إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقا لقواعد السلوك المهني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

**DECLARATION**

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: صبحي معروف صبحي الشلتوني

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 04 / 11 / 2015

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

# العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة. "طبقاً لقواعد السلوك المهني".

**إعداد**

**الطالب/ صبحي معروف الشلتوني**

**إشراف**

**مشرف رئيس** — **الدكتور/ ماهر موسى درغام**

**مشرف مساعد** — **الدكتور/ ناهض نمر الخالدي**

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل**

**1436 هـ - 2015 م**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ...../35/غ.ش

التاريخ Date 2015/08/29

# نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ صبحي معروف صبحي الشلتوني لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

## العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 14 ذو القعدة 1436 هـ، الموافق 2015/08/29م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| د. ماهر موسى درغام | مشرفاً و رئيساً | ..... |
| د. ناهض نمر الخالدي | مشرفاً | ..... |
| أ.د. حمدي شحدة زعرب | مناقشاً داخلياً | ..... |
| د. أحمد عبد الفتاح العفيفي | مناقشاً خارجياً | ..... |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل.

*واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.*

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(القرآن الكريم، سورة التوبة: آية 105).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الإهداء

- ✓ من بنصحهم ورعايتهم اهتديت، وبحلمهم الكبير اقتديت، وبانتظارهم لحظة النجاح سهرت الليالي الطوال؛ حتى تقر أعينهم بالفرح،

**والداي الحبيبين الغاليين.**

- ✓ من سهرت على راحتي، وبذلت الغالي والنفيس من أجلي، واجهدت عليّ رعايتها، وحلمت معي لحظة نجاحنا هذه،

**زوجتي الحبيبة.**

- ✓ من تقر عيني برؤيتهم ينمون، وعلى طاعة الله يكبرون، وأتمنى لهم مستقبلاً مزهراً،

**ولداي معروف وأمين فلذتا كبدي.**

- ✓ من لهم في القلب حب يفيض بالحنان،

**أخوتي وأختي.**

- ✓ وإلى كل أهلي وأحبابي وأصدقائي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والشكر له عز وجل على ما أنعم به وتفضل، والصلاة والسلام على نبيه وحبيبه الرحمة المهداة المصطفى محمد بن عبد الله صلوات من الله وسلامه عليه.

أتقدم ومن باب أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإنني أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى الدكتور **ماهر موسى درغام** والدكتور **ناهض نمر الخالدي**، لجهودهما المخلصة في الإشراف على هذه الدراسة وإخراجها بالشكل الذي وصلت إليه.

كما وأتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور **حمدي شحدة زعرب**، أستاذ المحاسبة ونائب عميد كلية التجارة في الجامعة الاسلامية (مناقشاً داخلياً)، والدكتور **أحمد عبد الفتاح العفيفي**، أستاذ مشارك قسم المحاسبة في جامعة فلسطين (مناقشاً خارجياً) لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة.

كما وأتقدم بجزيل الامتنان والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الجامعة الإسلامية بغزة على حسن المعاملة وطيبها، كما أشكر كل من قدم يد المساعدة في إنجاز هذا الجهد المتواضع سواء بالتشجيع، أو المساندة، فلهم جزيل الشكر وكل التقدير والامتنان.

شكراً أساتذتي، شكراً جامعتي،،،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ملخص الدراسة

### العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل في قطاع غزة بالقوائم المالية.

### "طبقاً لقواعد السلوك المهني".

هدفت الدراسة إلى قياس درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل في قطاع غزة بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني المطبق لقواعد ومعايير السلوك المهني من وجهة نظر المفتش نفسه، وتم التعرف على مفهوم القوائم المالية، وأهميتها وأهدافها، والفئات المستخدمة للمعلومات المفصح عنها بتلك القوائم، وخصائص المعلومات النوعية الرئيسية والداعمة، ثم تطرقت إلى مبادئ وقواعد السلوك المهني للمحاسبين، ومعرفة مفهوم ضريبة الدخل، وطرق قياس الضريبة، ومفهوم التهرب الضريبي، وأسبابه وآثاره، والتفريق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي بناء على قانون الضريبة الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في جمع البيانات الثانوية من الكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المحكمة، واتباع المنهج التحليلي في جمع البيانات الأولية، وذلك من خلال تصميم استبانة مكونة من (4) محاور، وزعت على كامل مجتمع الدراسة وهو مفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة، والذي بلغ عددهم (50) مفتش، وتم استرداد (49) استبانة أي ما نسبته 98% من كامل الاستبانات الموزعة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنّ مفتش ضريبة الدخل قد نقصت ثقته في القوائم والمعلومات المالية بنسبة 60% تعزى إلى قلة التزام المحاسب المهني في قطاع غزة بقواعد ومعايير السلوك المهني، حيث نقصت ثقته في القوائم والمعلومات المالية بنسبة 60% لقلة التزام المحاسب بالمسؤولية المهنية، ونقصت ثقته بنسبة 63% لقلة استقامة المحاسب المهني، ونقصت ثقته بنسبة 59% لقلة موضوعية وحياد المحاسب المهني، ونقصت ثقته بنسبة 57% لقلة بذل المحاسب المهني للعناية المهنية الواجبة.

وقد أوصت الدراسة بتوعية المحاسب المهني بأهمية الالتزام بقواعد السلوك المهني وأنها تساهم في شفافية وموضوعية وحياد ونزاهة واستقامة المحاسب، والعمل على إيجاد لجان تدقيق ورقابة على المحاسب المهني مشكلة من وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والإدارية ونقابتي المحاسبين والمدققين، وحث الجهات المختصة بالمسارعة في إصدار معايير المحاسبة والتدقيق ومعايير التقارير المالية الفلسطينية الملائمة للوضع الفلسطيني عامة ووضع قطاع غزة خاصة، وتحديد علاقة المحاسب المهني مع العميل جبراً بمدد لا تتجاوز 5 سنوات.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## Abstract

**The Factors Affecting The Reliability of Income Tax Inspector on Financial Statements in Gaza Strip.**

**"According to Rules of Ethics".**

The research objects to measure the influence degrees of the income tax inspector's reliability on the financial statements in Gaza Strip which are prepared by the professional accountant at the perspective of the inspector himself. Accordingly, the concept of the financial statements was identified as well as its significance, objectives, categories used for the disclosures in those statements and features of the main and supportive qualitative information. Thereafter, the research touched upon the following: the rules of ethics of accountants, identifying the concept of income tax, the methods of measuring the taxes, the tax evasion: along with its definition, reasons, and affects, and differentiating between the accounting profit and the taxable profit according to the Palestinian tax law No. 17 for 2004.

In order to achieve the goals of the research, the descriptive method was adopted in gathering the secondary data from books, scientific journals and approved previous researches. On the other hand, the analytical method was adopted in gathering the primary data which was done by using a questionnaire of (4) domains. The questionnaires were distributed on the entire research sample which consisted of (50) income tax inspectors in Gaza Strip. (49) i.e. 98% of the distributed questionnaires returned.

The results showed that the income tax inspectors' reliability on the financial statements and data decreased with 60% due to the lack of commitment to the professional conduct code and standards by the professional accountants in Gaza Strip. The inspectors' reliability also decreased with 63% due to the professional accountants' lack of integrity element. The reliability was also decreased with 59% due to the lack of objectivity and impartiality of the professional accountants. Their reliability was also decreased with 57% due to not exerting the required professional care by the professional accountant.

Recommending raise the professional accountants' awareness towards the code of professional conduct as it contributes to the transparency, straightforwardness, integrity and impartiality of the accountant. And to create auditing and control committees by the Ministry of Finance, the Office of Financial and Administrative Control, and both the Accountants and the Auditors Syndicates in order to supervise the work of the professional accountants. Also to urge the competent authorities to issue accounting and auditing standards as well as creating Palestinian Financial Reporting Standards which suite the Palestinian situation in general and the Gaza Strip situation in particular. And to compulsory limit the relationship of the professional accountant with the client not to exceed 5 years.




المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## الفهرس


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| | الآية القرآنية | أ |
| | الإهداء | ب |
| | الشكر والتقدير | ج |
| | ملخص الدراسة | د |
| | Abstract | هـ |
| | الفهرس | و |
| | فهرس الجداول | |
| | فهرس الأشكال | |
| 1 | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة | 1 |
| 1.1 | المقدمة | 2 |
| 2.1 | مشكلة الدراسة | 3 |
| 3.1 | فرضيات الدراسة | 4 |
| 4.1 | أهداف الدراسة | 4 |
| 5.1 | أهمية الدراسة | 5 |
| 6.1 | متغيرات الدراسة | 6 |
| 7.1 | الدراسات السابقة | 7 |
| 1.7.1 | الدراسات العربية | 7 |
| 1.1.7.1 | دراسات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 7 |
| 2.1.7.1 | دراسات الضرائب | 12 |
| 3.1.7.1 | دراسات تدقيق الحسابات | 16 |
| 2.7.1 | الدراسات الأجنبية | 20 |
| 8.1 | ما يميز الدراسة | 23 |
| 9.1 | مصطلحات الدراسة | 24 |
| 2 | الفصل الثاني: القوائم المالية وخصائصها النوعية ومبادئ وقواعد السلوك المهني | 26 |
| 1.2 | المقدمة | 27 |
| 2.2 | مفاهيم القوائم المالية | 27 |
| 1.2.2 | قائمة الدخل | 28 |
| 2.2.2 | قائمة المركز المالي | 29 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | |
|---|---|---|
| 3.2.2 | قائمة التغيرات في حقوق الملكية | 29 |
| 4.2.2 | قائمة التدفقات النقدية | 30 |
| 3.2 | أهمية وأهداف القوائم المالية | 30 |
| 1.3.2 | أهمية القوائم المالية | 30 |
| 2.3.2 | أهداف القوائم المالية | 31 |
| 4.2 | مستخدمو القوائم المالية، ومجالات الاستخدام | 32 |
| 1.4.2 | مستخدمو القوائم المالية | 32 |
| 1.1.4.2 | المستخدمون ذوي المصلحة المباشرة في الشركة | 32 |
| 2.1.4.2 | المستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة في الشركة | 34 |
| 5.2 | الخصائص النوعية للقوائم المالية | 35 |
| 1.5.2 | الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية | 36 |
| 2.5.2 | الخصائص النوعية الداعمة للمعلومات المحاسبية | 39 |
| 6.2 | الثقة (الموثوقية) والعوامل المؤثرة عليها | 40 |
| 7.2 | قواعد السلوك المهني في المحاسبة والتدقيق | 42 |
| 3 | الفصل الثالث: ضريبة الدخل | 46 |
| 1.3 | المقدمة | 47 |
| 2.3 | مفهوم الضريبة | 48 |
| 3.3 | أهداف الضريبة | 49 |
| 4.3 | التهرب الضريبي | 50 |
| 1.4.3 | مفهوم التهرب الضريبي | 50 |
| 2.4.3 | أنواع التهرب الضريبي | 50 |
| 3.4.3 | أسباب التهرب الضريبي | 51 |
| 4.4.3 | آثار التهرب الضريبي | 53 |
| 5.3 | قواعد حساب وفرض الضريبة | 54 |
| 6.3 | طرق تقدير ضريبة الدخل | 57 |
| 7.3 | الخلاف بين مفتش الضريبة والمكلف، والفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي | 59 |
| 4 | الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات | 63 |
| 1.4 | المقدمة | 64 |
| 2.4 | منهج الدراسة | 64 |
| 3.4 | طرق جمع البيانات | 64 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | |
|---|---|---|
| 4.4 | مجتمع وعينة الدراسة | 65 |
| 5.4 | أداة الدراسة | 67 |
| 6.4 | صدق وثبات الاستبيان | 68 |
| 7.4 | المعالجات الإحصائية | 76 |
| 5 | الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها | 78 |
| 1.5 | اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro Wilk Test) | 79 |
| 2.5 | تحليل فقرات ومحاور الدراسة | 79 |
| 3.5 | اختبار الفرضيات | 80 |
| 6 | الفصل السادس: النتائج والتوصيات | 94 |
| 1.6 | المقدمة | 95 |
| 2.6 | النتائج | 95 |
| 3.6 | التوصيات | 96 |
| 4.6 | أبحاث مقترحة | 97 |
| | المراجع | 98 |
| | الملاحق | 109 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تعديلات الإدارة العامة لضريبة الدخل على قائمة دخل المكلف | 60 |
| 2 | أعباء المكلف الشخصي والتنزيلات الأسرية بنص المادة (10) للقانون رقم (17) لسنة 2004 الخاص بضريبة الدخل في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية | 61 |
| 3 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 65 |
| 4 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي | 66 |
| 5 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة | 66 |
| 6 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 67 |
| 7 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر | 67 |
| 8 | مقياس الاجابات | 68 |
| 9 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول: دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 70 |
| 10 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 71 |
| 11 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 72 |
| 12 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 73 |
| 13 | معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة | 74 |
| 14 | معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) | 75 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | |
|---|---|---|
| 15 | معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) | 76 |
| 16 | مقياس ليكرت الخماسي | 77 |
| 17 | اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro Wilk test) | 79 |
| 18 | تحليل فقرات المحور الاول (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) | 81 |
| 19 | تحليل فقرات المحور الثاني (دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) | 83 |
| 20 | تحليل فقرات المحور الثالث (دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) | 85 |
| 21 | تحليل فقرات المحور الرابع (دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) | 87 |
| 22 | تحليل محاور الاستبانة (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية وبالاستقامة وبالموضوعية والحياد وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) | 89 |
| 23 | نتائج اختبار t حسب الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى المؤهل العلمي | 90 |
| 24 | نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى الى سنوات الخبرة | 91 |
| 25 | نتائج اختبار t حسب الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى الجنس | 92 |
| 26 | نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى العمر | 93 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## فهرس الأشكال


| رقم الشكل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | متغيرات الدراسة | 6 |
| 2 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 36 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول:

# الإطار العام للدراسة

## 1.1: المقدمة:

تعد مهنة المحاسبة من المهن الضروريّة، إذ تمد صاحب القرار بالمعلومات الضروريّة، ولذا لها دور رئيس في توجيه الموارد، من حيث تخصيصها بين البدائل المتاحة لتحقيق أفضل النتائج، وزيادة فاعليّة أداء الأفراد في المؤسسات، إذا كان متخذو القرارات لديهم معلومات تعكس قدرة هذه المؤسسات وأدائها لتساعدهم في تقييم البدائل المختلفة (المجهلي، 2009: 16).

والمحاسبة كإحدى مكونات إدارة منظمات الأعمال، تهدف إلى تجميع وتصنيف البيانات، وتسجيلها، وتفسيرها، وتحليلها، وعرضها، وتقديمها بشكل تقارير ومعلومات، معبرة عنها بوحدة نقدية، وفي وقت محدد، تزود المستويات الإدارية المختلفة بهذه المعلومات؛ لتستفيد منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية، ومن أجل إنجاز هذه المراحل من العمليات المحاسبية، لابد من وجود الوسائل اللازمة لتجميع وتسجيل وتفسير وتحليل وعرض هذه البيانات (الشلتوني، 2005: 2).

وتمثل القوائم المالية المنتج النهائي الذي تحصل عليه الإدارة وأصحاب الأعمال من خدمات مهنة المحاسبة، فتفصح تلك القوائم عن نتائج الأعمال لفترة محددة، شاملة المركز المالي ونتائج العمليات من ربح وخسارة، تؤثر على حساب الدخل، ولذا تسعى الحكومات دائماً في سن قوانين وتشريعات ترتئي بها إعادة توزيع الثروة والدخل بعدالة بين أفراد المجتمع، كي تستطيع تغطية التزاماتها نحوه بعدالة من تعليم، وصحة، وأمن، ورفاهية، ورخاء (شاهين، 2011: 16).

لذا فغاية المحاسبة إعداد القوائم المالية، والإفصاح التام عن عدالتها في عرض المعلومات المالية، في حين يفحص المدقق صدق المعلومات، وإضفاء الضمانات عليها، وزيادة الثقة على تلك القوائم، التي يعتمد عليها العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وبما أنّ الإدارة العامة لضريبة الدخل إحدى الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، فلابد من توافر المهارات والمعارف اللازمة التي تمكن المحاسب المهني من القيام بدوره بكفاءة، والعمل على تطوير قدراته باستمرار، من أجل مواكبة التغيرات المستمرة والمتسارعة في بيئة عمله (العجمي، 2011: 3).

وبما أنّ الحكومة كإحدى مستخدمي القوائم المالية، تستفيد منها في اتخاذ قرارات التنمية الاقتصادية في المجتمع، فإنّ الضرائب تؤدي دوراً مهماً في جميع بلاد العالم على اختلاف أنظمتها، وتستخدم كأداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقف نجاح السياسة الضريبية على النظام الضريبي وسلامة مقوماته المختلفة، وعلى الدور الذي تؤديه السلطة التشريعية والإدارة التنفيذية الضريبية والسلطة القضائية (بدوي، وعثمان، 2000: 553).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولنجاح دور الضريبة في تحقيق أهدافها؛ فرضت الحكومات نظام الإقرار الضريبي المقدم من المكلف المدعّم بقوائمه المالية– الميزانية العمومية وقائمة الدخل–، حيث يتم إعدادها من قبل محاسبين مهنيين، تهدف إلى التحقق من دخل المكلف، فدائرة الضريبة تبني قرارات تمويل الخزينة العامة من المستحقات الضريبية بناءً على جودة الأرباح، تلك الجودة تعنى باستمرارية التدفقات النقدية، المؤدية إلى توافر السيولة في الخزينة العامة وتوليد القدرة على تسديد الالتزامات الحكومية (الحلو، 2005: 50).

وبناءً على ما تقدم فإنّ هذه الدراسة تتناول أزمة ثقة مفتش ضريبة الدخل في قطاع غزة بالقوائم المالية؛ لأنّ الثقة إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك بدراسة الأسباب والعوامل التي أثّرت عليها من خلال التزام المحاسب المهني في قطاع غزة بتطبيق مبادئ وقواعد السلوك المهني، فاستطلعت آراء مفتشي الإدارة العامة لضريبة الدخل حولها، ولذلك فإن أهميّة هذه الدراسة تنبع من كونها تدرس وتحلل هذه الأزمة، كما أنها تساهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول جوانب النجاح أو القصور في مهنة المحاسبة.

## 2.1: مشكلة الدراسة:

يعتقد بوجود أزمة ثقة في القوائم المالية عند الإدارة العامة لضريبة الدخل، سبب هذه الأزمة انعكاس لأزمة الأخلاق التي تواجهها المهنة من المحاسبين المهنيين، والتي يمكن وصفها بأزمة نابعة من عدم التزام أصحاب مكاتب المحاسبة في قطاع غزة بمبادئ وقواعد السلوك المهني، التي تنص على وجوب توافر المسؤولية المهنية، والاستقامة، والموضوعية والحياد، والعناية المهنية لدى المحاسب المهني (دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، 2010: نسخة الكترونية) أثناء تقديمه خدماته المهنية ومنها الخدمات الضريبية، وتوليد دافع رفض البيانات المالية المعلنة في الاقرار الضريبي من قبل مفتش ضريبة الدخل، وعدم الاعتماد على قائمتي الدّخل والمركز المالي المرفقتين بذلك الاقرار في حساب الدخل الخاضع للضريبة، ومبلغ الضريبة المستحق، وإعادة حسابه إمّا بنسبة معينة من واقع تقرير صفقات المكلّف مع الحكومة، أومن واقع فواتير البيع المسجلة في ضريبة القيمة المضافة.

وعليه تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- ما هي درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من قبل محاسب مهني ملتزم بقواعد ومعايير السلوك المهني؟ وللإجابة عليه فلابد من تجزئته إلى المحاور التالية:

(1) ما هي درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من محاسب مهني ملتزم بمسؤولياته المهنية؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) ما هي درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من محاسب مهني ملتزم باستقامته ويحافظ عليها؟

(3) ما هي درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من محاسب مهني ملتزم بموضوعيته وحياده ويحافظ عليهما؟

(4) ما هي درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من محاسب مهني ملتزم ببذل العناية المهنية الواجبة؟

✓ هل للعوامل الديموغرافية عند مفتش ضريبة الدخل أثر على درجات ثقته في تلك القوائم؟

## 3.1: فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

✓ الفرضية الرئيسية: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ للالتزام المحاسب المهني بمسؤولياته المهنية، واستقامته، وموضوعيته وحياده، وبذله للعناية المهنية الواجبة في درجات ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المرفقة بالاقرار الضريبي.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

(1) يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ للالتزام بالمسؤولية المهنية في درجة ثقة مفتش ضريبة الدخل.

(2) يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ للالتزام بالاستقامة في درجة ثقة مفتش ضريبة الدخل.

(3) يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ للالتزام بالموضوعية والحياد في درجة ثقة مفتش ضريبة الدخل.

(4) يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ للالتزام بالعناية المهنية في درجة ثقة مفتش ضريبة الدخل.

✓ فرضية العوامل الديموغرافية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات الاستجابة المبحثية حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل في القوائم المالية طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى للبيانات الشخصية.

## 4.1: أهداف الدراسة:

بناء على المشكلة المطروحة فإنّ الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) دراسة الخصائص النوعية للقوائم المالية، وعناصر الثقة.

(2) دراسة مبادئ وقواعد السلوك المهني لدى المحاسبين.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) دراسة ضريبة الدخل، والتهرب الضريبي، ومعرفة نقاط الخلاف بين المكلف وضريبة الدخل.

(4) معرفة الوضع الحالي لكيفية تقدير الضريبة وتقييم حسابات المكلف.

(5) توضيح أسباب عدم الثقة في القوائم المالية المقدمة من المكلف.

(6) قياس درجات تأثر ثقة مفتش ضريبة الدخل في قطاع غزة بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني المطبق لقواعد ومعايير السلوك المهني من وجهة نظر المفتش نفسه.

(7) محاولة إيجاد الحلول لتخفيض فجوة انخفاض ثقة مفتش الضريبة بالمعلومات والقوائم المالية المقدمة من المحاسب المهني.

## 5.1: أهمية الدراسة:

توفر المحاسبة معلوماتٍ تؤثر على القرارات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الموارد على النحو الذي يحقق الكفاءة والفاعلية، ولكي تزداد جودة الأداء المهني التي يقدمها المحاسب فإنّه يلزم تطوير نظم تعليمه وتأهيله وتدريبه لإكسابه المعارف والمهارات اللازمة.

ويدرس هذا الموضوع أزمة الثقة بالمعلومات المحاسبية، ولذا تنبع أهمية الدراسة من الفائدة المتوقعة التي ستنعكس على مهنة المحاسبة، والإدارة العامة لضريبة الدخل، وعلى الموارد الاقتصادية، والخزينة العامة كما يلي:

(1) تركز على دراسة الأداء المهني من منظور الاهتمام بالمحاسب وأخلاقياته، والتزامه بقواعد السلوك المهني في انجاز عمله، مما يمكن المهنة من القيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) تساعد النقابات المهنية على سن تشريعات محاسبية تحدد مسار علاقة المحاسب المهني بالإدارات الحكومية، وعموم جمهور مستخدمي القوائم المالية، كما تعزز الحياد المحاسبي، والموضوعية، وعدم التحيز، وتقيس خصائص القوائم النظرية بشكل عملي، وتساعد المحاسبين، والماليين، والاقتصاديين، والباحثين، في قطاع غزة على تطوير الخصائص النوعية للقوائم المالية بما يخدم المصلحة العامة والخاصة للمجتمع الفلسطيني.

(3) تساعد المشرع الفلسطيني على تنظيم قوانين الضريبة الفلسطينية، وخاصة قانون ضريبة الدخل، كي لا تضطر الحكومة إلى الاستعانة بكادر ضريبي ضخم وذو كفاءة عالية؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة تحصيل الضريبة ومخالفة آدم سميث الذي أكد على أنّ تكلفة جباية الضرائب والمكوس يجب أن تكون في حدها الأدنى.

(4) تلبي حاجات الإدارة العامة لضريبة الدخل بالاعتماد على اقرار الضريبة المقدم، تفادياً للتصادم مع جمهور المكلفين، وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية من حيث اتباع أساس موحد في حساب



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل الخاضع للضريبة؛ لأن فقد الثقة في المعلومات والقوائم المالية يؤدي إلى اضطرار مفتش الضريبة إضاعة وقت طويل في تقدير الدخل الخاضع للضريبة، خاصة إذا قام بممارسة سلطته في حق الاضطلاع من خلال زيارات ميدانية لمقر عمل المكلف، وفحص سجلاته.

(5) دعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية، وبالتالي فهي تمثل إضافة علمية متخصصة في مجال الأخلاقيات في بيئة العمل الفلسطينية، والوصول إلى مستويات متقدمة فيما يحكمها.

(6) توفير قاعدة بيانات حول أزمة الثقة التي يوليها موظفو ضريبة الدخل بالمهنة في قطاع غزة، مما يثري المكتبة العربية والفلسطينية.

(7) المساهمة بتعريف المجتمع الفلسطيني في غزة بأهمية مهنة المحاسبة، وتشكيل المجال الخصب للدراسات اللاحقة.

## 6.1: متغيرات الدراسة:

الشكل (1)

متغيرات الدراسة

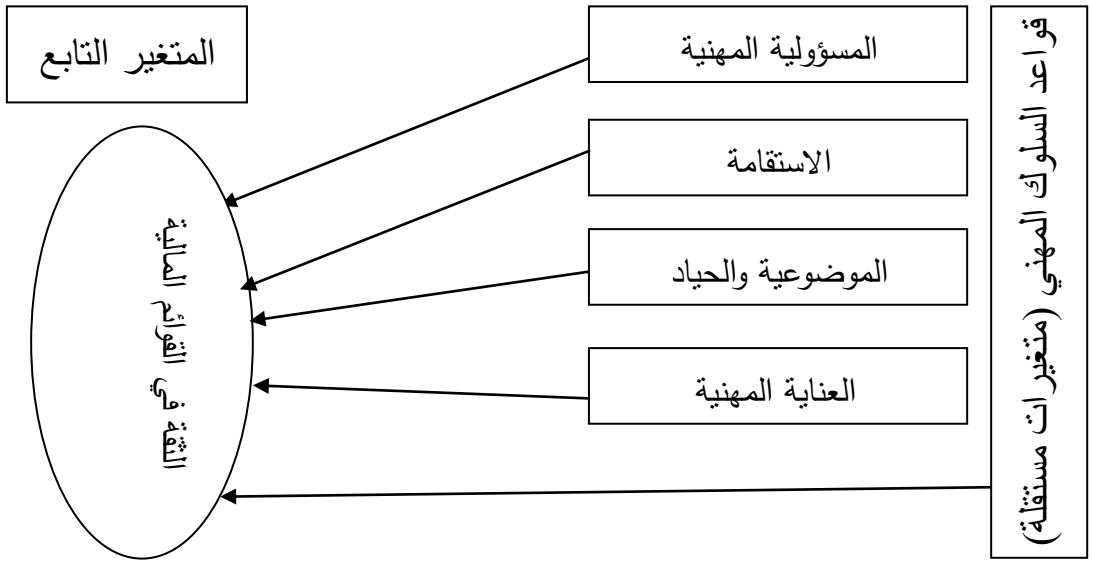


(Elder, and others, 2010)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 7.1: الدراسات السابقة:

### 1.7.1: الدراسات العربية:

#### 1.1.7.1: دراسات عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

(1) **دراسة (عباس، 2013)، بعنوان: "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية– دراسة لعينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات".**

أجريت الدراسة على القطاعين العام والخاص في الجزائر، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 100 محاسب ومدقق خارجي، وكانت الاستبانات الصالحة للدراسة 63 استبانة بنسبة 63%.

وهدفت دراستها إلى توضيح مدى التزام المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية، وتسليط الضوء على جودة التقارير المالية وأهميته بالنسبة للمستخدمين، وأهمية الخصائص النوعية في زيادة جودة التقارير المالية.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها لا تحرص المؤسسات في الجزائر على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

وخرج بعدة توصيات منها ضرورة تحسين جودة التقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

(2) **دراسة (أحمد، 2013)، بعنوان: "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية".**

أجريت الدراسة على عملاء البنوك التجارية في الأردن، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 319 فرد من عملاء البنوك التجارية في الأردن.

وهدفت دراستها إلى قياس أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها وجود أثر مباشر لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء، وأنّ للخصائص النوعية وخاصة ثقة العملاء ببيانات البنك المالية الدور الكبير في إرضائهم وإبداء رغبتهم بالاستمرار في تعاملاتهم مع نفس البنك.

وخرجت بعدة توصيات منها حث البنوك على الاستمرار في تطوير السياسات المحاسبية ذات الأثر المباشر في رضى العملاء، وحث البنوك على فتح قنوات تواصل إلكترونية مع عملائها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) **دراسة (محمد، 2013)، بعنوان: "اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي".**

أجريت الدراسة على البنوك التجارية في الجماهيرية الليبية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على كل البنوك التجارية المدرجة في سوق رأس المال الليبي والبالغ عددها 7 بنوك.

وهدفت دراسته إلى قياس مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي، واختبار أثر إدراج المصارف التجارية في سوق الأوراق المالية الليبي على توفر الخصائص النوعية بالمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المتعلقة بها، وإبراز أهمية الخصائص النوعية ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها توفر خاصيتي الموثوقية والقابلية للمقارنة بمستوى مقبول في حين أنّ خاصيتي الملاءمة والتوقيت المناسب غير متوفرتين بالمستوى المقبول، وتقديم تقارير المصارف السنوية بشكل غير مدروس أدّى إلى فقد القابلية للفهم، بينما الثبات باتباع المبادئ والمعايير المحاسبية لدى المصارف كان السبب الرئيس في توفير خاصية الموثوقية.

وخرج بعدة توصيات منها العمل على تعزيز توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير السنوية للمصارف، بحيث تقدم التقارير بشكل منظم ومدروس ودقيق، ووضوح الملاحظات على القوائم المالية وملحقاتها، واحتواء التقرير على رسوم بيانية وجداول توضح المعلومات، وشرح مفصل للتوقعات المستقبلية، وشمول المعلومات غير المالية وبيان أهميتها النسبية.

(4) **دراسة (إسماعيل، ونعوم، 2012)، بعنوان: "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق".**

أجريت الدراسة على أساتذة الجامعات، وموظفي الشركات الاستثمارية والتأمين والبنوك، في الأردن، وقد اتبعت المنهجين الاستقرائي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، واستخدمت استبانة وزعت على عينة مكونة من 52 عنصر لجمع البيانات الأولية.

وهدفت دراستهما إلى فحص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واختبار إمكانية تطبيقها عملياً.

وتوصلت دراستهما إلى نتائج عدّة منها أنّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لا تحمل معايير محددة للتطبيق العملي ولذا يغلب عليها الطابع النظري، ويثق مستخدم المعلومات المحاسبية بالمعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز، رغم عدم التوصيل إلى تحديد درجات الخطأ



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحيز المقبولة عملياً، كما توصلا إلى فشل تطبيق خاصية قابلية التحقق في المعلومات المحاسبية.

(5) **دراسة (الجوهر، 2011)، بعنوان: "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة– دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين".**

أجريت الدراسة على محاسبي ومدققي الشركات الصناعية في الأردن، وقد اتبع المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 140 محاسب يعمل في الشركات الصناعية ومدقق خارجي لتلك الشركات مناصفة بين الفئتين، واستردت منها 113 استبانة بنسبة استرداد 80%.

وهدفت دراستها إلى قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها أنّ الثقة هي أكثر الخصائص النوعية ارتباطاً بقواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة.

وخرجت بعدة توصيات منها ضرورة دعم استقلالية المدقق الخارجي حتى يؤدي دوره بالشكل الصحيح، وضرورة الاهتمام بتأهيل المحاسب وإكسابه المعارف والخبرات اللازمة كي تضمن دقة العمل وزيادة موثوقيته.

(6) **دراسة (الحجوج، 2011)، بعنوان: "مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات والمطلوبات المحتملة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 وأثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية".**

أجريت الدراسة على 20 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بالعاصمة الأردنية عمان، وقد اتبعت المناهج النوعي، والوصفي، والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدم استبانة وزعت على 20 مدير مالي في الشركات، و10 استبانات على مدققي الحسابات الخارجيين لتلك الشركات.

وهدفت دراسته إلى معرفة أثر التزام الشركات المساهمة الأردنية بتطبيق بنود المعيار الدولي 37 على موثوقية قوائمها المالية.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها معظم الشركات المساهمة الأردنية لم تلتزم بتطبيق المعيار 37 رغم منحها كفالات ما بعد البيع، ومخالفات صريحة لأخلاقيات المهنة، وعليها فقدت قوائم تلك الشركات الموثوقية.

وخرج بعدة توصيات منها ضرورة إفصاح الشركات عن الأدوات والنسب المستخدمة في تقدير التزاماتها المحتملة وفقاً للمعيار، وضرورة التزام المدققين بأخلاقيات المهنة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(7) **دراسة (العجمي، 2011)، بعنوان: "أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول".**

أجريت الدراسة على 180 شركة من الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 180 مستثمر، و180 استبانة على المديرين الماليين، و43 مدقق حسابات.

وهدفت دراسته إلى الاضطلاع على أبرز الأحداث الاقتصادية ذات العلاقة بالأزمة المالية العالمية، وحلقة الوصل مع مهنة المحاسبة، وتحديد أثرها على ثقة مستخدمي البيانات المالية في الكويت.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها وجود العديد من أسباب تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، وهي الشك في الطواقم المالية في الشركات المدرجة في سوق رأس المال الكويتي، وفي الجهات الرقابية المسؤولة عن هذه الشركات، وتأثر المستثمرين بالأحداث المالية المتلاحقة، وعدم الثقة في لجان التدقيق.

وخرج بعدة توصيات منها العمل على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة بمعايير القيمة العادلة، والعمل على إيجاد وتفعيل أنظمة وجهات رقابية فاعلة، وربط مسؤولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

(8) **دراسة (حمادة، 2010)، بعنوان: "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية".**

أجريت الدراسة على مكاتب تدقيق الحسابات المسجلين والمعتمدين لدى جمعية المحاسبين والمدققين السورية لسنة 2007 والبالغ عددهم 87 مكتباً، وقد اتبعت المناهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليلي في جمع وعرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على جميع عناصر مجتمع الدراسة، حيث استردت 80 استبانة، وكان الصالح منها للدراسة 73 استبانة.

وهدفت دراستها إلى معرفة أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ومعرفة كلاً من مفهوم الموثوقية في المعلومات المحاسبية وخصائصها، ومفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومكوناتها من ضوابط تنظيمية، ورقابة على الأصول، ورقابة على أمن وحماية الملفات، وتوثيق وتطوير النظام، ودراسة آراء مدققي الحسابات الخارجيين في دمشق حول أثر الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها لضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخرجت بعدة توصيات منها ضرورة تبني شركات القطاعين العام والخاص في سوريا ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة فيها بهدف تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.

(9) **دراسة (الشامي، 2009)، بعنوان: "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".**

أجريت الدراسة على البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 12 مدير مالي، و28 محاسب، و28 مدقق لتلك البنوك.

وهدفت دراسته إلى معرفة مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة، ودراسة وتقييم أثر الخصائص الرئيسية على جودة تلك المعلومات.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية تستخدم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها التقارير المالية، ولها تأثير عالٍ جداً في جودة تقاريرها المالية.

وخرج بعدة توصيات منها ضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك، وضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح عن التغيير في اتباع الطرق المحاسبية في تقاريرها المالية.

(10) **دراسة (المجهلي، 2009)، بعنوان: "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات– دراسة حالة مؤسسة اقتصادية".**

أجريت الدراسة على مجموعة شركات هايل سعيد انعم وشركاه المحدودة في الجمهورية اليمنية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 25 إدارة من مجموعة الشركات، و13 على الإدارة العامة لضريبة الشركات وكبار المكلفين، و10 المدققين الخارجيين، و17 على البنوك وشركات الائتمان المقرضة لمجموعة الشركات.

وهدفت دراسته إلى معرفة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية، وأنواع التقارير المالية وفاعليتها في اتخاذ القرارات.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها البيانات المحاسبية، والدورة المستندية يخرجان معلومات محاسبية ملائمة وموثوق بها، وجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تعتمد على جودة مدخلات النظام وكفاءة تصميمه، والعوامل البيئية المختلفة ومنها الاجتماعية تؤثر على جودة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات المحاسبية، وأهم نتيجة لديه بروز العلاقة الطردية بين جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها والثقة بها.

وخرج بعدة توصيات منها الإلزام القانوني للشركات من الجهات المختصة بنشر كل التقارير المالية بشكل كامل ووافي، وضرورة توفير المزيد من متطلبات خصائص المعلومات المحاسبية، وتفعيل دور مدققي الحسابات للشركات التجارية، والعمل على اتباع معايير التدقيق من أجل رفع درجات الثقة في المعلومات المحاسبية.

**2.1.7.1: دراسات سابقة عن الضرائب:**

(1) **دراسة (قبلان، 2014)، بعنوان: "أثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي".**

أجريت الدراسة على مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 110 مدققين في الإدارة، وخضع منها 93 استبانة اكتملت بها شروط الصلاحية للدراسة بنسبة 84.50%.

وهدفت دراسته إلى بيان أثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها لا أثر للسياسات المحاسبية في القانون الأردني المؤقت رقم 28 لسنة 2009 في الحد من التهرب الضريبي، وعليه لا أثر للإجراءات أيضاً.

وخرج بعدة توصيات منها تفعيل وتطبيق إجراءات الاستقطاع الضريبي بنسبة 7% من النشاطات غير المعفية من الضريبة بشكل مقدم، وتأهيل وتدريب موظفي إدارة الضريبة، والعمل على توعية المكلفين بأهمية الضريبة كواجب وطني يساهم في تعزيز اقتصاد الوطن.

(2) **دراسة (الغانم، 2011)، بعنوان: "الاعتراضات الضريبية أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين".**

أجريت الدراسة على مفتش ضريبة دخل والمكلف الضريبي في الأردن، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 321 مفتش، و200 مكلف، حيث بلغت الاستبانات الصالحة للدراسة 272 استبانة مفتش ضريبي بنسبة 84.73%، و152 استبانة مكلف بنسبة 76%، وعليه فإنّ المتوسط المرجح للاستبانات بلغ 81.38%.

وهدفت دراسته إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء الاعتراضات الضريبية وتحديد المعوقات التي تحول دون حل تلك الأسباب واقتراح السبل الكفيلة لمعالجة تلك المعوقات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها أنّ تركيز مفتش الضريبة على الكم المستقطع وإغفاله للكيف وزخم العمل الملقى على كاهله من الأسباب والمعوقات الكامنة خلف الاعتراضات الضريبية، وأنّ إعادة الثقة بين المفتش والمكلف كفيلة في المساهم بالحد من أسباب الاعتراضات.

وخرج بعدة توصيات منها حث ضريبة الدخل على النوعية، واستحداث آليات جديدة في العمل تكسر حاجز عدم الثقة بين المفتش والمكلف.

(3) **دراسة (مهاني، 2010)، بعنوان: "أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة".**

أجريت الدراسة على مجتمعي المفتش الضريبي والمكلف الفلسطيني في قطاع غزة، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 43 مفتش ضريبي، و130 استبانة على الشركات العادية، و150 استبانة على الشركات المساهمة.

وهدفت دراسته إلى توضيح الحوافز التشجيعية في قانون الضريبة وأثرها على الإيرادات، وتحليل التطورات والتغيرات الواردة في القانون مقارنة بالتشريعات السابقة.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها أنّ الحوافز الضريبية بحاجة إلى تطوير كي تحفز المكلف على الالتزام بدفع الضريبة في موعدها، وتعديل نسب وشرائح الضريبة بما يتناسب مع ظروف كل مكلف، وللحوافز الأثر الإيجابي في زيادة إيرادات الضريبة.

وخرج بعدة توصيات منها قيام المشرع الفلسطيني بتعديل نسب وشرائح الضريبة بما يتلاءم مع المقدرة التكليفية لكل مكلف، وعدم تحديد مجموع أقصى للإعفاءات الممنوحة للأفراد.

(4) **دراسة (حسين، 2010)، بعنوان: "مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي".**

أجريت الدراسة على المكلف الفلسطيني، ومدقق الحسابات الخارجي الفلسطيني، ومفتش الضريبة في الضفة الغربية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 50 مدير مالي، و50 مدقق حسابات خارجي، و50 مفتش ضريبة.

وهدفت دراسته إلى توضيح مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية في حساب العبء الضريبي على المكلفين، وأثر ذلك على عملية التهرب الضريبي، وبيان أثر بعض المتغيرات لكل من العاملين في مكاتب المحاسبة، وفاحصي الضريبة، والمكلفين.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها ندرة التزام مفتش الضرائب الفلسطينيين بمعايير التدقيق الدولية، تلك النّدرة أدّت إلى نمو في التهرب الضريبي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخرج بعدة توصيات منها ضرورة التزام الفاحص الضريبي بمعايير وإجراءات التدقيق الدولية، والإلمام بالقوانين والتشريعات الضريبية، والتزام المحاسبين بالمعايير المحاسبية.

(5) **دراسة (درغام، والعمور، 2009)، بعنوان: "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة- دراسة تحليلية".**

أجريت الدراسة على مفتش ضريبة الدخل ومكاتب المحاسبة في قطاع غزة، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 86 مكتب محاسبة، و63 مفتش ضريبة دخل، وخضعت للدراسة 136 استبانة مستوفية الشروط بنسبة 97.14%.

وهدفت دراستهما إلى معرفة أسباب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في قطاع غزة، وآثاره.

وتوصلت دراستهما إلى نتائج عدّة منها أنّ للتهرب الضريبي أسباب عدة تعود للوضع السياسي والأمني في قطاع غزة، وفقدان السلطة الوطنية لهيبتها، وغياب الشفافية في الإنفاق العام، وعدم احترام القانون، وقيام بعض المحاسبين بمساعدة المكلفين على التهرب الضريبي.

وخرجا بعدة توصيات منها ضرورة عقد المزيد من الدورات التدريبية المتخصصة بصورة دورية للمحاسبين والمفتشين فيما يتعلق بضريبة الدخل والتهرب منها، والعمل على ترسيخ مبدأ احترام القانون، وتعريف المكلف بما له من حقوق وما عليه من واجبات، وزيادة الشفافية في لإنفاق المال العام.

(6) **دراسة (الحسيني، 2007)، بعنوان: "مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة".**

أجريت الدراسة على الشركات المساهمة الفلسطينية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 63 مفتش ضريبة في قطاع غزة.

وهدفت دراسته إلى معرفة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركات المساهمة لدائرة الضريبة، وتقليل الفجوة بين مفتش ضريبة الدخل والمكلف، للوصول إلى ضريبة دخل عادلة على المكلف.

وتوصلت دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف تأثير المعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات المساهمة على قرار التقدير، وضعف في توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتميز هذه المعلومات والقوائم بالتلاعب والضلال والتحيز المقصود، والمحاسب المهني لا يطبق المعايير، وعدم بذل العناية المهنية الواجبة، وضعف شديد في تطبيق قواعد ومعايير السلوك المهني، واتساع فجوة فقدان الثقة لدى الإدارة العامة لضريبة الدخل بالمحاسبين والمدققين في قطاع غزة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخرج بتوصيات عدة منها ضرورة تقديم القوائم المالية إلى إدارة الضريبة في التوقيت المناسب، وضرورة وجود معايير محاسبة فلسطينية، وتطبيق قوانين العقوبات على المحاسبين المشوهين للمهنة.

(7) **دراسة (الحلو، 2005)، بعنوان: "بيئة قرار تقدير ضريبة الدخل بغزة– دراسة تحليلية".**

أجريت الدراسة على المكلف الفلسطيني، ومدقق الحسابات الخارجي الفلسطيني، ومفتش الضريبة في الضفة الغربية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 50 مدير مالي، و50 مدقق حسابات خارجي، و50 مفتش ضريبة.

وهدفت دراستها إلى اكتشاف وتحليل الأسس التي يستند عليها قرار تقدير ضريبة الدخل، وأهم المؤثرات السلبية التي تحول دون الوصول لقرار سليم، وتصور كيفية الحد من المؤثرات السلبية على قرار التقدير.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها أنّ قرار تقدير ضريبة الدخل في قطاع غزة يؤخذ في ظل عدم سيادة واحترام القانون، وعدم ملاءمته ووضوحه، وضعف كفاءة وانتماء موظفي الضريبة، وضعف الثقة في الحسابات والاقرارات المقدمة.

وخرجت بعدة توصيات منها حث مفتش ضريبة الدخل بالحفاظ على استقلاليته ونزاهته، وأن يكون عادلاً في اتخاذ قرار التقدير.

(8) **دراسة (صلاح الدين، 2005)، بعنوان: "مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية".**

أجريت الدراسة على 3 شركات مساهمة خصوصية في الضفة الغربية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت المقابلات ومراجعة قوائم وحسابات تلك الثلاث شركات في دوائر الضريبة.

وهدفت دراسته إلى معرفة مدى ثقة مأمور التقدير في البيانات المالية المدققة المقدمة إليه من قبل المكلف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ومدى كفاية البيانات المالية المدققة لغرض حساب مبلغ الضريبة من خلال إعطاء أمثلة حقيقية من الواقع العملي في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية، والتعرف على أسباب رفض مأمور التقدير للبيانات المالية المدققة، ومحاولة تعزيز المصداقية في البيانات المالية المدققة إذا ما أعدت ودققت وفقاً للمبادئ المحاسبية ولمعايير التدقيق المتعارف عليها.

وتوصلت دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها لا يعتمد مأمور التقدير على البيانات المالية المدققة في تقديره للدخل الخاضع للضريبة في أغلب الأحيان بسبب عدم ثقته بالقوائم المالية، واحتوائها على نقاط خلل جوهرية تجعل البيانات المالية مدعاة شك لمأمور التقدير،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي يقوم برفضها ويلجأ إلى أسلوب التقدير بالصفقة، كما أنّ بعض سلوكيات المدققين في التعامل مع الدوائر الضريبية خارجة عن قواعد السلوك المهني مثل النزاهة والاستقامة والأمانة بسبب غياب الرقابة الفاعلة على أعمالهم، وعدم وجود عقوبات فاعلة على المدققين المتواطئين.

وخرج بتوصيات عدة منها العمل على حل أزمة الثقة بين المكلف ومأمور التقدير، وذلك بتبني المأمور لمبدأ صدق المكلف ما لم يثبت عكس ذلك، وعمل اتفاق مع المكلف على أسس فرض الضريبة، وأن تقدم الدوائر الضريبية تقارير سنوية عن حجم الإيرادات الضريبية المحصلة، مما يكون له الأثر الكبير في خلق الثقة مع المكلفين، وحث المكلفين على إمساك سجلات محاسبية؛ لأنّ ذلك أكبر دليل على مد جسور الثقة بين المكلف والدوائر الضريبية، حيث أنّ عدم إمساك دفاتر محاسبية ومستندات معززة يثير الشك لدى مأمور التقدير، وتفعيل العقوبات على مدققي الحسابات والمكلفين في حالة إصدار بيانات مالية لا تمثل واقع الشركة المالي، وفي حالة تقديم إقرار ضريبي غير صحيح، فلا بد من إيقاع العقوبة بحيث تتلاءم مع حجم المخالفة المرتكبة.

**3.1.7.1: دراسات سابقة لتدقيق الحسابات:**

(1) **دراسة (منصور، 2013)، بعنوان: "مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية– دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في قطاع غزة".**

أجريت الدراسة على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 124 مكتب تدقيق، واستردت جميع الاستبانات.

وهدفت دراستها إلى تحليل وبيان أثر كل من دور لجنة التدقيق في تغيير المراجع الخارجي، ودفع أتعابه، وارتباطه بمصالح مادية، ومقاضاته على استقلاليته.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها تأثر استقلالية المراجع الخارجي بدور لجنة التدقيق، وأتعابه، ومصالحه المادية، والقضايا الموجهة ضده.

وخرجت بعدة توصيات منها ضرورة العمل على نص قانون عملي من قبل المجلس التشريعي على دوران مراجع الحسابات الخارجي كل فترة معينة، وعدم قبول مكاتب التدقيق للعمل الذي يتعارض مع مصالحها المادية، وضرورة تفعيل دور النقابة في تثقيف المراجع باكتشاف التصرفات غير القانونية، وضرورة تفعيل الدور المشترك بين لجنة التدقيق والمراجع الخارجي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) **دراسة (الحلو، 2012)، بعنوان: "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية– دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة".**

أجريت الدراسة على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 83 مكتب تدقيق، واستردت 50 استبانة بنسبة 60%.

وهدفت دراستها إلى معرفة مدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق المتعلقة في اكتشاف الغش والخطأ، وتحليل طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها وأساليب الغش المتبعة، ومعرفة المسؤولية المهنية لمدقق الحسابات.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها المشكلات والعوائق ذات أثر على قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية على الوجه المطلوب منه، كما أوصت بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات، وتطوير أدائهم، واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم، من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق لتحسين مستوى أدائهم وتطويره بما يتلاءم مع التطورات المستمرة في دنيا الأعمال.

وخرجت بعدة توصيات منها إلزام المنظمات المهنية تحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق، ووضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ بالتقارير المالية، من أجل مد جسور الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية بآراء المدققين، وعدالة القوائم المالية في عرض المعلومات.

(3) **دراسة (عليان، 2009)، بعنوان: "أسس اختيار المراجع الخارجي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية– دراسة تحليلية مقارنة من وجهتي نظر المراجعين الخارجيين والشركات".**

أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني، ومكاتب تدقيق تلك الشركات، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 124 مدير مالي ومدير تنفيذي في الشركات المدرجة في السوق، و62 استبانة على مدققي الحسابات الخارجيين لتلك الشركات.

وهدفت دراسته إلى معرفة دور المؤسسات والجمعيات المهنية في تطوير الأداء المهني للمراجع الخارجي، وبيان أهم الأسس والقواعد الواجب أن يتم في ضوئها اختيار المراجع الخارجي، والكشف عن العوامل الأكثر أثراً في عملية ذلك الاختيار والأهمية النسبية لكل عامل.

وتوصلت دراسته إلى نتائج عدّة منها للخدمات الاستشارية، ومدى خبرته وخاصة في الضرائب والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالشركة، ومدى التزامه ومعرفته وتطبيقه لقواعد السلوك



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهني والمعايير الدولية، ومستوى أتعابه الأثر البليغ في عملية اختياره للقيام بمهام المراجعة والتدقيق للشركة.

وخرج بعدة توصيات منها ضرورة التغلب على سيطرة مجلس الإدارة التنفيذية باختيار المراجع الخارجي؛ للحفاظ على استقلاله وموضوعيته، وتعزيز دور الجمعية العمومية للمساهمين في اختيار المراجع الخارجي؛ لما لها من أثر في ضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية.

(4) **دراسة (الحلبي، 2009)، بعنوان: "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية".**

أجريت الدراسة على الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 180 فرد من مجتمع الدراسة المكون من الإدارات المالية للشركات، والمدققين الخارجيين، والمحللين الماليين.

وهدفت دراستها إلى بيان أهمية خاصية موثوقية البيانات المالية ودورها في اتخاذ القرارات، والتعرف على أشكال التحيز في القياس المحاسبي، وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة في استخدام تلك الأساليب.

وتوصلت دراستها إلى نتائج عدّة منها التحدي الأكبر للمحاسبة الإبداعية يتجاوز البعد الفني للمحاسبة إلى البعد الأخلاقي للمحاسبين مما يؤثر على مستقبل المهنة.

وخرجت بعدة توصيات منها ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة المنظمة عمل المدقق الخارجي حفاظا على استقلاليته وإفساح المساحة له في بذل العناية المهنية الواجبة لممارسة عمله بدقة.

(5) **دراسة (الخليل، 2006)، بعنوان: "دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية– دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية".**

أجريت الدراسة على قوائم مالية مدققة ومقدمة للسلطة المالية في العراق؛ لإجراء التسويات الضريبية، وقد اتبعت المنهج الوصفي في شرح المشكلة، وتحليل النتائج.

وهدفت دراستها إلى معرفة مفهوم وأهداف القوائم المالية، وخصائصها النوعية، وأهمية إعداد ونشر القوائم المالية، والمسؤولية الملقاة في إعدادها وما تطلبه على الإدارة، ومسؤوليات المراقب الخارجي المتعلقة بها، ونظام الضريبة في العراق، وأشكال التهرب الضريبي.

وتوصلت دراستها إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ القوائم المالية المعدة من الوحدات الاقتصادية تحمل في طياتها التحيز لمصلحة رأس المال، مما أفقد الثقة بها من قبل السلطات المالية، وأنّ قياس الدخل بشكل صحيح من قبل الإدارة المالية ومصادقة مراقب الحسابات يربط الضريبة بالعدالة، مما يعزز المصداقية والموثوقية بها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخرجت بتوصيات عدة منها زيادة تفعيل العلاقة بين المحاسبين والمدققين والسلطات المالية، وتضافر الجهود من مجلس معايير المحاسبة والرقابة ونقابة المحاسبين والمدققين وغيرها من الجهات ذات العلاقة؛ للارتقاء بمستوى المهنة في دعم السلطات المالية بمعلومات اكثر موثوقية ومصداقية، والاعتماد على معايير التدقيق الصادرة من الجهات المهنية، والتزام مراقب الحسابات بآداب وقواعد السلوك المهني.

(6) **دراسة (أبو هين، 2005)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين- دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة".**

أجريت الدراسة على مكاتب المراجعة والتدقيق المعتمدة للجنة المكاتب في نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد اتبعت المنهجين الوصفي والتحليلي في عرض البيانات، وتحليل النتائج، فاستخدمت استبانة وزعت على 87 مكتب تدقيق في قطاع غزة.

وهدفت دراسته إلى معرفة العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين، وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر، والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في رفع وتطوير أداء مكاتب التدقيق في فلسطين، مع تقديم بعض الإرشادات للجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة.

وتوصلت دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يعتبر كلاً من التأهيل العلمي، والخبرة العملية، ومدى إلمام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق المتعارف عليها من العوامل الهامة والمؤثرة إيجابياً في جودة تدقيق الحسابات، وأنّ ارتفاع درجة المنافسة بين مكاتب التدقيق يؤثر سلباً على جودة أعمال التدقيق، وخاصة المنافسة في تخفيض المدقق لأتعابه من أجل اجتذاب عملاء جدد.

وخرج بتوصيات عدة منها وجوب اختيار مكاتب التدقيق لمدققي حسابات تتوافر لديهم درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني المناسب، والخبرة العملية الكافية مع ضرورة التركيز على مواكبة التطورات الحديثة للمهنة، وأن تقوم الجمعيات المهنية بتحديد حد أدنى لأتعاب مدقق الحسابات لا يجوز للمدقق بأية حال التنازل عنها، مع فرض نظماً مناسبةً وعلميةً في تحديد أتعاب المدقق، وألا يترك ذلك للمساومة بين الطرفين، بالإضافة إلى المحافظة على استقلالية مدقق الحسابات، ودعمها بقدر الإمكان من خلال وضع الضوابط والمحددات التي تضمن ذلك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**2.7.1: الدراسات الأجنبية:**

(1) **دراسة (Klassen, and Others، 2012) بعنوان: "امتثال الشركات ضريبياً، إعداد المدقق الخارجي أو فريق العمل الداخلي".**

**"Corporate Tax Compliance: The Role of Internal and External Preparers".**

أجريت دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدموا المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال تصميم استبانة وزعت على مدراء الدوائر الضريبية، ومراجعة ملفات الشركات في تلك الدوائر، وكان هدفها التحقق من استراتيجيات التقارير الضريبية، وفهم كيفية إدارة الشركات لهذه المهمة الصعبة، وتأثير نوع معد الإقرار الضريبي على الوضع الضريبي للشركات، وعلى وجه التحديد فيما إذا كان نوع معد الإقرار الضريبي هو المدقق الخارجي، أو المدقق الداخلي، أو محاسب قانوني غير مدقق الشركة، وهل له علاقة بالتهرب الضريبي؟.

وقد توصلوا إلى نتائج عدة منها أن الإقرارات الضريبية المعدة من قبل المدقق الداخلي، أو المحاسب القانوني غير المدقق الخارجي تحمل تهرباً ضريبياً أكبر من الإقرارات المعدة من قبل المدقق الخارجي.

(2) **دراسة (Robu, and Others، 2012) بعنوان: "تقييم مسؤولية المدقق بمخاطر الغش المالي– دراسة تجريبية".**

**"Empirical Study on the Assessment of the Auditor's Responsibility Regarding the Risk of Financial Fraud".**

أجريت دراستهم على البيانات المالية للشركات المسجلة في هيئة البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية مدينة نيويورك المدققة من شركات التدقيق Big 4، باستخدام أسلوب البحث التجريبي من خلال نموذجي تحليل الانحدار وتحليل العوامل المتعدد الرياضيين، إذ هدفوا منها إلى قياس درجة المسؤولية الملقاة على المدقق الخارجي في اكتشاف تلاعبات الإدارة في المعلومات المالية، والغش الذي ينطوي داخلها.

وقد توصلوا إلى نتائج هامة منها أنّ دور مدقق الحسابات منع وكشف غش الإدارة المالية في المعلومات وإضفاء الضمان على تلك المعلومات، ولكن فضيحة شركة إنرون وعلاقة مدققها الخارجي آرثر أندرسون أثبتت لهم أنّ المدقق الخارجي لا يستطيع اكتشاف ومنع غش الإدارة لتورطه بشكل ما.

(3) **دراسة (Bewley, and Others، 2008)، بعنوان: "اختبارات اختيار المدقق من واقع أدلة سقوط أندرسون".**

**"An Examination of Auditor Choice Using Evidence from Anderson's Demise".**

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، على عينة عشوائية بلغت 711 شركة من عملاء شركة آرثر أندرسون، حيث استخدموا المنهج الاستقرائي ووزعوا استبانة على العينة، هدف



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلالها معرفة عوامل اختيار المدقق الخارجي من دراسة فشل شركة إنرون للطاقة، وسقوط المدقق الخارجي لها شركة آرثر أندرسون، بقرار من المحكمة المختصة في الفضيحة؛ حيث أنّ فشل أعمال كلتا الشركتين أدى إلى زيادة الاهتمام باختيار المدقق الخارجي، وتحليل أهم أسباب عدم تغيير الكثير من عملاء شركة آرثر أندرسون لها.

وتوصلت دراستهم إلى العديد من النتائج منها أن السبب الرئيسي الذي دفع بعض عملاء آرثر أندرسون إلى تغيير مدققها الخارجي، رغبة الإدارة في كسب ثقة المساهمين بقوائمهم المالية المدققة من شركة تدقيق تتمتع بالكفاءة والعناية المهنية العالية.

(4) **دراسة (Imam, and Jacobs، 2007)، بعنوان: "تأثير الفساد على الضريبة في الشرق الأوسط".**

**"Effect of Corruption on Tax in the Middle East".**

أجريت الدراسة في دول الشرق الأوسط، حيث هدف إلى تقييم أثر الفساد على تحصيل الضريبة في الشرق الأوسط.

وتوصلت دراسته إلى أنّ الفساد الإداري في دول الشرق الأوسط لهو السبب الرئيس في ضعف تحصيل الضريبة، وللفساد دور في زعزعة ثقة المواطن بالدولة.

وقد أوصى بوجوب مكافحة الفساد الإداري من أجهزة دول الشرق الأوسط؛ لزيادة معدل تحصيل الضريبة، وزيادة الرفاه الاجتماعي لمواطنيهم بتحقيق العدالة الخاصة بالمكلفين.

(5) **دراسة (Katsu, and Others، 2007)، بعنوان: "قواعد ومعايير المحاسبة والتدقيق في التقرير التركي".**

**"Turkey Report of Standards and Codes (ROSC) Accounting and Auditing".**

أجريت الدراسة في البنوك التركية، بهدف تقييم نظم المعلومات المحاسبية، والتأكد من مطابقتها للمعايير الدولية، وقد استخدمت الدراسة المنهج .

وتوصلت دراستهم إلى العديد من النتائج منها مراقبة وتقييم نظم المحاسبة في البنوك تحافظ على مصداقية وشفافية وموثوقية البيانات والمعلومات المالية، وتجنب الإدارة الوقوع في المخالفات وتساعدها في علاج القصور بأي جانب.

(6) **دراسة (Barbera, and Martinez، 2006)، بعنوان: "رد فعل سوق رأس المال الإسباني على فضيحة شركتي إنرون وآرثر أندرسون".**

**"The Stock Market Reaction to the Enron – Anderson Affair in Spain".**

أجريت الدراسة في سوق رأس المال الإسباني، حيث اعتمدا على المنهج الاستطلاعي من خلال متابعة ودراسة الحدث على أسهم الشركات المدققة من قبل آرثر أندرسون، بهدف معرفة درجة الثقة في القوائم المالية، وأثر السمعة السيئة لمدقق الحسابات الخارجي على أسعار أسهم الشركة المدققة منه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت دراستهما إلى أنّ الشركات الإسبانية المدققة من آرثر أندرسون لم تواجه انخفاضاً مؤثراً في أسعار أسهمها، برغم فضيحة شركة المدقق الخارجي آرثر أندرسون واتلافها للعديد من وثائق شركة إنرون.

(7) **دراسة (Ascenzo، 2005)، بعنوان: "العلاقة بين إدارة الضريبة والمكلف ووكيله".**
**"Relationships Between Tax Administrations and Tax Agents and Tax Payers".**

أجريت الدراسة على مفتش الضريبة والمكلف الضريبي ووكيله، حيث هدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الأطراف الثلاثة، وأهم هذه العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقة.

وتوصلت دراسته إلى عدة نتائج منها أنّ العلاقة بين الأطراف الثلاثة علاقة تبادلية، تعتمد على الثقة المتبادلة بين بعضهم البعض، وأنّ الإدارة الضريبية ذات كفاءة وعدالة عاليتين، كما لوكيل المكلف دوراً رئيساً فعالاً في تعزيز روابط تلك العلاقة الإيجابية.

وقد أوصى بضرورة تعزيز نقاط الثقة بين الأطراف حتى تطور العلاقة إلى الأفضل، كما لابد من مراعاة المكلف قدر الإمكان أكثر مما يجب، وعلى الوكيل الحفاظ على واجباته القانونية والأخلاقية.

(8) **دراسة (Rezaee، 2004) بعنوان: "استعادة ثقة الجمهور بمهنة المحاسبة من خلال تطوير برامج تعليمية، وتدقيقية في مكافحة الغش".**
**"Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti-Fraud Education, Programs, and Auditing".**

أجريت دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام أسلوب البحث الاستقرائي التحليلي من خلال دراسة الأبحاث السابقة المهتمة بمهنتي المحاسبة والتدقيق، هدف منها إلى إيضاح طرق استعادة ثقة المستخدم الأمريكي للقوائم المالية؛ التي فقدت نتيجة تزايد محاولات التحايل المالي، وما تبعه من تأثير سلبي على السوق المالي.

وقد توصل إلى نتائج هامة منها أنّ ضعف ثقة المجتمع الأمريكي في مهنتي المحاسبة والتدقيق يعود إلى الغش المالي بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة، وما تبع ذلك إفلاس العديد من تلك الشركات.

وأوصى بضرورة بذل الجهود الواعية والمدروسة من قبل المشرعين، والمنظمين، والجهات المهنية المسؤولة عن إصدار معايير مهنتي المحاسبة والتدقيق؛ من أجل استعادة ثقة مستخدم المعلومات المالية الأمريكي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(9) **دراسة (Simon and Clinton، 2004)، بعنوان: "اكتمال الضريبة، والتقدير الذاتي للضريبة".**

**"Tax Compliance, Self-Assessment and Tax".**

حيث هدفت إلى تعريف معنى التقدير الذاتي، ووصف هدف الالتزام الضريبي، وأهم العوامل المؤثرة على رغبة المكلف للالتزام والامتثال للنظام الضريبي.

وتوصلت دراستهما إلى عدة نتائج منها أنّ طريقتي السلوك الأخلاقي والقاعدة الاقتصادية كفيلتين على تشجيع المكلف للالتزام بالضريبة.

وقد أوصيا بالتوازن بين تشجيع المكلف على الالتزام والتشديد بالعقوبة على غير الملتزم.

(10) **دراسة (Feld, and Frey، 2003)، بعنوان: "سلطة الضريبة والمكلف تحليل تمهيدي".**

**"The Tax Authority and Taxpayer, An Exploratory Analysis".**

أجريت الدراسة على إدارات الضريبة في سويسرا، حيث هدفت إلى بحث التزام المكلف الضريبي من كيفية تعامل سلطات الضريبة معه.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدّة منها أنّ احترام سلطات الضريبة لمكلفيها يحفز لدى المكلف التزامه معها، أي كلما كان هناك علاقة إيجابية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل بين سلطة الضريبة والمكلف فإنّه يؤدي إلى نمو التزام المكلف بالضريبة.

(11) **دراسة (Hanousek and Palda، 2002)، بعنوان: "أثر جودة الخدمات الحكومية والمدنية في دفع الضريبة بجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا والدول الأخرى".**

**"Quality of Government Services and the Civic Duty to Pay taxes in the Czech and Slovak Republics, and other Transition Countries".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية في التحصيل والجباية في دولتي التشيك وسلوفاكيا، كما وهدفت إلى تحديد مدى اختلاف هذا الأثر في ضوء كل من متغير الوضع المهني للمستجيب، وعدد أفراد الأسرة والدخل الشهري للمكلف.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدّة، ومنها أنّ المواطن يتهرب من الضريبة عند الاعتقاد بضعف الخدمات الحكومية مقابل ما يدفعه لهم، بينما شعوره بتوفر الجودة يولد لديه الحافز المشجع لعدم الهروب من الضريبة؛ مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، وخاصة إذا زادت الخدمات الحكومية النوعية كالصحة والتعليم.

## 8.1: ما يميز الدراسة:

(1) تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث المنهجية المستخدمة في جمع البيانات الأولية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على استبانة لدراسة وتحليل الثقة في القوائم المالية المعدّة من مكاتب المحاسبة والمقدمة لإدارة ضريبة الدخل، من وجهة نظر مفتش ضريبة الدخل طبقاً لقواعد السلوك المهني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الفلسطينية من حيث نطاق تطبيق الدراسة على مفتش ضريبة الدخل في فلسطين.

(3) تتميز الدراسة الحالية على كافة الدراسات السابقة من حيث نطاق تطبيق الدراسة على الثقة في القوائم المالية، بتقديمها عوامل جديدة تضاف إلى جانب خصائص الثقة، وتلك الخصائص هي الصدق في التعبير، وإمكانية التثبت من المعلومات، وحيادية المعلومات (شاهين، 2011: 114).

(4) تتميز الدراسة الحالية من حيث موضوع الدراسة، حيث تعتبر هذه الدراسة في ضوء القراءة المتأنية للدراسات السابقة وخاصة الفلسطينية بأنّها واحدة من الدراسات التي تبحث في تطبيق قواعد السلوك المهني على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إذ الدراسات السابقة تبحث في قواعد السلوك من طرف، أو في الخصائص النوعية من طرف آخر.

(5) تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة وخاصة الفلسطينية منها، ونتائجها وتوصياتها تساعد في استكمال جهود الباحثين الآخرين للعمل على تحسين ورفع مستوى مهنتي المحاسبة والتدقيق في فلسطين، وخاصة أنّ هذه المهنة تعتبر عصب الحياة العملية في فلسطين، وبحاجة لمزيد من الدراسات المتعمقة في الجوانب المختلفة المتعلقة بها (عليان، 2009: 19-20).

## 9.1: مصطلحات الدراسة:

تم تحديد معاني المصطلحات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

(1) **قواعد السلوك المهني:** مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، والمقاييس المثالية لسلوك المحاسبين أثناء ممارستهم للمهنة، وطبيعة تعامله مع العملاء والزملاء.

(2) **الخدمات المهنية:** الخدمات التي تتطلب مهارات محاسبية، أو مهارات شبيهة يؤديها محاسب مهني، وتشتمل المحاسبة، والتدقيق، والخدمات الضريبية، والاستشارات الإدارية والمالية.

(3) **المحاسب المهني:** كل فرد أو شركة تقوم بتقديم الخدمات المهنية.

(4) **الثقة:** شعور مستخدم المعلومات المالية بوجود قواعد من السلوك والأخلاق المهنية، والشمول على المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والأمن والسلامة في المعلومات المالية، التي يقدمها المحاسبون.

(5) **الموضوعية والاستقلالية:** بعد المحاسب عن التأثيرات الجانبية، والتمتع بالاستقلال الفكري بكل ما يخص جوانب عمله، وخلوه من المصالح المتعارضة، وأن يتجنب العلاقات التي تفقده موضوعيته واستقلاله.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6) **المصداقية:** ثقة مستخدمو المعلومات المالية فيها، إذ تعكس جودة الأداء المهني الدقيق للمحاسب وقدرته على انجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب، ومدى الوفاء بالوعود ومراعاة ظروف العملاء، ومدى المعرفة التي يتمتع بها في أصول العمل المحاسبي، ومدى الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب المحاسبة.

(7) **النزاهة والشفافية:** وصف المحاسب بالعدالة، وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، والتجرد من المصالح الشخصية، وعدم خضوعه لأحكام وآراء الآخرين، وعدم الإفصاح عن المعلومات بغير حقيقتها.

(8) **جودة الأداء المهني:** مؤشر إلى الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية مراجعة، للوصول إلى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع.

(9) **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، بحيث تصبح مفيدة لمستخدميها (معلومات ذات جودة).

(10) **أزمة الثقة:** شعور موظفي الإدارة العامة لضريبة الدخل بأن خدمات المحاسب أصبح يشوبها خلل في السلوك والأخلاق المهنية المحاسبية المقدمة، وأنّ المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والأمان والسلامة في البيانات المحاسبية قد أصبحت غير خاضعة لإطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة.

(11) **المسؤولية المهنية:** التزام المحاسب المهني بتطبيق معايير ومبادئ المهنة، والتأكد من وجود واكتمال العملية المالية في توقيتها المناسب، وسلامة الإفصاح عنها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل النوعية الكمية في قياس أهمية العملية المالية.

(12) **الاستقامة:** أمانة وصدق ونزاهة المحاسب المهني في كل علاقاته المهنية والتجارية، وأن لا يخضع سمعة المهنة لسوء بتصرفاته غير المستقيمة.

(13) **العناية المهنية:** الحفاظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان تسليم مستخدم المعلومات والقوائم المالية خدمات مهنية كفؤة، تبنى تلك الخدمات على التطورات المستمرة في الممارسات والتشريعات والأساليب، وأن يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

# القوائم المالية وخصائصها النوعية

# ومبادئ وقواعد السلوك المهني



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني:

# القوائم المالية وخصائصها النوعية، ومبادئ وقواعد السلوك المهني

## 1.2: المقدمة:

يثار خلاف حول مفاهيم ومحتويات وخصائص القوائم المالية التي تعدها المنشآت، حيث يرجع إلى اختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف تلك الجهات حول مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، كما أنّ القوائم المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة (المجهلي، 2009: 17)، أدّى هذا الأمر بالمنظمات المهنية إلى تأسيس مجموعات من القيم الاجتماعية والأخلاقية المقبولة لتحسين جودة العمل المحاسبي، وأدّت تلك القواعد إلى تعزيز الخصائص النّوعيّة للقوائم الماليّة، ومنها الملاءمة (Relevance)، والموثوقيّة (Reliability)، والقابلية للمقارنة (Comparability)، والقابلية للتحقق (Verifiability)، والتوقيت المناسب (Timeliness)، والقابلية للفهم (Understandability) (حميدات، وخداش، 2013: 9-12)، فكان للمهتمين من مجالس معايير المحاسبة، والمعاهد، والمدارس المحاسبية العالمية الأثر العظيم في تنظيم العمل المحاسبي، وتحديد طبيعة المعلومات المالية التي لابد أن يفصح عنها، والقوائم المالية الشاملة لتلك المعلومات حتى تحقق أهدافها المرجوة منها.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة كلاً من:

(1) مفاهيم القوائم المالية.
(2) أهمية وأهداف القوائم المالية.
(3) مستخدمو القوائم المالية.
(4) الخصائص النوعية للقوائم المالية.
(5) الثقة (الموثوقية) في القوائم المالية.
(6) مبادئ وقواعد السلوك المهني.

## 2.2: مفاهيم القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة الشركة، وتقديمها للمستخدمين المتنوعين، الذين ترتبط قراراتهم بنشاط الشركة، ولذا تختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية المعدة باختلاف الجهات المهنية المنظمة، وتنوع مستخدم معلوماتها (صانع القرار) (الأغا، 2011: 72).

فذكر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Financial Accounting Standards Board- FASB) (FASB, 1978: 19) مفهوماً للقوائم المالية للوحدة المحاسبية بأنّها عبارة عن مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، وأن إعداد مجموعة مترابطة تماماً من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي، فالقوائم المالية تترابط مع بعضها؛ لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية، فتعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وتقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية، فالقوائم المالية هي عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية يتم توصيلها للأطراف الخارجية عن المشروع.

وعرفت (International Accounting Standards Committee- IASC) (IASC: 10) القوائم المالية بإعادة عرض مالي منظم للموقف المالي والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنة واحدة.

بينما قالت (Australian Accounting Standards Board- AASB) (AASB, 2004: 7) بأنّها عبارة عن مجموعة تصويرية لواقع المؤسسات مالياً واقتصادياً لفترة نشاط المؤسسة، موضحة المركز المالي وصافي الدخل والتغيرات في العمليات التشغيلية والاستثمارية، وأثر ذلك على قرارات المستخدمين.

أمّا (International Financial Reporting Standards- IFRS) (http://iasplus.com) ذكرت تعريفاً للقوائم المالية كجزء من التقارير المالية بأنّها المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي، وهي الوسيلة الرئيسية التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الداخلية والخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية ومنتظمة.

وعليه يتم تعريف القوائم المالية بمجموعة القوائم المترابطة والمتكاملة، التي تعدها إدارة الشركة بشكل دوري، عادة سنوي، تفصح عن الدخل المتولد من النشاط التشغيلي للمشروع، ومركزه المالي في نهاية تلك الفترة.

وتنقسم تلك القوائم إلى أربعة قوائم رئيسة، تعتبر نتاج العمل المحاسبي والتي لابد من أن تحتفظ بأعلى درجات الجودة، وهي:

(1) قائمة الدخل.
(2) قائمة المركز المالي.
(3) قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
(4) قائمة التدفقات النقدية.

### 1.2.2: قائمة الدخل:

عرّفها (الحجوج، 2011: 40) بالمكون الرئيسي للتقارير المالية الدّورية للمنشأة؛ معبرة عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة الماضية المغطية بالتقرير، والتي غالباً ما تكون سنة كاملة، فلذلك تستخدم الإدارة قائمة الدخل كمقياس لفاعليتها وكفاءتها في مزج عوامل الإنتاج في صور سلع وخدمات تخلقها وتبيعها، والمعلومات التي توفرها قائمة الدخل،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي ترتبط بالبنود الفردية للدخل، والنفقات تسهل عملية التحليل المالي، خاصة تلك المؤشرات المرتبطة بربحية المنشأة، علاوة على ذلك فإن قائمة الدخل توفر معلومات ترتبط باتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

فقائمة الدخل هي القائمة المعبّرة عن مكاسب وخسائر المنشأة في فترة زمنية محددة، وتعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في نفس الفترة، وتستخدم لتحديد الربحيّة، وهي قائمة المعلومات التاريخية عن فترة زمنية محددة، توضح العمليات والأحداث التي أدت إلى توليد إيرادات الوحدة المحاسبية، وحساب تكلفة المزيج الإنتاجي للسلع والخدمات المباعة، فتولد مؤشرات قياسية على كفاءة وفعالية الإدارة، وعمليات التحليل المالي، من توفيرها معلومات ترتبط باتخاذ القرارات السليمة.

### 2.2.2: قائمة المركز المالي:

يضاف لقائمة الدخل السابقة قائمة المركز المالي كأحد القوائم المالية الأساسية، حيث عرفها (جربوع، وحلس، 2001: 98) بالقائمة التي تعمل على تزويد المعلومات للإدارة أو لأي أطراف خارجية ذات اهتمام بالمشروع عن الأصول والالتزامات والعناصر الأخرى ذات الصلة مثل حقوق الملكية؛ لذلك فإنّ الإدارة هي المستخدم الأساسي لمثل هذه المعلومات والتي تزود الأطراف الخارجية بالتقارير المالية؛ ولهذا السبب وجهت الإدارة اهتمامها إلى التكاليف، والدّقة، والقابلية للفهم لمثل هذه التقارير، والهدف العام لمثل هذه القوائم من التقارير المالية توجيهها للاستخدام العام من قبل الأطراف المتنوعة من داخلية وخارجية والمحتملين والمعنيين بنشاط المشروع.

### 3.2.2: قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

عرف (جعفر، 2003: 260) قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالتغيرات التي طرأت في صافي أصول المنشأة بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أو النقص خلال الفترة المالية، باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين مثل المساهمة في رأس المال وتوزيعات الأرباح، وبذلك يكون إجمالي التغير عبارة عن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن نشاط المنشأة، فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر؛ كما أنها تزود بمعلومات عن الموارد الاقتصادية عن الالتزامات وحقوق الملكية، وأنّ هذه المعلومات تساعد المستثمرين والمقرضين وجهات أخرى على تحديد نقاط القوة والضعف المالي للمشروع وملاءته والقدرة على سداد التزاماته.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 4.2.2: قائمة التدفقات النقدية:

إنّ القوائم المالية السابقة تعتمد على أساس الاستحقاق في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وأثر التغييرات في الأصول، وحقوق الملكية على ذلك الأساس، ولكن قائمة التدفقات النقدية تعتمد في تكوينها على تحويل بنود قائمتي الدخل والمركز المالي من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، وذلك على النحو التالي:

عرف (شاهين، 2011: 36) قائمة التدفقات النقدية بقائمة تزود المعلومات النقدية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين الحاليين والمرتقبين، والمستخدمين الآخرين في تقدير المبالغ والتوقعات وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستلمة من الكوبونات والفوائد وتوابعها، وكذلك المستلمة من المبيعات والتسديدات للقروض والأوراق المالية المستحقة، وهذه التوقعات النقدية المستلمة تتأثر بقدرة المنشأة على توليد النقدية الكافية لمقابلة التزاماتها عندما تستحق، وكذلك الاحتياجات النقدية الأخرى لاستخدامها في عمليات التشغيل ودفع الكوبونات وأقساط القروض التي سوف تستحق.

وعرفها (الشلتوني، 2005: 23) بالقائمة التي توفر معلومات لمستخدمي التقارير المالية، والأسس التي تُقيم قدرة المنشأة على توليد النقدية أو ما في حكمها، وحاجة الوحدة لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

إنّ قائمة التدفقات النقدية هي قائمة التغيرات بين تاريخين، فتزود المستخدمين بأساس معلوماتي حول تقييم وتقدير أثر قدرة الوحدة المحاسبية في توليد النقدية الكافية من مصادرها، وتحديد استخداماتها، وتوقيتها، ودرجة عدم التأكد على مقابلة التزاماتها المستحقة.

## 3.2: أهمية وأهداف القوائم المالية:

### 1.3.2: أهمية القوائم المالية:

قاست المنظمات المهنية أهمية القوائم المالية من توجهها نحو المستثمر، كما يلي (الشلتوني، 2005: 37):

(1) مساهمة القوائم المالية في تحسين درجة توقعات المستثمرين.

(2) تقليل درجة انحراف الواقع عن المعايير المبنية من قبل المستثمرين لقياس كفاءة المنشأة.

ووصفتها من نظرتها لحاجيات مستخدمي القوائم المالية، بما يلي (شاهين، 2011: 67):

(1) تقييم مخاطر الاستثمار، والقدرة على سداد توزيعات الأرباح للمستثمرين.

(2) تقييم قدرة المنشأة على الاستقرار، والربحية، وتوفير الأجور، ومعاشات التقاعد، وفرص العمل.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) تقييم القدرة على تسديد الالتزامات، والوفاء بفوائد وأقساط القروض، والاستمرارية على التعامل مع المنشأة.

(4) المساعدة في سن القوانين والتشريعات المالية في الدولة.

ووصفت أهمية القوائم المالية من نظرتها لأهداف القوائم المالية، كما يلي (زلاسي، 2012: 46):

(1) أساس معلومات في الاستثمار.

(2) توجيه الأموال نحو القطاعات الاقتصادية المفيدة.

(3) بناء جسور العلاقات والمودة مع المؤسسات التمويلية المختلفة.

### 2.3.2: أهداف القوائم المالية:

للقوائم المالية عديداً من الأهداف، تسعى لتحقيقها، وللتعرف عليها نستطلع الجهود السابقة على النحو التالي:

وصف (الشلتوني، 2005: 27) بعضاً من أهداف القوائم المالية، ومنها:

(1) توفير معلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرار، وتوقع التدفق النقدي من حيث القيمة والتوقيت.

(2) توجيه مصادر الأموال، نحو الاستخدامات المؤدية إلى نمو النشاط واستمراريته.

(3) توفير معلومات عن النشاط، وقدرته على توليد الأرباح.

(4) بيان مصادر الأموال، واستخداماتها، والتغيرات الطارئة عليها خلال الفترة.

(5) توفير معلومات عن المركز المالي، بما يحتوي من أصول، وما يقابلها من التزامات للممولين وأصحاب حق الملكية.

(6) توفير معلومات عن النشاط التشغيلي، وما حققته الإدارة في مزج العناصر الإنتاجية المولدة للإيراد.

(7) تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات.

(8) تساعد المستثمرين على التنبؤ لمستقبل استثماراتهم، والتدفق النقدي المتوقع.

ووصف (شاهين، 2011: 45) أهدافاً عديدة للقوائم المالية، ومنها:

(1) توفير المعلومات عن المركز المالي، والتدفقات النقدية، والأداء التشغيلي، لأكبر شريحة من المستخدمين.

(2) إعطاء الفرصة لمساءلة الإدارة، ومحاسبتها، حول استخدامها لأموال المنشأة، والأهداف التي حققتها في الفترة السابقة.

(3) توجيه القرارات الاقتصادية لدى المستخدمين، من المعلومات التاريخية المقدمة، وإتاحة الفرصة نحو التخطيط للمستقبل.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4) تقييم الاستثمار والعائد.

(5) تقييم القدرة على تمويل النشاطات.

(6) توفير السيولة، ومقابلة الالتزامات في مواعيدها.

(7) أساس في تخطيط الأعمال، وتحديد هامش الربح للفترات المستقبلية.

## 4.2: مستخدمو القوائم المالية، ومجالات الاستخدام.

### 1.4.2: مستخدمو القوائم المالية:

إنّ القوائم المالية والتقارير المحاسبية لهي المنتج النهائي للمحاسبة، إذ تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنشأة، وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه القوائم والتقارير، وقد تؤثر وتتأثر بذلك أطراف عدة بإعداد هذه التقارير، والواقع أنّ جانباً كبيراً من المشكلات التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية ونشأ من احتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدمي القوائم المالية، وما قد يفرضه ذلك من تغليب وجهة نظر مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين، وفي الوقت الحاضر أصبحت وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية هي السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، وقد عرف هذا بالاتجاه النفعي، أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات، ومؤدى هذا الاتجاه أنّ الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير، فإنّه يلزم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من المنشأة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، حيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه (جربوع، 2001: 36)، ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:

#### 1.1.4.2: المستخدمون ذوي المصلحة المباشرة في الشركة (المجهلي، 2009: 99):

تشمل كل فئات مستخدمي القوائم المالية التي تتأثر قراراتهم المالية بالمعلومات المفصح عنها، وشعورهم بالثقة أثناء اتخاذ القرار من العدم، وهم:

(1) المالك وشركاءه.

وهم الفئة المقدمة لرأس المال، الذي استخدم في تأسيس الشركة وشراء أصولها، وفتح قنوات الاستثمار فيها، إذ تعتمد فئتهم على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات، ويهتمون بتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم بشأن الابقاء أو بيع أصول الشركة، أو ببساطة الاستثمار أو عدم الاستثمار، وبالتالي يركزون على المخاطر الضمنية والعائد المتحقق حالياً، والمتوقع تحققه مستقبلياً، ومعلومات عن توزيع الأرباح ومعدلات النمو، ومدى قدرة الشركة على الاستمرار



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمنافسة في السوق، وقرارات مجلس الإدارة وغيرها من الأمور التي يريدون أن توفرها لهم التقارير المالية (جربوع، 2001: 36).

(2) الدائنون الحاليون والمتوقعون.

وهم تجار البضائع والخدمات التي تزود الشركة بمنتجاتها السلعية والخدمية، إذ يهتم هذا القطاع في الحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشان استمرار تعاملهم مع المنشأة أو قطع العلاقات، وبالتالي فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المنشأة على الاستمرارية ويركزون عليها بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم وبين المنشأة، ولكن أغلب الموردون يهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من المقرضين (الشلتوني، 2005: 29).

(3) العمال والموظفون.

ويهتم هذا القطاع من المستخدمين بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المنشأة، كما أنّهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم القدرة على استمرار المنشأة ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم (الحسيني، 2007: 39).

(4) المقرضون الحاليون والمتوقعون.

وهم دائنو المنشأة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير، ويهتموا بتوفر المعلومات التي تساعدهم في معرفة ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف يتم دفعها في تواريخ الاستحقاق، وبالتالي فهم يركزون على الضمانات التي توفرها المنشأة على القروض والسندات ومعرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها (صلاح الدين، 2005: 19).

(5) المنافسون الحاليون والمتوقعون.

(6) الوزارات والمؤسسات الحكومية (صلاح الدين، 2005: 20).

إنّ تنوع المؤسسات الحكومية والعامة يؤدي إلى التنوع في الاستخدام كل حسب احتياجه على النحو التالي:

أ- وزارة المالية ودوائر الضرائب والضريبة المضافة والجمارك والمكوس فيها تهتم بالمعلومات التي تمكنها من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون ضريبة الدخل.

ب- سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها وفحص مدى التزامها باللوائح والقوانين ذات العلاقة مثل قانون المصارف.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة وإعداد ميزان المدفوعات وإحصاءات الدخل القومي وغيرها من الاحتياجات.

د- وزارة التخطيط تحتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستديمة ومساهمة المنشأة أو القطاع في الاقتصاد الوطني ممثلاً بالقيمة المضافة.

هـ- أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للشركات فيها، بناء على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية.

و- غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لاستخدامه في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.

ز- مكاتب ومراكز الأبحاث والباحثين لاستخدامها في أغراض البحث العلمي.

**2.1.4.2: المستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة في الشركة** (المجهلي، 2009: 100):

تشمل كل فئات مستخدمي القوائم المالية ذوي الدور في التأثير على نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها لمستخدمي الفئة الأولى، وهم:

(1) محللي القوائم المالية.

(2) سماسرة البورصة.

(3) اتحادات العمال والموظفون.

(4) الوكالات والهيئات الحكومية.

(5) الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.

(6) مكاتب تدقيق الحسابات.

ومن تنوع فئات المستخدمين أنتج تنوعاً كبيراً في حاجاتهم من المعلومات وأغراض استخدامهم للتقارير المالية، ولكن هناك أغراض مشتركة بين أكثر فئات المستخدمين وهذه الأغراض قد حددتها لجنة معايير المحاسبة الدولية في الإطار العام للمعايير حيث ذكرت الأغراض التالية (الحيالي، 2007: 321):

(1) تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ في حقوق الملكية أو بيعها.

(2) تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.

(3) تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع لموظفيها.

(4) تقييم درجة الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمنشأة.

(5) تحديد السياسات الضريبية.

(6) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح.

(7) تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(8) تنظيم وإدارة نشاطات المنشأة.

ولذا يستنتج أنّ القوائم المالية يجب أن تعد في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية كما يجب عرضها بطرق منظمة ومنطقية بحيث يمكن للمستخدم المتوسط الكفاءة قراءتها وفهمها بيسر وسهولة.

وإنّ التحديد السابق للمستخدمين وأغراضهم المختلفة لا يلغي الجدل القائم حول موضوع الإفصاح والعرض بشكل كامل فالصراع ما زال كثيراً ومحتدماً بين الإدارة من جهة ومدقق حساباتها الخارجي من جهة أخرى أو بين الإدارة من جهة ومأمور الضرائب من جهة أخرى.

## 5.2: الخصائص النوعية للقوائم المالية:

من وجهة نظر المستخدم، المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تجعله قادراً على اتخاذ القرار السليم أو المفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وعليه لكي تكون المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لأغراض اتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية كذلك يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص (المجهلي، 2009: 23).

ونظراً للدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية على القرارات والوظائف الادارية والاقتصادية المختلفة، حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية وجودة المعلومات المحاسبية، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل اليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم 2 الخاص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ لتحديد الترتيب الموضوعي للأوليات التي يستلزم توفيرها بالمعلومات المحاسبية؛ لتحقيق أكبر قدر من المنفعة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي الساند للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة في ترشيد القرارات الادارية ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها (الداية، 2009: 41).

أهم هذه الخصائص حسب تحديد المعيار (FASB، Concept 2، 1980، 20) هي:

(1) الملاءمة (Relevance).

(2) الموثوقيّة (Reliability).

(3) الثبات (Consistency).

(4) القابلية للمقارنة (Comparability).

وحيث تعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار (الأغا، 2011: 106)، وإنّ الشكل (2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المفهوم المحاسبي رقم 2 (FASB، Concept 2).

الشكل (2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

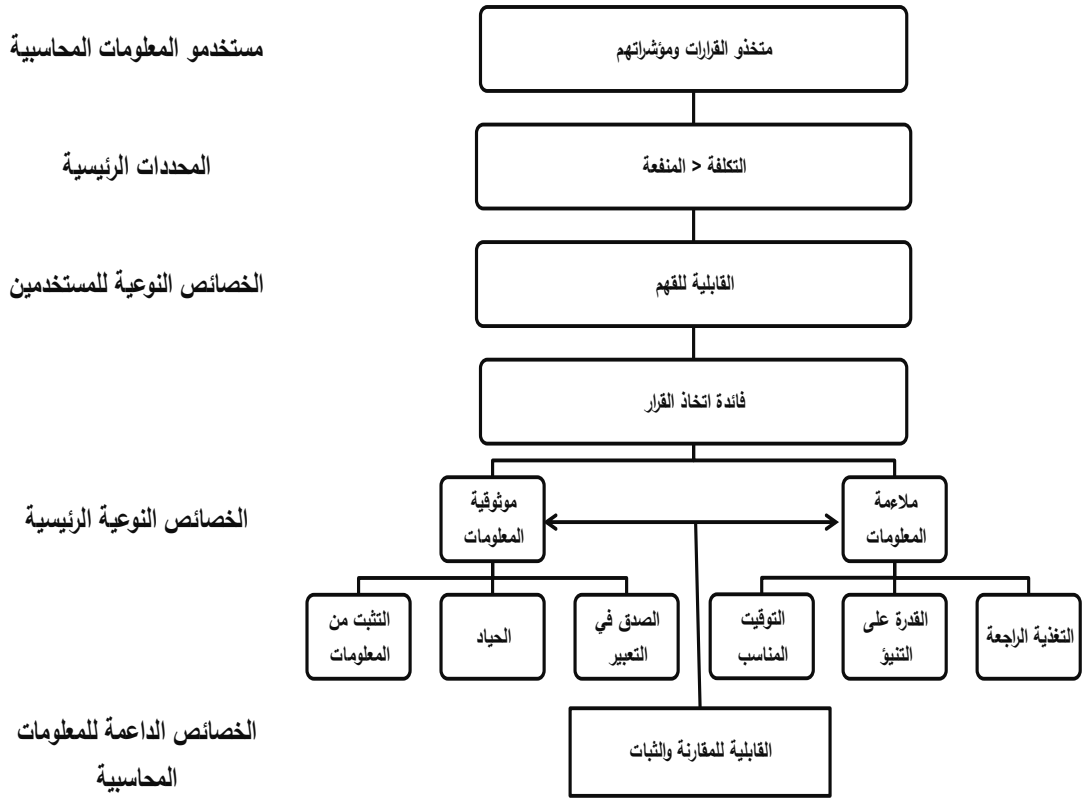


(FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, 1980: 20).

وبالنظر إلى الشكل يمكن تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص رئيسية وخصائص داعمة على النحو التالي:

### 1.5.2: الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية:

(1) الملاءمة (Relevance) (غاشوش، ولقصير، 2011: 46):

إنّ ملاءمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توافرها فيها، وتعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها أيضاً قدرة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات الإدارية، وكذلك مساعدة مستخدميها على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية.

وللملاءمة في المعلومات المحاسبية ميزةٌ هامةٌ، سواءٌ كانت للاستخدام الداخلي أو الخارجي، ولكنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي وذلك للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

وقد اعتبرت جمعية المحاسبين الأمريكية (American Accounting Association-AAA) كون المعلومات المحاسبية ملائمة بوجوب الارتباط بالهدف والغرض المطلوب تحقيقه، فهي تعني وجود المنطقية الترابطية بين المعلومات وبين القرار، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من (الحيالي، 2007: 136):

أ- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

ب- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أنّ المعلومات الملائمة تؤدي الى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار.

ج- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

د- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

مما تقدم يستنتج أنّ مفهوم أو خاصية الملائمة تتكون من الخصائص الفرعية كما حددتها هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في المفهوم السالف الذكر على النحو التالي:

- التوقيت المناسب (Timelines) (حميدي، 2009: 42):

تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة فورية، وخاصة أن كثيراً من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة؛ نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، وتعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وعنصراً أساسيّاً من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإداريّة، إذ أنّه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب لتمكنه من اتخاذ القرار السليم، ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائماً ومناسباً فإنّه لابد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف.

- القدرة التنبؤية (Predictive Value) (زلاسي، 2012: 44):

يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد في إطار البيئة المحيطة، مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تسهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة، كما تسهم المعلومات التنبؤيّة في إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التغذية العكسية (Feedback Value) (أحمد، 2013: 27):

ويقصد بها أنّ المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النِّظام للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.

(2) الموثوقية (Reliability) (الحجوج، 2011: 25):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنّه يجب أن تحتوي على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة وذات مصداقية جيدة فإنّه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- الصدق في التمثيل (Representational Faithfulness) (إسماعيل، ونعوم، 2012: 295):

ويعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها، بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير عنها.

ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما (حميدي، 2009: 43):

أ- تحيز في عملية القياس، أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

ب- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

إنّ التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، أي التأكد من أنّه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، واعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومات قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

- الحياد وعدم التحيز (Neutrality and Freedom From Bias) (العجمي، 2011: 24):

ويقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية بحيث تخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية ودقتها وسلامتها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القابلية للتحقق (Verifiability) (العجمي، 2011، 25):

وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وباتباع طرق قياس متماثلة، وتم التوصل إلى حد ما، أي عندما تتفق آراؤهم على القيم الواردة في القوائم المالية.

### 2.5.2: الخصائص النوعية الداعمة للمعلومات المحاسبية (حميدات، وخداش، 2013: 11):

إنّ تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملاءمة والموثوقية) ينتج عنه أنّ المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات على النحو التالي:

(1) الثبات (Consistency) (عبد الله، 2015: 34):

يقصد به تطبيق المنشأة لنفس الأساليب والطرق والسياسات المالية لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، أي عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أنّ الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات والطرق المحاسبية إذا ثبت أفضليتها، في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر التغير المحاسبي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير.

وعند حدوث تغير في الظروف أو المبادئ المحاسبية المستخدمة، يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية بالفترة التي حدث فيها التغيير، كما أنّ حدوث تغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المحاسب في فقرة توضيحية لتقريره، حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد المستخدم إلى الملاحظة الواردة في التقارير المالية التي حدث فيها هذا التغيير (الحسيني، 2007: 44).

(2) القابلية للمقارنة (Comparability) (غاشوش، ولقصير: 2011: 55):

تعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين في تحديد جوانب الاتفاق والاختلافات الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.

كما تعد فاعلية المعلومات المحاسبية على عقد المقارنات بين بنود التقارير المالية لنفس السنة بين مؤسسة وأخرى، أو لنفس المؤسسة الاقتصادية بين سنة وأخرى، وتعتبر المدخل الأساسي والمنهج العملي لإجراء التحليل المالي والمحاسبي (الأغا، 2011: 108).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتواجه المقارنة في التطبيق العملي صعوبات منشؤها الاختلاف في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية من منشأة لأخرى ومن مجتمع لآخر، لذا يجب مراعاة الاختلاف في السياسات المحاسبية المتبعة من بلد إلى آخر عند مقارنات التقارير المالية لمنشآت البلدان المختلفة، كما يتطلب خاصية القابلية للتحقق من المعلومات المحاسبية من قبل القائمين بعملية القياس تحديد طرق القياس قدر الإمكان، إذ أنّ معدي المعايير المحاسبية وفقاً لهذه الخاصية يعد دون المعايير بحيث إيجاد ما يضمن أن تكون الطريقة المستخدمة في قياس عنصر معين من عناصر التقارير المالية هي الطريقة المناسبة ما بين الطرق المحاسبية البديلة في تلك الفترة (المجهلي، 2009: 59).

## 6.2: الثقة (الموثوقية) والعوامل المؤثرة عليها:

تم التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المبحث السابق، والذي تطرق إلى تعريف الموثوقية والخصائص الفرعية لها، ويتناول في هذا المبحث العوامل المؤثرة عليها من خلال تحليله للمبحث السابق على النحو التالي:

- تعريف الثقة:

تم تعريف الثقة في القوائم والمعلومات المالية من قبل FASB في المفهوم رقم 2 لسنة 1980 بدقة المعلومات في تمثيلها الصادق لما يجدر بها أن تمثله، بعيدة عن أي تحيز، ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتعد بالصفة النوعية المؤكدة على إمكانية الاعتماد بالمعلومات، وخلوها من الخطأ والتحيز إلى حد معقول، وتمثل بصدق ما يتم عرضه (FASB، Concept2).

كما أدرج المفهوم السابق تحت خاصية الثقة (الموثوقية) كلاً من التمثيل الصادق، والحيادية، والقابلية للتحقق، في حين أن IASB أضافت الحيطة والحذر، والجوهر فوق الشكل.

- التمثيل الصادق:

يعد التمثيل الصادق من وجهة نظر (حميدات، وخداش، 2013: 10) صفة ارتكازية لاعتبارها محور خصائص المعلومات ذات الجودة العالية، فهي ركن رئيس تقوم عليه المعلومات والإبلاغ المالي، وتعتمد عليها وجوه الصفات النوعية الأساسية والوظيفية، وترتكز عليها في إجراء المقارنة أو الحكم على اتساق المعلومات، كما ورد تعريف التمثيل الصادق في المفهوم رقم 2 بالتطابق والتوافق بين مقياس أو وصف معين والظاهرة التي تمثله (FASB، Concept2)، فالتمثيل الصادق تمثيل للواقع، ولعمليات وأحداث قد تمت فعلا بناء على عملية تبادل حقيقية معززة بوثائق ومستندات تدل على حدوثها بالقيم التي ذكرت بها بدقة دون غلو أو نقصان أو تحريف أو تدخل للحكم الشخصي، فالتمثيل الصادق يرافق مراحل الدورة المحاسبية كاملة، ويجب أن يصف الحدث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو العملية المالية بنفس الدقة في التأثير على الحسابات ذات العلاقة، وعند إثباته في الدفاتر المحاسبية يجب أن يكون مؤيداً بمستندات دالة على ذلك، متطابقاً رقميّاً ووصفيّاً مع ما تم قيده في الدفاتر المحاسبية بجانبيه المدين والدائن، وصولاً إلى الترصيد الصحيح، وإجراء كافة التسويات اللازمة حال وجودها، ثم إنتاج المعلومة الصادقة المعبرة والممثلة لواقعٍ ما تم في المنشأة، ولا يقتصر التمثيل الصادق بالتحدث عن الأرقام، بل يتعدى ذلك إلى الإفصاح اللازم الذي يجب أن تذكر فيه كافة المعلومات النوعية والكمية المحتملة كالالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ المالي كما حدثت أو يتوقع لها أن تحدث (الشلتوني، 2005: 29).

- **الحيادية وقابلية التحقق** (الداية 2009، 55):

تم تعريف الحيادية في المفهوم 2 بغياب التحيز المقصود من المعلومات في الحصول على نتائج محددة مسبقا، أو إحداث نوع معين من السلوك، حيث ينظر لها بالبعد عن التحيز، والتحرر من الرأي الشخصي، لصالح أدلة، وأسس، وقواعد، ومفاهيم، وإجراءات، وسياسات، ومبادئ ضمن فرضيات، ومتطلبات، وقيود، يتم القياس والتسجيل والترحيل والتبويب والتحليل والتلخيص والتقرير أو العرض وفقاً لذلك، إذ تعتبر صفة الحيادية صفة أساسية ضرورية تظهر تطبيقاتها في كل مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية ومنها (الأغا، 2011: 109):

(1) لكل عملية مالية تحدث في المنشأة المستند الدال على ذلك، وأن يتم التسجيل من واقعه في الدفاتر والسجلات المحاسبية، مع ذكر الأرقام المرجعية التي تسهل التأكد من صحة الإجراءات الذي تم.

(2) تبويب الحسابات بناءً على أسس دقيقة واضحة، تراعي فيها نوعية المنشأة وطبيعة أعمالها والقوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة والأنظمة والتعليمات الداخلية.

(3) الترحيل بين السجلات وفقا لما تم إثباته وقيده مع إجراءات المطابقات الدورية.

(4) التحليل وفقا لأساليب علمية معتمدة وموثوقة، وأن يتم التحليل دون وجود حكم مسبق لما يجب أن تكون عليه النتائج أو التدخّل في أساليب المعالجة والتحليل.

(5) التلخيص بناءً على ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات، دون تحريف أو تزوير أو غش أو خداع أو تشويه للحقائق أو معالجة الأخطاء بطريقة غير سليمة والتأكد من الموازين بصفة دورية.

(6) التقرير بشفافية مع مراعاة تفصيل ما أجمل وتقديم الإيضاحات اللازمة والإبلاغ عن كل ما يتعلق بالمنشأة بما في ذلك الوقائع الاحتمالية، بما يكفل الوضوح اللازم والفهم لما تعنيه الأرقام وما ترمي إليه، وأن يكون الإفصاح مناسبا حسب حاجة الفئة ذات العلاقة مع مراعاة الأمور التنافسية مع المنشآت المثيلة أو التقرير بما لا يؤثر سلبا على المنشأة.

كما وترتبط الحيادية كصفة أساسية بصفة قابلية التحقق والتي تم التطرق لها مسبقاً، حيث تتناسب خاصية قابلية التحقق طردياً مع الحيادية، إذ لا يمكن توفر قابلية التحقق مالم تتوفر



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحيادية، فإذا كانت البيانات المسجلة متصفة بالحيادية والموضوعية، وتمت معالجتها بدون تحيز، ووفقاً لأسس وقواعد محاسبية، فإن ذلك يؤدي إلى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لما عليه المنشأة، مما يؤدي لقابلية التحقق والوصول إلى نفس النتائج بغض النظر عن شخص المقيم أو طريقة التقييم (المجهلي، 2009، 60).

إنّ الحيادية والقابلية للتحقق لا يمكن أن تكونا صفتين مطلقتين؛ لظهور عدة بدائل تتمتع بالقبول العام للمعالجة أو التصنيف أو غير ذلك، ويمكن تقسيم هذه البدائل إلى قسمين (الجعارات، 2012: 207):

(1) بدائل لا تؤثر على النتائج المالية: تتعلق بعرض المعلومات، والحسابات، والوصول إلى نفس النتائج، ومن أمثلتها طرق إعداد وعرض القوائم المالية.

(2) بدائل تؤثر على النتائج المالية: تستخدم مداخل مختلفة للمحاسبة، وبالتالي الوصول إلى نتائج مالية مختلفة، تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي، ومنها طرق تقييم المخزون، وحساب الاهلاك، وحساب مخصصات الديون المشكوك فيها، وهبوط الأوراق المالية.

ولذا ينبغي تقليل خيارات البدائل المختلفة للمعالجات المحاسبية، وطرق العرض؛ لتقوية خاصيتي الحيادية، والقابلية للتحقق، حيث وجود البدائل ينفي الحيادية المطلقة، كون اختيار البديل يخضع لقرار المحاسب، أو قرار صاحب العلاقة.

## 7.2: قواعد السلوك المهني في المحاسبة والتدقيق:

إنّ قواعد وآداب السلوك المهني عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية الملزمة للفئات والأفراد المتفاعلين في المجتمع خلال تأديتهم لواجباتهم ومسؤولياتهم ومختلف أعمالهم، حيث تعتبر أهميتها من الضرورة لقيام المجتمعات بالبناء والاستمرار والتماسك نحو النجاح، وانعدامها يدمر المجتمع ويؤدي إلى الغش والخداع والخيانة وانعدام الثقة (قريط، 2008: 12).

ولأهمية القيم الأخلاقية والآداب المهنية دأبت المنظمات الدولية المنظمة لمهنتي المحاسبة والتدقيق على سن وتشريع قواعد ومبادئ السلوك المهني؛ لتحقق درجات مناسبة من ضبط السلوك المهني، وتمكين المحاسب المهني بأداء خدماته المهنية على أحسن وجه، وخدمة فئات مستخدمي المعلومات التي يقدمها بإخلاص، وموضوعية وأمانة (الذنيبات، 2010: 109).

وتتضمن قواعد سلوك وآداب المهنة مدخلاً يوضح أساس المبادئ التي أعدت في ضوئها القواعد، إذ ترتكز على مجموعة من القيم الأخلاقية، وتعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، وقواعد تشمل مجموعة من الصفات السلوكية التي يتعين على المحاسب المهني التحلي بها كحد أدنى، وإنّ العلاقة بين قواعد سلوك وآداب المهنة والمعايير المهنية الأخرى هي علاقة ارتباط، فالقواعد تعتبر مكملة ومفسرة لما قد يرد من أحكام عامة في المعايير المهنية أحياناً، فما قد يرد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالاً في المعايير –مثال الاستقلال –تضع له قواعد سلوك وآداب المهنة أحكاماً تفصيليةً، كما أنّ قواعد سلوك وآداب المهنة تتضمن أحكاماً تفصيلية لبعض المواضيع التي لا تتطرق إليها المعايير مثل العمولات والاعلان (منصور، 2013: 28).

- **مبادئ وقواعد السلوك المهني:**

استند السلوك المهني للمحاسب على قاعدة مبادئ أساسية متعارف عليها، ومنها:

(1) المسؤولية المهنية:

يتعرض المحاسبون أثناء تأديتهم لأعمالهم بمسئوليات مهنية لاتخاذ قرارات حساسة في جميع أوجه نشاطهم وتقع على عاتقهم مسئوليات هامة تجاه الجهات المستفيدة من خدماتهم وتجاه المجتمع ككل نظراً للدور الهام الذي يؤدونه في المجتمع ولذا يتعين عليهم الالتزام المستمر بالتعاون فيما بينهم لتحسين أدائهم، والاحتفاظ بثقة المجتمع، والقيام بمسئولياتهم الخاصة في إدارة شؤون مهنتهم والحفاظ على التقاليد المهنية والرفع من شأنها (الذنيبات، 2010: 111).

(2) الأمانة والاستقامة:

تتطلب الأمانة والاستقامة من المحاسب أن يكون نزيهاً، وعفيفاً، وصادقاً، بما لا يتعارض مع سرية أعمال العملاء، وعدم الإخلال بمصلحة المجتمع؛ من أجل مغانم أو مزايا شخصية، كما تتطلب الالتزام بنص وروح المعايير الفنية والأخلاقية، وعدم تأويل المعايير بما لا يحتمل ولا يتعارض ذلك مع الخطأ غير المقصود، أو الاختلاف غير المغرض في الرأي، والإهمال والتخلي والتغاضي عن المبادئ يتعارض مع الأمانة والاستقامة (Elder, and others, 2010).

وتقاس الأمانة والاستقامة بالحق والعدل، وفي حالة وجود آراء مهنية متعارضة، وعدم وجود قواعد أو معايير، يتعين على المحاسب إخضاع التصرفات والقرارات التي يتخذها بالتعرف على ما إذا كان قد قام بما يتعين أن يقوم به شخص أمين، وما إذا كان احتفظ بأمانته واستقلاله.

(3) الموضوعية والحياد:

تعطي الموضوعية والاستقلال قيمة لخدمات المحاسب، وتتطلب منه أن يكون محايداً، ويتمتع باستقلال فكري في جميع خدماته المهنية، وألّا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تفقده موضوعيته، واستقلاله أثناء تقديم خدماته المهنية (قريط، 2008: 18).

وفي كثير من الأحيان يقدم المحاسبون لعملائهم خدمات متنوعة منها إبداء الرأي، والخدمات المتعلقة بالضريبة، وخدمات الاستشارات الإدارية والمالية، والقيام بإعداد القوائم المالية، أو بأداء خدمات التدقيق الداخلي، أو أعمال مالية وإدارية في المنشآت باختلاف أشكالها النظامية، وتعليم وتدريب الخريجين وطلبة الكليات لدخول المهنة، وبغض النظر عن نوع الخدمة أو الصفة التي يمارس بها المحاسبون أعمالهم وجب عليهم المحافظة على اكتمال العمل الذي يقومون به، والمحافظة على موضوعيتهم، وتجنب الخضوع لرأي الآخرين (عرار، 2009: 16).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتعين على المحاسب إضافة إلى ما سبق تقييم علاقاته باستمرار بعملائه، ومسئولياته العامة تجاه المجتمع، ويجب عليه أثناء تقديم خدماته أن يكون مستقلاً في الحقيقة، وأن يحتفظ باستقلاله الظاهري، والاحتفاظ بموضوعيته، وأن يتجنب وجود أي تضارب في المصالح.

كما نصت قواعد السلوك المهني الدولية بفقدان المحاسب لاستقلاله في الحالات التالية (Elder, and others, 2010):

أ- الشركات والمؤسسات التي يكون شريكاً أو قريباً لأحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.

ب- الشركات والمؤسسات التي يساهم في تأسيسها أو التي يكون عضواً في مجلس إدارتها أو التي يقدم لها خدمات استشارية أو إدارية.

ج- الشركات المساهمة التي يمتلك المحاسب فيها أسهماً ذات شأن خلال فترة تدقيقه.

د- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب شريكاً لأحد موظفيها أو لأحد كبار الشركاء فيها أو شريكاً للشركة نفسها.

هـ- الشركات أو الهيئات التي يكون المحاسب مقترضاً منها أو من أحد مدرائها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مساهميها.

و- الشركات التي تماثل أنشطتها التجارية أنشطة الشركات التي يكون عضواً في مجلس إدارتها.

(4) العناية المهنية الواجبة:

وجب على المحاسب الالتزام بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، والسعي الدائم لتحسين كفاءة وجودة الخدمات، وأداء المسؤولية المهنية على أكمل وجه، فالامتياز لب العناية المهنية الواجبة، ولتحقيق ذلك يتعين عليه أداء مسؤولياته المهنية بكفاءة وإخلاص (Elder, and others, 2010).

تتطلب العناية المهنية الواجبة التزاماً بأداء الخدمات المهنية على أكمل وجه، يستطيع المحاسب تقديمه، مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام، وبما يتفق مع مسؤولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة (أبو هين، 2005: 55).

حيث تستمد الكفاءة من خلاصة التعليم والخبرة، والمحافظة عليها يتطلب التزاماً بالتعليم المستمر، وتحسين القدرات المهنية للمحاسب طوال مدة حياته المهنية، ويتعين على المحاسب في جميع العمليات التي يقبلها وفي جميع المسؤوليات التي يتحملها التعهد بالوصول إلى مستوى الكفاءة الذي يضمن تضاهي جودة خدماته المستوى المهني العالي الذي تطلبه المبادئ.

وتهدف الكفاءة للوصول إلى مستوى من الفهم والعلم والخبرة، يمكّن المحاسب من أداء خدماته بمهارة واقتدار، وتحدد الحالات التي يتعين على المحاسب الإحالة أو الاستعانة بخبرة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومهارة زملائه الآخرين متى تطلب الأمر درجة من الخبرة والمهارة التي لا تتوافر لديه، وكل محاسب مسؤول عن تقدير كفاءته، وتقويم كفاية تعليمه وخبرته الشخصية لتحمل المسؤولية المناطة به (عليان، 2009: 35).

كما يجب أن يتفانى المحاسبون في الوفاء بمسؤولياتهم تجاه العملاء، وأصحاب العمل، والمجتمع، والتفاني في العمل يفرض مسؤولية أداء الخدمات في وقتها وبطريقة متقنة، والالتزام بالمعايير الفنية والأخلاقية الواجبة التطبيق، والتخطيط والاشراف بطريقة كافية على أي نشاط مهني مسؤول عنه (الطرايرة، 2013: 16).

وفي الختام ذكر (الذنيبات، 2010: 120) يجب على المحاسب المهني المحترف الالتزام بالأمانة والموضوعية والنصح للعميل عند أدائه للخدمات الضريبية، وشدد عليه بعدم اقتران اسمه بأية بيانات ومعلومات تحتوي على أخطاء ومعلومات غير دقيقة ومضللة، أو أعدت بإهمال وغير مبنية على معرفة حقيقية، أو احتوت على حذف مضلل للجهات الضريبية، حيث إنّ الوظيفة الأساسية للمحاسبة والتدقيق هي إضفاء الثقة على المعلومات المحتواة في القوائم المالية، ومساعدة متخذ القرار في تقييم البدائل المختلفة من العائد، والتكلفة، والمخاطر، مما يزيد في فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومات في تخصيص الموارد، نظراً لتوفر معلومات موثوق بها تعكس قدرة وأداء مشروعات الأعمال.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

# ضريبة الدخل.



www.manaraa.com

# الفصل الثالث:

# ضريبة الدخل

## 1.3: المقدمة:

تعتبر الضرائب مورداً هاماً للإيرادات المالية للدولة، ورافداً أساسيّاً لخزينتها، حيث إنّ معظم الدول تعتمد على الأموال التي تحصلها من الضريبة لتمويل نفقاتها المختلفة، ولذا فهي من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول في سياساتها المالية؛ لتحقيق أهدافها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو التنموية التي ترجوها، كما وتعدّ الرافد الرئيس لموازنة الدولة؛ لذلك لابد للدولة من حماية هذا الرافد، كي تتمكن من توفير الأموال المحتاجة في معالجة مشاكلها الاقتصادية، وتحقيق النمو والازدهار للمواطنين، سواء كانت الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فهي الأداة المهمة والرئيسية لسياسة الدولة المالية؛ لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية (جاد الله، 2011: 49).

ويتوقف نجاح السياسة الضريبية على النظام الضريبي وسلامة مقوماته المختلفة، وعلى الدور الذي تؤديه السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية (عرباسي، 2008: 18)، ولإنجاح هذا الدور كان لابد من فرض نظام الضريبة الهادف لتحديد الدخل بعناية ودقة، بإلزام المكلفين دفع الضرائب من خلال تقديم الإقرار الضريبي مرفقاً معه التقارير المحاسبية اتباعاً للقانون رقم 17 سنة 2004 المعمول به في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 2005.

حيث يقوم الإقرار على أساس حساب المكلف دخله الخاضع للضريبة بنفسه، وتعبئة النموذج الخاص به، مما يقلل من الجهد والوقت الذي يبذله جهاز ضريبة الدخل في حساب وفرض الضريبة، حيث يتميز بعدة امتيازات منها تخفيف العبء الإداري والمالي لدى الإدارة العامة لضريبة الدخل في حساب وفرض الضريبة، وتحقيق العدالة النسبية للمكلف وخزينة الدولة، وتنمية وتقوية جسور الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية (رابي، 2003: 89).

وقد بلغت حسب الاحصائيات المقدمة عند (سمور، 2008: 4) أن نسبة المكلفين الملتزمين بتقديم الإقرار الضريبي لسنة 2006 بلغت 6%، وقد رفضت إدارة مكتب غزة التعاون مع الباحث من مراجعة ودراسة أي من ملفات المكلفين لتحديد نقاط الخلاف حسب نصوص الاتفاق النهائي في فرض الضريبة مع المكلفين ومحاسبيهم المهنيين، وإيجاد دراسات حالة تهم الموضوع، لذا تم الاعتماد على نسب (سمور، 2008: 4).

ويقوم هذا الفصل على المباحث التالية:

(1) مفهوم الضريبة.

(2) أهداف الضريبة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) التهرب الضريبي.

(4) قواعد حساب وفرض ضريبة الدخل حسب القانون الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.

(5) طرق تقدير ضريبة الدخل.

(6) نقاط الخلاف بين مفتش الضريبة، والمكلف، والتفريق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.

## 2.3: مفهوم الضريبة:

يعرف النظام الضريبي على أنّه صياغة وترجمة عملية للسياسات الضريبية في الدولة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، إذ يتضمن النظام الضريبي مجموعة من القواعد والقوانين والأنظمة والتعليمات التنفيذية والتفسيرية، حيث تشكل معاً آليات عمل لكل من الأجهزة الضريبية، والأشخاص الخاضعين للضريبة، وللضريبة علاقة وثيقة بالنظام السياسي والاجتماعي في الدولة، تختلف أهدافها، وغاياتها، وطرق تحصيلها من مجتمع إلى آخر، وتعتبر الضريبة فرعاً من فروع المحاسبة، تقوم على إعداد القوائم المالية، وقياس الدخل الخاضع للضريبة من المكلف، وثم قياس قيمة الضريبة الواجبة الدفع حسب ما نص عليه قانون ضريبة الدخل، ولذا فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون، حيث إنّها تفرض وتحصل بالكيفية التي يحددها القانون (صلاح الدين، 2005: 60).

لقد اختلف علماء الاقتصاد والمال في توضيح الإطار العام للضريبة، فمنهم من وصفها بالعلاقة التبادلية التعاقدية بين الفرد والدولة، ومنهم من وصفها بالتزام الدولة تجاه رعاياها بالخدمة (لبادة، 2006: 23)، إذ ورد في نظرية العقد الاجتماعي للفيلسوف روسو أن البشر عندما اعتزموا حياة الجماعة تعاقدوا على أن يتنازل كل فرد عن قسم من حرياته الطبيعية إلى هيئة حاكمة ترعى شؤون الجماعة مستمدة سلطانها من هذا التعاقد المشترك (صالح، 2007: 17).

مما سبق يلاحظ أنّ الهدف من فرض الضريبة كان توزيع عبء نفقات الدولة على المكلفين القادرين، للإنفاق على الخدمات العامة، أي تغذية خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، ولذا فالضريبة فريضة مالية، تستوفيها الدولة من المكلفين وفقاً للقواعد التشريعية المقررة بصورة إلزامية ونهائية دون أن يعود نفع خاص مقابل دفع الضريبة، ولغاية توفير الأموال اللازمة لسد نفقاتها، ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن التعريفات الحديثة للضريبة أنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة جبراً، ويتم تحصيلها من المكلفين بشكل نهائي ودون مقابل، وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الوصول إليها (الغانم، 2011: 22)، ولذا امتازت الضريبة بكونها فريضة نقدية،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدولة هي الجهة المخولة بفرضها بموجب القانون، وملزمة، وتستحق على المكلف بشكل قطعي وقصري، وتفرض عقوبات وغرامات على من يتخلف بدفعها، أو يحاول التلاعب بقصد التهرب منها، وليست تبرع ولا خيار للشخص في أن يدفعها أو لا يدفعها، وتدفع بدون مقابل مباشر، وتهدف إلى تغطية النفقات العامة للدولة، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

## 3.3: أهداف ضريبة الدخل:

تلعب الضرائب دوراً هاماً في الاقتصاد، فهي إحدى أركان السياسة المالية للدولة، إذ تستخدمها في توجيه الاقتصاد والتحكم به، ولها أهمية تتلخص في النقاط التالية (الحلو، 2005: 27):

(1) وفرة الحصيلة: من أقدم الأهداف ومن أهمها، لما يمثله هذا الهدف من مصادر تمويل لنفقات الدولة المتكررة وغير المتكررة (مهاني، 2010: 38).

(2) وسيلة لاستقرار مستويات الأسعار: إذ تعتبر إحدى الوسائل المهمة في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل فإنه مع زيادة الطلب سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات الأسعار وبالتالي التضخم في الأسعار، وهنا تتدخل الدولة بفرض الضرائب أو زيادة نسبتها، وبالتالي تقوم بامتصاص القوة الشرائية وتخفيض الطلب ومن ثم التوازن في الأسعار (حوسو، 2005: 30).

(3) وسيلة لتحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي: إذ من الممكن للدولة عن طريق الضرائب التحكم بالطلب الفعال، المتحكم في مستويات التوظيف الكامل، فقد تقرر الدولة زيادة نفقاتها، ومن ثم زيادة الطلب الفعال وتحريك الاقتصاد نحو التوظيف الكامل أو قد يزداد الدخل المتاح للإنفاق ويزداد الطلب الفعال، مما يحقق مستويات عالية من التوظيف الكامل ومن ثم تحقيق معدلات نمو عالية (حسين، 2011: 22).

(4) وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد: تستطيع الدولة تشجيع الاستثمار في قطاع معين قامت بإعفائه من الضرائب نسبة لقطاعات أخرى يفرض عليها ضرائب، وبالتالي توجيه الاقتصاد للعمل في هذا المجال دون غيره، ويمكن لها فرض الضرائب للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار (مهاني، 2010: 37).

(5) وسيلة لإعادة توزيع الثروة: إذ يعتبر هدفاً اجتماعياً، على خلاف الأهداف السابقة الاقتصادية، إذ يتم عن طريق زيادة الأعباء الضريبية على ذوي الدخول المرتفعة، وتخفيض الأعباء على ذوي الدخول المنخفضة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية فتزداد الضريبة كلما ازدادت الدخول، وبالتالي تؤدي إلى تقليل الفجوة بين أفراد المجتمع وتحد من بروز ظواهر اجتماعية غير مرغوب فيها (عبد الغفور، 2008: 15).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذا فلابد من الأخذ بعين الاعتبار تلك الأهداف والسعي إلى تحقيقها، حتى تحقق الضريبة الأهداف العامة التي وضعت من أجلها، سواءٌ كانت تلك الأهداف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

## 4.3: التهرب الضريبي:

بما أنّ الضريبة استقطاع من دخل المكلف، قد يلجئه بطريقة أو أخرى، وبشتى الأساليب إلى تقليل مقدار الضريبة المدفوعة، وهذا هو ما يطلق عليه التهرب الضريبي.

فالتهرب الضريبي من أبرز الجرائم الاقتصادية المعاصرة، وتتضح خطورته بالنسبة للضريبة إذا تم النظر إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فمن الناحية المالية تعتبر الضريبة أحد الموارد الهامة لخزينة الدولة، ومن الناحية الاقتصادية فهي إحدى الأدوات الهامة لتوجيه الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الاجتماعية فإنّها تسهم في القضاء على التفاوت الطبقي، كما يؤدي إلى الاخلال بالمساواة والعدالة بين المكلفين، وقد تقوم الدولة بفرض ضرائب جديدة، أو ترفع مقدار الضريبة القائمة، الأمر الذي يزيد الأعباء الضريبية الملقاة على عاتق المكلفين الأمناء، وقد يلجئهم إلى أن يتهربوا من دفع الضريبة (منصور، 2004: 73).

### 1.4.3: مفهوم التهرب الضريبي:

يعني مفهوم التهرب الضريبي التخلص كلياً أو جزئياً من دفع الضريبة، عن طريق مخالفة القوانين والتشريعات الضريبية، أو هو محاولة المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، وفي هذه الحالة لا تحصل الإدارة الضريبة، ويحدث ذلك غالباً حينما يتعمد المكلف مخالفة نص قانوني بطريقة أو بأخرى، ويرى الإفلات من دفع الضريبة، ومن تحمل عبئها، وهو ظاهرة يحاول بواسطتها المكلف عدم دفع الضريبة أو جزء منها (عبد الغفور، 2008: 16).

ويحدث التهرب الضريبي عند تحديد وعاء الضريبة، أو عند ربطها، أو عند تحصيلها، من خلال عدم تقديم الإقرار من قبل المكلف بها، أو تقديم إقرار متضمن معلومات خاطئة يهدف إلى إخفاء جزء من دخله، أو صعوبة الوصول إلى ذلك الدخل، وكذلك قيام المكلف بتوزيع الدخل الخاضع على أشخاص وهميين، أو عدم قدرة دائرة الضريبة على تحصيل المبالغ المستحقة على المكلفين نتيجة إخفائهم أموالهم بأشكال غير شرعية.

### 2.4.3: أنواع التهرب الضريبي:

(1) التهرب الكلي والتهرب الجزئي (عبد الغفور، 2008: 63-85):

أ- التهرب الكلي: ويعني نجاح المكلف بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه، أي الخروج من نطاقها، لعدم وجود ما يقيده بها، وعدم متابعته من إدارة الضريبة؛ لصعوبة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصول إليه نتيجة غياب العنوان الصحيح، وعدم وجود مكاتب معينة له، وتصاريح مزاولة مهنة، ولم يتم إدراجه في سجلات الضريبة.

ب- التهرب الجزئي: ويعني نجاح المكلف بإخفاء جزء من النشاط الذي يمارسه، أو إخفاء نشاط معين إذا كان يزاول عدة أنشطة، وبذلك يصعب على إدارة الضريبة فرضها على الجزء المخفي أو غير المصرح به من قبل المكلف.

(2) التهرب الداخلي والتهرب الخارجي (منصور، 2004: 73-78):

أ- التهرب الداخلي: إذ يحدث خلال قيام المكلف بمخالفة قواعد وأحكام القانون الضريبي داخل حدود الدولة، وبالوسائل غير المشروعة والمخالفة للقانون؛ لغرض التهرب من دفع الضريبة، ويبقى مصدر الضريبة ووعائها داخل حدود الدولة، ويشكل جزءً من ثروتها القومية، ومن أمثلته التجارة غير المشروعة.

ب- التهرب الخارجي: يمتد إلى خارج حدود الدولة، من خلال كل الوسائل الهادفة إلى ضياع حق الدولة في الضريبة المستحقة لها على أموال رعاياها، نتيجة استثماراتهم في الخارج بشكل غير معلن، إذ قد تكون الظروف في تلك الدول أفضل للمكلف من دولته، وارتفاع سعر الضريبة، وتعدد أنواعها، كما يعد من أخطر أنواع التهرب؛ للصعوبة البالغة في القضاء عليه من الدولة.

### 3.4.3: أسباب التهرب الضريبي:

إنّ السبب الظاهر من التهرب الضريبي رغبة المكلف في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة، إلا أنّ دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تتوقف على مجموعة من الأسباب الأخلاقية والسياسية والإدارية والاقتصادية (مهاني: 2010، 45-62).

(1) الأسباب الأخلاقية: وتعرف بضعف الوعي الضريبي، والمستوى الأخلاقي، وغياب وازع الضمير عند المكلفين، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها (حسين، 2011: 37):

أ- الاعتقاد السائد لدى المكلف بأنّه يعطي للدولة أكثر مما يستفيد منها، وانعدام شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات، وشعوره بالاستطاعة استمرار الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة، وأنها ليست شرطاً للاستفادة من الخدمات العامة.

ب- الاعتقاد السائد لدى المكلف بأنّ الدولة تسيء استخدام الأموال العامة، وأنّها تضر الجماعة.

ج- شعور المكلف بعدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين، والتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني، ينتج عنه ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكسياً مع الوعي الضريبي والأخلاق المالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- شعور المكلف بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة، أو تعدد أنواعها على الوعاء نفسه، مما يدفع المكلف إلى التهرب منها، خاصة عندما يكون في حالة مادية صعبة.

(2) الأسباب الإدارية والفنية: لها عوامل عدة، ومنها (حوسو، 2005: 87):

أ- ثقل العبء الضريبي: إنّ تزايد النفقات العامة لدى الدول، واستخدامها كأداة من أدوات السياسة الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى ارتفاعها وتعددها، الأمر الذي أدى بالمكلف إلى التهرب منها بدرجة كبيرة، فزيادة العبء الضريبي عن الحد المعقول يولد لدى المكلف شعوراً بالظلم يدفعه إلى التهرب من دفعها.

ب- تعقيد النظام الضريبي: تزيد فرص تهرب المكلف كلما زاد النظام الضريبي تعقيداً، حيث إنّ طرق تقدير الضريبة تؤدي دوراً في التهرب؛ ففي الحالات التي يصعب فيها تقدير قيمة الضريبة، تقدر تقديراً جزافياً استناداً لتعليمات لا تستند إلى أي نص، وخصوصاً إذا لم يكن للقضاء أي دور يشعر المكلف بعدم صحة الضريبة التي يدفعها مما يدفعه للتهرب منها لعدم اقتناعه بها، كما أنّ التمييز بين المكلفين وأنشطتهم أدى إلى زيادة فرص التهرب من الضريبة دون الوقوع تحت طائلة القانون، وسوء تصرف الإدارة الضريبية في تطبيق الضريبة يشعر المكلف بالظلم ويضعف الثقة بعدالة الضريبة التي قصدها القانون.

ج- نوع الضريبة: تقل فرص التهرب بصفة عامة في نطاق الضريبة غير المباشرة أكثر منه في نطاق الضريبة المباشرة، وبصفة خاصة ضريبة الدخل.

د- طرق تحصيل الضريبة: إن الاستقطاع من المنبع أدى إلى تقليل فرص تهرب المكلف، في حين أنّ إجراءات المحاسبة والجباية الأخرى تدفع المكلف إلى التهرب الضريبي.

(3) أسباب متعلقة بإدارة الضريبة: لابد من توفر مقومات عدة تساعد إدارة الضريبة في تحقيق النجاح، ومنها (درغام، والعمور، 2009: 211):

أ- توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية، والخبرة الواسعة اللازمة والكافية؛ للقيام بالأعمال في إدارة الجباية، ومداومة تدريب هؤلاء العاملين حتى تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة التي تمكنهم من القيام بأعمالهم على أفضل وجه.

ب- وضع نظام رقابة داخلية يتميز بالدقة، والسرعة باكتشاف المخالفات، وفرض العقوبات المناسبة؛ لضمان انتظام سير العمل داخل إدارة الجباية، مع وجود إدارة للتفتيش الفني على الأعمال؛ لضمان أداء الأعمال على أكمل وجه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- وجود نظام أجور يكفل لموظفي إدارة الضريبة أجور تناسب طبيعة وأبعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة للمجتهدين منهم.

د- تزويد إدارة الضريبة بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة؛ لتمكينها من رفع مستوى خدماتها، وحصر مختلف الممولين، وتحديد ما يستحق عليهم من ضريبة.

هـ- تبسيط أحكام قانون الضريبة، وإجراءات تنفيذه، إذ تؤدي الأحكام المعقدة لتقدير وعاء الضريبة إلى خلق الكثير من المشكلات والصعوبات التي قد تعجز الإدارة عن إيجاد حلول مناسبة لها تنهي ما قد ينشأ بينها وبين الممولين من نزاعات، بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضريبة، مما يدفع الممولين إلى التهرب من عبئها.

(4) الأسباب السياسية: إنّ واقع المجتمع الفلسطيني عامة، وقطاع غزة بوجه الخصوص له الأثر العظيم في تهرب المكلف من الضريبة، ويرجع ذلك إلى (منصور، 2004: 64):

أ- إنّ رضوخ الأراضي الفلسطينية تحت وطأة الاحتلال الصهيوني، أدى إلى نمو تهرب الشعب الفلسطيني من الضريبة، واعتباره أحد أساليب المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، ولقد بقى هذا الاعتقاد في وجدانه حتى بعد مرور أكثر من 20 سنة على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب- إنّ سياسة الإنفاق العام في الدولة تؤدي دوراً أساسياً في التهرب الضريبي، فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة يقل التهرب من الضريبة.

ج- إنّ عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة يؤدي إلى التهرب من الضريبة.

د- إنّ عدم الترابط بين أجهزة الدولة وتضارب البلاغات بين الجهات الحكومية المختلفة يساعد على التهرب من الضريبة.

### 4.4.3: آثار التهرب الضريبي:

للتهرب من الضريبة آثار وخيمة على نواحي خدمات الدولة التي تؤديها إلى المواطن، وضرراً على السياسات في تحقيق أغراضها المالية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه الآثار (أبو سنينة، 2008: 40):

(1) انخفاض حصيلة الموارد العامة، مما يدفع الدولة لاتباع سياسة التقشف المالي، وتقليص حجم النفقات العامة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات، وهبوط المستوى المعيشي لأفراد الشعب، وضعف مقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة.

(2) رفع سعر الضريبة الموجودة أو فرض ضريبة جديدة لتعوض الحكومة نقص الحصيلة الناجم عن التهرب.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي من الدول والحكومات الأخرى، مما يؤدي إلى ضعف سيادة الدولة في حالة وقوعها بعجز عن سداد أصل القرض والفوائد.

(4) اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الاصدارات النقدية وهذا يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار.

(5) الاخلال بقاعدة العدالة بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها ويفلت منها آخرون حسب مراكز قواهم.

(6) انتشار الفساد، وانعدام الأمانة، ووهن الروابط والتضامن بين أفراد المجتمع.

## 5.3: قواعد حساب وفرض ضريبة الدخل:

أول من حدد قواعد فرض الضريبة هو العالم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، وتعتبر هذه القواعد بمثابة مرجع للدولة عند فرض الضرائب وينبغي احترامها حتى تلقى القبول لدى جميع أفراد المجتمع، وحتى لا تنجرف الدولة إلى ظلم الأفراد والتعسف في استعمال هذا الحق الذي خولها إياه القانون في فرض الضريبة، ويمكن تلخيص هذه القواعد على النحو التالي (الغانم، 2011: 15):

(1) قاعدة عمومية الضريبة: إذ تعني ضرورة اشتراك كل شخص في الدولة سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً مواطناً أو أجنبياً مقيماً بالدولة في دفع الضريبة المستحقة عليه، وإخضاع جميع الأشخاص وكافة الأموال للضريبة.

(2) قاعدة المساواة أو العدالة: حيث توجب مراعاة المقدرة المالية لكل شخص عند إخضاعه للضريبة، أي مساهمة رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية، بنسبة الدخل الذي يحصل عليه كل فرد من أفراد المجتمع.

(3) قاعدة اليقين: تعني أن تكون أحكام قوانين الضريبة واضحة للمكلف وبسيطة دون غموض أو إبهام وذلك فيما يتعلق بتحديد الدخل الخاضع للضريبة والنسبة التي تقتطع منه ومعيار وكيفية دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام وإجراءات بحيث تكون معروفة بوضوح وبصورة مسبقة لدى المكلفين.

(4) ويرتبط مفهوم اليقين الضريبي بمفهوم الثبات والاستقرار الضريبي فالتحديد الواضح للضريبة يتعارض مع كثرة التعديلات في جوانبها المختلفة، والذي بدوره يؤدي إلى الظلم والفساد من قبل القائمين على إدارة وتسيير الجهاز الضريبي للدولة، وبالتالي زعزعة سير العمل والنشاط المالي والثقة بين المكلفين والجهاز الضريبي وبالتالي فشل السياسة المالية للدولة في تحقيق أهدافها.

(5) الملاءمة: وتعني ضرورة أن تكون أحكام تحصيل الضريبة المتعلقة بمواعيد وأساليب تحصيلها ملائمة للمكلف وتتماشى مع ظروفه وأوضاعه، وتطبيقاً لهذه القاعدة يجب أن يكون



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معيار دفع الضريبة مناسباً للمكلف وهذا يتطلب أن تحصل الضريبة بعد الحصول على الدخل، على أن تلتزم الإدارة الضريبية استناداً لهذه القاعدة بتقسيط الضريبة تسهيلاً على المكلف الوفاء بها.

(6) الاقتصاد في الجباية: وتعني ضرورة أن تكون تكلفة جباية الضرائب من المكلفين أقل بكثير من حصيلتها، وذلك من خلال جهاز ضريبي يعمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المناطة به.

مما تقدم أعلاه فإن السياسة الضريبية يجب أن تقوم على المبادئ الضريبية العامة من مساواة وعدالة ويقين واقتصاد في التحصيل، ولا يجوز لها بأي شكل من الأشكال أن تحابي أحداً على حساب الأخر أو على حساب خزينة الدولة، لأنّ القيام بمثل هذه الأعمال من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام الضريبي بشكل كامل بالإضافة إلى عدم تحقيق الأهداف التي فرضت الضريبة من أجلها.

ونظراً لأهمية الضرائب في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في الإنفاق على الخدمات، وتحقيق الرفاهية، وتقدم المجتمع، وأنّ الدولة تتمتع بسلطة السيادة والتوجيه والإشراف، فهي تسعى من خلال فرض الضريبة إلى تحقيق الموارد المالية اللازمة، وتشجيع الصناعات المحلية، وخلق القاعدة الاقتصادية، والإنتاجية، والاستهلاكية التي تتلائم مع السياسة المالية العامة للدولة (الدوس، 2014: 40).

وتعتبر الضرائب من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدولة في سياستها لتحقيق الأهداف التي ترجوها، سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية، كما أنها تعتبر الرافد الرئيسي لموازنة الدولة، لذلك لابد من توفير الأموال التي تحتاجها لمعالجة مشاكلها الاقتصادية وتحقيق النمو والازدهار لمواطنيها (منصور، 2004: 12)، وتفرض الدولة الضريبة كواجب وطني بموجب قانون ينظم فرضها وحمايتها، وهي واجبة الأداء من أجل أن تتمكن الدولة من القيام بواجباتها نحو مواطنيها في مجالات التعليم والصحة والأمن والخدمات العامة وغيرها من الخدمات، وعليه قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار القانون رقم 17 لسنة 2004 الخاص بضريبة الدخل، وقد حددت إجراءات حساب الضريبة به في المادة رقم 4 على أساس الاستحقاق– الذي يقوم على حصر ايرادات وتكاليف ومصاريف كل فترة مالية بما يخصها– مستثنياً الفوائد والعمولات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها وأرجأها إلى التحصيل النقدي، وفي المادة رقم 5 تفرض الضريبة على مجموع الدخل الخاضع للضريبة وبصورة موحدة، معفياً كلاً من الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع عقارات أو أوراق مالية شريطة عدم التداول والدورية والانتظام حسب المادة رقم 7، ويتم تخفيض الدخل بكل المصروفات المعتمدة من نص المادة رقم 8، على النحو التالي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1) مصاريف البيع والتسويق والنقل والتوزيع.

(2) المصاريف الإدارية والقانونية والإيجارات.

(3) فوائد القروض والسندات الخاصة بعمليات الانتاج.

(4) الرواتب والأجور، وضريبة القيمة المضافة المدفوعة عنهما وعن الأرباح.

(5) بدلات الخلو والمفتاحية والشهرة ومصاريف التأسيس على أن توزع على 5 سنوات.

(6) مكافأة نهاية الخدمة.

(7) تعويضات الأيدي العاملة من إصابة العمل، والوفاة، ونفقات العلاج، وأسرهم، وأقساط التأمين على حياتهم.

(8) وصناديق الادخار والتوفير والضمان والتأمين الصحي.

(9) نفقات تدريب الموظفين والمستخدمين بنسبة 1% من مجمل الدخل أو 30,000 دولار أيهما أقل.

(10) فروقات العملة المدينة المستخدمة في توليد الدخل، مع استبعاد مصاريف ونفقات النشاط غير الخاضع لضريبة الدخل.

وتضاف التنزيلات الآتية حسبما وردت في المادة رقم 9:

(1) إهلاك الأصول الثابتة يكون حسب القسط الثابت بنص ملحق رقم 16 لسنة 2005 الخاص بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004، المادة رقم 2 البند 3 وحسب كشف نسب الإهلاك المرفق مع الملحق.

(2) التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية والجمعيات غير الهادفة للربح والمسجلة رسمياً في فلسطين، والتبرعات لمؤسسات السلطة الوطنية بموجب دعوة عامة رسمية بحيث لا تزيد عن 20% من صافي الدخل.

(3) الخسائر المرحلة من سنوات مالية سابقة شريطة عدم ترحيلها لأكثر من 5 سنوات.

(4) نفقات الضيافة الموثقة على أن لا تزيد عن 3% من صافي الربح قبل الضريبة أو 15,000 دولار سنوياً أيهما أقل.

(5) الديون المعدومة إلى المدى الذي يقتنع فيه مأمور التقدير أنها أصبحت معدومة، بناءً على ما يأتي:

أ- صدور قرار محكمة مختصة.

ب- إفلاس المدين أو إعساره وفقاً لأحكام القانون.

ج- وفاة المدين دون وجود تركة تكفي للسداد كليا أو جزئيا.

د- اختفاء المدين أو سفره أو انقطاع أخباره بمدة لا تقل عن 5 سنوات دون وجود أية أموال يمكن التنفيذ عليها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- عدم قدرة المدين على تسديد ديونه رغم المطالبة اللازمة واثبات عدم وجود أية أموال منقولة أو غير منقولة لدى المدين يمكن التنفيذ عليها ومرور مدة لا تقل عن 3 سنوات على هذا الدين، شريطة أن لا يزيد المبلغ الذي يتم تنزيله بموجب هذه الفقرة على نسبة 2% من الدخل الإجمالي أو 30,000 دولار في السنة أيهما اقل للأشخاص الطبيعيين، والشركات المساهمة الخصوصية بنسبة 2% من الدخل الإجمالي أو 150,000 دولار في السنة أيهما أقل للشركات المساهمة العامة.

و- تقادم الدين وفقاً لأحكام القانون.

(6) الخسارة الناجمة عن استبدال الماكينات والآلات والمعدات أو بعض أجزائها المستخدمة في العمل، ويتم حساب هذه الخسارة على أساس تكلفة الماكينات أو الآلات أو المعدات أو بعض أجزائها مطروحاً منها ما حصل عليه المكلف من ثمن الماكينات والآلات والمعدات والأجزاء المستبدلة وما سبق تنزيله عن استهلاكها.

## 6.3: طرق تقدير ضريبة الدخل:

إنّ عملية فرض الضريبة على المكلف تتطلب تحديد الدخل الخاضع للضريبة، إذ تتطلب العديد من عمليات المراقبة من أجل الكشف عن الدخول الخاضعة للضريبة، وللوصول إلى هذه الغاية هناك أكثر من طريقة، من أهمها (مهاني، 2010: 40):

(1) **طريقة التقدير الأولي:** يتم فرض الضريبة على المكلفين في ضوئه، في حالة تخلفهم عن تقديم الإقرار الضريبي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات:

أ- المعلومات الواردة من المكلف، المشيرة لنوعية وحجم النشاط.

ب- الفحص الميداني لمكان عمل المكلف، والاضطلاع على كيفية وآلية سير العمل.

ج- مقارنة معلومات سنوات المكلف السابقة من ملفه الضريبي، وإمكانية الاعتماد على معلوماته لقياس حجم الدخل الخاضع للضريبة.

د- فحص ومراجعة حسابات المكلف، الذي يمسك دفاتر محاسبية منتظمة وصحيحة، تعزز إيراداته ونفقاته، وقياس الدخل الخاضع للضريبة في ضوء نتيجة الفحص والتدقيق.

في ضوء ما تقدم نستنتج أنّ طريقة التقدير الأولي من الطرق التي لا تعتمد على منهج علمي واضح، وإجراءات صريحة في حساب الدخل الخاضع للضريبة، ولكن الاعتماد الرئيسي في مثل هذه الحالات يقوم على الحكم الشخصي لمفتش الضريبة، وبعض المظاهر الخارجية للمكلف، والفحص الميداني لمحل العمل الذي يزاول فيه النشاط، لذلك فطريقة التقدير الأولي من الطرق غير الموضوعية في حساب حجم الدخل الخاضع للضريبة، وغالباً ما تعرض المكلف لعوامل الانحياز المتعمد من قبل مفتش ضريبة الدخل.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) **طريقة التقدير الجزافي:** هي الطريقة المفروضة بالغالب على مكلفين لا يستطيعوا مسك وتنظيم دفاتر محاسبية منتظمة، إذ تقوم على القياس الجزافي لدخل المكلف، بناء على إحصائيات معينة من الجهات المختصة كوزارة الاقتصاد، والسوق، وجيران العمل والسكن للمكلف الضريبي، بالاستفسار عن وضعه المالي والاجتماعي.

ولهذه الطريقة مزايا عديدة منها (قبلان، 2014: 20):

أ- البساطة، والسهولة في التطبيق، حيث يقاس الدخل الخاضع للضريبة بطريقة تقريبية، انطلاقاً من المؤشرات والقرائن المتعلقة بالنشاط الاقتصادي.

ب- لا تؤدي إلى التدخل المباشر في شؤون المكلف، حيث لا يطلب منه الإفصاح عن كل المعلومات والالتزامات.

ج- تعفي الإدارة العامة لضريبة الدخل من التحقق الضريبي، وخاصة فيما يتعلق بالدفاتر المحاسبية.

كما لها مساوئ عديدة، ومنها:

أ- استخدام أسلوب التقدير الجزافي في حساب الدخل الخاضع للضريبة.

ب- التأثير السلبي على العائدات الضريبية.

ج- تحرم المكلف من مسك دفاتر محاسبية منتظمة.

د- عدم تحقيق العدالة الضريبية عند التطبيق العملي.

هـ- عدم تحقيق المساواة في الأعباء المالية بين المنشآت المختلفة.

و- عدم الموضوعية والدقة في القياس؛ لاعتمادها على الحكم الشخصي لمفتش الضريبة.

(3) **طريقة التقدير الحقيقي:** تقوم على معرفة القيمة الحقيقية للدخل الخاضع للضريبة، توفر العدالة في القياس، ووفرة في الحصيلة، علماً بأنّ تكاليف تطبيقها مرتفعة، وتحتاج إلى الكثير من المدراء، والإداريين، والفنيين القادرين والمزودين بالتقنية المتطورة، ووفقاً لهذه الطريقة تطلب إدارة ضريبة الدخل من المكلف تقديم إقرار طوعي يبين فيه تفاصيل ومصادر دخله بشكل واضح وفقاً للقوانين والتشريعات والقرارات التي تصدر عن السلطات المختصة، وتنص تلك التشريعات على عقوبات بحق الأشخاص الممتنعين عن تقديم الإقرار، أو يتلاعبون بالمعلومات المطلوبة منهم توثيقها، ويقدم الإقرار عن السنة المالية المنتهية، ومن ثم تعكف السلطات الضريبية بعد ذلك على فحص هذا الكشف ومحتوياته والتأكد من صحة ما ورد فيه من المعلومات، ويمكن تعديله أيضاً من قبل دائرة ضريبة الدخل بناءً على معلومات تحصل عليها استناداً إلى قرائن محددة، والتي تتعلق بالمكلف ووضعه المالي والاجتماعي، ويقرن الكشف أو الإقرار بالمستندات والدفاتر التجارية المنتظمة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (الغانم، 2011: 45).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمتع طريقة التقدير الحقيقي بأهداف عديدة، ومنها (رابي، 2003: 73):

أ- قياس الدخل الخاضع للضريبة بشمولية ودقة من خلال الحصول على المعلومات من المكلف نفسه، مما يزيد من درجة الثقة بين المكلف ودائرة ضريبة الدخل.

ب- لا تُخضع المكلف بدفع الضريبة إلى الوقوع في دائرة الحكم الشخصي للمفتش.

ج- تحقيق أهداف النظام الضريبي بكفاءة وفاعلية، كونها تتصف بالموضوعية والحياد.

(4) **طريقة التقدير القياسي:** يقدر الدخل الخاضع للضريبة وفقاً لها بشكل تقريبي اعتماداً على بعض العناصر والمؤشرات الداخلية والخارجية للمكلف، كنوع المنزل الذي يسكنه، وعدد المستخدمين العاملين لديه، ومقدار أجورهم، وعدد السيارات التي يمتلكها المكلف، وما إلى ذلك من مظاهر خارجية يقاس عليها الدخل (عبد الغفور، 2008: 55).

(5) **طريقة التقدير الاعتراضي:** تبدأ بعد تسلم المكلف إشعار التقدير من موظف الضريبة، وشعوره بعدم الرضا عن هذا التقدير، فيقوم المكلف بتقديم لائحة اعتراض مصحوبة بالأسباب والمبررات التي أدت به إلى الاعتراض من الناحية الشكلية، ومن ثم يتم تحديد موعد بين المكلف ودائرة الضريبة لمناقشة النواحي الموضوعية في لائحة الاعتراض، وبعد أن تتم المناقشة بينهم يصدر القرار سواء بإقرار أو تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة (درغام، والعمور، 2009: 211).

وبناء على ما سبق يتبين أنّ طريقة التقدير الاعتراضي هي من الطرق الهامة التي تمنح المكلف الفرصة لإعادة النظر في قيمة الضريبة، حيث تمكنه من الاعتراض على قيمة الضريبة التي تم تقديرها سابقاً، ويتيح له أيضاً تقديم مستندات إضافية أو ثبوتيات تمكنه من تعديل قيمة الضريبة، وكلما شعر المكلف بأنه مشارك في عملية تقدير الدخل الخاضع للضريبة، والضريبة المستحقة عليه، كلما زادت درجات التزامه بالقرارات والنصوص الضريبية، مما ينعكس ايجاباً على الحصيلة العامة للضريبة.

## 7.3: الخلاف بين مفتش الضريبة، والمكلف، والفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (قانون رقم 17 سنة 2004 الفلسطيني):

الربح المحاسبي هو صافي الإيرادات التي تولد الدخل لدى الشركة بعد طرح المصروفات في قائمة الدخل، وهو نتيجة طبيعية عند تطبيق معايير المحاسبة في الاعتراف بالإيراد والاعتراف بالمصروف، ويتولد الربح من تطبيق الشركة للسياسة المحاسبية التي تناسبها دون الاخلال بمبادئ ومعايير المحاسبة، فعلى سبيل المثال التنوع في طرق حساب مصروف إهلاك الأصل الثابت بين شركة وأخرى، وطريقة حساب المخزون، وتقييم الاستثمارات المتنوعة وغيرهم الكثير.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الربح الضريبي فهو صافي الدخل الخاضع للضريبة قبل خصم الأعباء الأسرية بعد تطبيق معايير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات حسب قانون ضريبة الدخل المطبق في الدولة، إذ يتم تعديل الربح المحاسبي بعد اخضاعه لقانون ضريبة الدخل الى القيمة الربحية الجديدة التي توائم معايير القانون وهي التي تسمى الربح الضريبي، الذي يتم حسابه على النحو التالي:

جدول (1)

تعديلات الإدارة العامة لضريبة الدخل على قائمة دخل المكلف

| البيان | ملاحظات قانون ضريبة الدخل |
|---|---|
| الإيرادات | يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، إذ يتم تحميل كل سنة مالية بما يخصها، ويتم الاعتراف بالإيراد بعد التأكد من تحققه. |
| تكلفة الإيرادات | يتم تعديل تقييم مخزون فترتي أول المدة وآخر المدة لمبدأ الوارد أولاً صادر أولاً، رغم عدم وجود لائحة أو نص في القانون يلزم باتباع هذه الطريقة، ويتم الاعتراف بالمشتريات وتكاليفها بنفس الأسس السابقة الذكر في الإيرادات. |
| المصروفات المتنوعة للشركة | باتباع المادتين 8 و9 من القانون رقم 17 لسنة 2004 الخاص بضريبة الدخل. |
| مكاسب وخسائر بيع الأصول الثابتة | عند تحقق الإيراد وتطبيق البند 3 من المادة 2 للملحق رقم 16 لسنة 2005 الخاص بالقانون رقم 17 سنة 2004، في حساب القيمة الدفترية للأصل المباع، ومقارنته بقيمة البيع للتأكد من تحقق المكسب أو الخسارة، ومن ثم إخضاعه للضريبة، ويعفى منه بيع الأراضي إن كانت غير متكررة. |

وبناءً على ما سبق يتم التوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم يتم حساب الضريبة على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة مباشرة بنسبة 15%، أما المكلف صاحب العمل الفردي، أو الشركة الشخصية، فيتم تقسيم الدخل على الشركاء بالنسبة التي ذكرت في عقد تأسيس الشركة، وبعدها يتم حسم الأعباء الشخصية والأسرية حسب نص المادة 10 من القانون 17 سنة 2004 كما بالجدول التالي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2)

أعباء المكلف الشخصي والتنزيلات الأسرية بنص المادة (10) للقانون رقم (17) لسنة 2004 الخاص بضريبة الدخل في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية

| بيان الإعفاء: | قيمة الإعفاء بالدولار الأمريكي: |
|---|---|
| مقيم. | 3,000 دولار. |
| الزوجات والأبناء غير المتزوجون وأصغر من سن الجامعات. | 500 دولار عن كل فرد. |
| الأبناء الجامعيون. | 2,500 دولار عن كل فرد، وبحد أقصى لعمر 25 سنة للذكر، والأنثى حتى الزواج، باستثناء الحاصل على منحة جامعية، مدعمة بالمستندات. |
| إيجار سكن المكلف ومن يعيلهم. | الحد الأقصى للإيجار السنوي للمسكن هو 2,000 دولار، مدعم بعقد إيجار مصدق من محامي. |
| شراء أو بناء مسكن المكلف. | 5,000 دولار لمرة واحدة فقط. |
| المعالجات الطبية. | لنفس المكلف، أو لمن يعيل على أن لا تتجاوز قيمة الدخل الخاضع للضريبة، مدعمة بالمستندات. |

وفي كل الأحوال الحد الأقصى للأعباء الأسرية 12,000 دولار.

مما سبق فإنّ مفتش ضريبة الدخل يعتمد على التقارير المالية المرفقة في الإقرار الضريبي، ويجري عليها التعديلات التي يراها تحقق القانون بناءً على ما يلي:

(1) يتم الاعتراف بكامل المبيعات المسجلة في كشف صفقات ضريبة القيمة المضافة على اعتبار الفواتير المسجلة في الكشف رسمية، بغض النظر عن حقيقة عملية البيع، أم تواطئ مع مكلف آخر من أجل المساعدة في التهرب من ضريبة القيمة المضافة.

(2) يتم الاعتراف بكامل فواتير الشراء والمصاريف المسجلة في كشف صفقات القيمة المضافة، ويقابل المبيعات معها للتوصل إلى مجمل الربح.

(3) يتم الاعتراف بالمصاريف الإدارية والقانونية والإيجارات المثبتة بأوراق قانونية، كفاتورة الكهرباء، وعقد إيجار المحل المصدق من محامي مرخص.

(4) يتم الاعتراف بفوائد القروض والتسهيلات البنكية من كشف حساب البنك ومذكرة التسوية.

(5) يتم الاعتراف بمصروف الرواتب، ومكافأة نهاية الخدمة بناءً على كشف استقطاع الرواتب الشهري، فأي زيادة في المصروف يتم استبعادها.

(6) يتم الاعتراف بتعويضات إصابة العمل بناءً على تقرير الطبيب المختص في حالة العامل المصاب.

(7) يتم إهلاك الأصول الثابتة بناءً على جداول الاهلاك المرفقة بملحق القانون رقم 16 سنة 2005، والتأكد من وجود الأصل الثابت على أرض الواقع، واستخدامه في عمل المكلف.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(8) يتم قبول الديون المعدومة بناءً على ما تم توضيحه في نص المادة 9.

(9) يتم تقاص الخسائر السابقة المرحلة على 5 سنوات مع الدخل الصافي الخاضع للضريبة.

وفي حقيقة الأمر تمت ملاحظة عدم تطبيق مفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة لكل النقاط السالفة، وإنّما يتم مراجعة كشف صفقات ضريبة القيمة المضافة، ومن ثم يتم ضرب مجمل الربح المتحقق منه بأكثر من 10، وعلى تلك النتيجة يتم توقيع اتفاق مع محاسب المكلف على حساب الدخل الخاضع للضريبة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع

## الطريقة والإجراءات

- ❖منهج الدراسة
- ❖مجتمع وعينة الدراسة
- ❖صدق وثبات الاستبانة
- ❖المعالجات الإحصائية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع:

# الطريقة والاجراءات

## 1.4: المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها في تحليل الدراسة.

## 2.4: منهج الدراسة:

هناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي، منها المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة، وجمع معلومات عنها دون تحيز أثناء الوصف، ويتم من خلال دراسة حالة معينة، أو المسح الشامل، أو مسح العينة، وهو المنهج المعتمد في موضوع الدراسة من خلال الاضطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، "العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني"، ويهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، ويتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كرسائل الدكتوراه والماجستير، والكتب، والمجلات العلمية، والتقارير، وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، واستخدام أسلوب المسح الشامل، وتصميم استبانة في جمع البيانات الأولية.

## 3.4: طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

(1) البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانة لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث, ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS - Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

(2) البيانات الثانوية.

تمت مراجعة الرسائل والابحاث العلمية، والكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني، وأية مراجع ساهمت في إثراء الدراسة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل علمي، واللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، والتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

## 4.4: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة والبالغ عددهم 50 موظف وموظفة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد استخدم أسلوب الحصر الشامل، كما تم استبعاد دراسة الأطراف الأخرى ذات العلاقة من المكلفين، والمحاسبين المهنيين؛ لإتاحة الفرصة لدى الباحثين في المستقبل بدراسة وجهات نظر الأطراف الأخرى.

لقد تم توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة وتم استرجاع 50 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد استبانة واحدة نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 49 استبانة، والجداول التالية تبين خصائص وسمات مجتمع الدراسة كما يلي:

(1) المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (3) أنّ 63.3% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير 36.7% من مجتمع الدراسة، وعليه فإن الغالبية العظمى من حملة شهادة البكالوريوس، مما يعني أنّ مجتمع الدراسة من المطلعين على مشكلات المهنة بعلم ودراية، وليس عن جهالة، وآرائهم تؤثر على نتيجة البحث.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 31 | 63.3 |
| ماجستير | 18 | 36.7 |
| المجموع | 49 | 100.0 |

(2) التخصص العلمي:

ويبين جدول رقم (4) أنّ 98.0% من مجتمع الدراسة تخصصهم محاسبة، في حين بلغت نسبة تخصصات غير المحاسبة 2.0% من مجتمع الدراسة؛ ويعود ذلك إلى طبيعة عملهم في وزارة المالية، وهو مدلول إيجابي، لوقوع موضوع الدراسة ضمن تخصص المحاسبة، وبالتالي تعتبر الفئة الأقدر على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلتها بمهنية عالية، مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

| التخصص العلمي | التكرار |
|---|---|
| محاسبة | 48 |
| إدارة أعمال | 1 |
| المجموع | 49 |

(3) سنوات الخبرة:

ويبين جدول رقم (5) أنّ 16.3% من مجتمع الدراسة راوحت سنوات الخبرة لهم "أقل من 5 سنوات"، في حين بلغت نسبة سنوات الخبرة لديهم "من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات" 38.8% من مجتمع الدراسة، و نسبة سنوات خبرتهم "من 10 سنوات وأقل من 15 سنة" 24.5% من مجتمع الدراسة، و20.4% من مجتمع الدراسة راوحت سنوات الخبرة لهم "من 15 سنة وأكثر"، حيث أنّ هذا التنوع في مستوى الخبرة يعطي مؤشرات على الدراية والممارسة لمجتمع الدراسة، علماً بأنّ أكثر من 80% من المجتمع خبرته أكبر من 5 سنوات، مما يعطي الثقة ويزيد من درجة الاعتماد على استجاباتهم.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 8 | 16.3 |
| من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات | 19 | 38.8 |
| من 10 سنوات وأقل من 15 سنة | 12 | 24.5 |
| من 15 سنة وأكثر | 10 | 20.4 |
| المجموع | 49 | 100.0 |

(4) الجنس:

ويبين جدول رقم (6) أنّ 81.6% من مجتمع الدراسة من الذكور، و18.4% من مجتمع الدراسة من الإناث، ويرجع ذلك إلى العوامل الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة لدى المجتمع الفلسطيني، الذي يميل إلى الذكور في العمل أكثر من الإناث، كما أنّ التنوع في الجنس يعمل على مقارنة تؤثر عوامل البحث باختلاف ثقافة كل جنس.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 40 | 81.6 |
| أنثى | 9 | 18.4 |
| المجموع | 49 | 100.0 |

(5) العمر:

ويبين جدول رقم (7) أنّ 18.4% من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 25 سنة وأقل من 30 سنة"، و28.6% من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 30 سنة وأقل من 35 سنة"، و28.6% من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 35 سنة وأقل من 40 سنة"، و12.2% من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 40 سنة وأقل من 45 سنة"، و12.2% من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم "من 45 سنة وأكثر"، حيث أنّ أكثر من 80% من 30 سنة وفوق مما يدل على أنّ معظم مجتمع الدراسة يمتلكوا رأياً ناضجاً، ويمتلكوا الروية قبل الحكم.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| من 25 سنة وأقل من 30 سنة | 9 | 18.4 |
| من 30 سنة وأقل من 35 سنة | 14 | 28.6 |
| من 35 سنة وأقل من 40 سنة | 14 | 28.6 |
| من 40 سنة وأقل من 45 سنة | 6 | 12.2 |
| من 45 سنة وأكثر | 6 | 12.2 |
| المجموع | 49 | 100.0 |

## 5.4: أداة الدراسة:

قد تم إعداد الاستبانة (ملحق رقم 1) وعرضت على المشرفين، وتم تعديلها بإرشاداتهما وتوجيهاتهما، ومن ثم عرضت على مجموعة من المحكمين (ملحق رقم 2) والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

تم توزيع الاستبانة على جميع إفراد المجتمع لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

أ- القسم الأول : يتكون من البيانات الديموغرافية لمجتمع الدراسة ويتكون من 5 فقرات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- القسم الثاني يتناول **العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني** وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

- ✓ **المحور الأول:** دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل ويتكون من 10 فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل ويتكون من 8 فقرات.
- ✓ **المحور الثالث:** دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل ويتكون من 9 فقرات.
- ✓ **المحور الرابع:** دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في جدول رقم (8):

جدول رقم (8)

مقياس الاجابات

| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| التصنيف | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جدا |

حيث ترتفع الدرجة مع زيادة درجة الموافقة على الفقرة، وقد اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "بدرجة قليلة جداً"، وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 60% ويتناسب مع الاستجابات.

## 6.4: صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنّها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات وآخرون 2001: 179)، وتم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

(1) **صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:**

أ- **الصدق الظاهري للأداة ( صدق المحكمين):**

عرضت أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الاسلامية وجامعة الأزهر متخصصين في الادارة والمحاسبة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة، وقد أبدوا آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك أبدوا آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة، وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، من تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

**ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على مجتمع الدراسة البالغ حجمه 50 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وتبين الجداول من رقم (9-12) أنّ معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إنّ القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول: دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل

| م | الفقرة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | تتوفر لدى المحاسب المهني المعرفة الكافية بالمبادئ والمعايير المحاسبية. | 0.510 | 0.009 |
| 2 | يعمل المحاسب المهني على تنفيذ الإجراءات المطلوبة حسب معايير المحاسبة. | 0.518 | 0.008 |
| 3 | يقوم المحاسب المهني بإجراء الاختبارات اللازمة وفقا للأصول المهنية. | 0.433 | 0.031 |
| 4 | يقوم المحاسب المهني بتقييم مستمر للعمل يبين مدى التزامه بمعايير المحاسبة. | 0.554 | 0.004 |
| 5 | يخطط المحاسب المهني لعمليات عميله قبل قبول العمل معه وفتح الحسابات وتصميم الشجرة. | 0.575 | 0.003 |
| 6 | يكتشف المحاسب المهني الأخطاء ويعمل على تصحيحها. | 0.519 | 0.008 |
| 7 | يحصل المحاسب المهني على توقيع المشتري من عميله على سند استلام البضاعة. | 0.423 | 0.035 |
| 8 | يرفق المحاسب المهني مع فواتير البيع كلاً من سندات القبض والتسليم، وطلب الشراء، وأوراق المناقصة وشروطها. | 0.467 | 0.019 |
| 9 | يقوم المحاسب المهني بعمليات الجرد الدوري والمستمر على المخزون، والأصول، بمواعيد متفق عليها، وأوقات أخرى مفاجئة. | 0.563 | 0.003 |
| 10 | يقوم المحاسب المهني بإعداد مذكرة تسوية حساب البنك، ويعدها مع حسابات المدينين والدائنين. | 0.620 | 0.001 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396.

يوضح الجدول (9) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل

| م | الفقرة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | يتمتع المحاسب المهني بالنزاهة والأخلاق الحميدة أثناء تقديمه الخدمات المهنية. | 0.743 | 0.000 |
| 2 | يتبع المحاسب المهني طرق محاسبية مناسبة ويصدر تقارير مالية صحيحة. | 0.740 | 0.000 |
| 3 | يحترم المحاسب المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأدية الخدمات المهنية. | 0.502 | 0.011 |
| 4 | يلتزم المحاسب المهني بتعليمات صاحب العمل. | 0.527 | 0.007 |
| 5 | يتعرض المحاسب المهني لضغوط تفقده الاستقامة. | 0.491 | 0.013 |
| 6 | يقبل المحاسب المهني الهدايا المتنوعة. | 0.573 | 0.003 |
| 7 | يبتعد المحاسب المهني عن المواقف والأحداث التي تفقده الاستقامة. | 0.543 | 0.005 |
| 8 | تلجأ بعض مكاتب المحاسبة للعمل مع العملاء شكلياً، وفي ذات الوقت تكون مكاتب أخرى هي المسؤولة عن العمل. | 0.516 | 0.008 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396.

يوضح الجدول (10) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل

| م | الفقرة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | يقدم المحاسب المهني توضيحات كافية لموظف الضريبة عن أي استفسار للبنود محل البحث. | 0.585 | 0.002 |
| 2 | تقبل ضريبة الدخل القوائم المالية غالباً دون تعديل عليها. | 0.677 | 0.000 |
| 3 | يتقبل المحاسب المهني الاعتراضات على القوائم المالية من ضريبة الدخل. | 0.517 | 0.008 |
| 4 | يرفق المحاسب المهني مع القوائم المالية المستندات والأوراق المطلوبة لتوضيح بعض البنود محل الاختلاف. | 0.455 | 0.022 |
| 5 | يقدم موظفو ضريبة الدخل النصائح الكافية للمحاسبين التي تعزز الثقة بينهم وبين المكلف. | 0.417 | 0.038 |
| 6 | تقوم معظم مكاتب المحاسبة بمسك حسابات للشركات التي لها صلة قرابة أو صداقة مع المحاسب. | 0.413 | 0.040 |
| 7 | يوجد جزء لا باس به من مكاتب المحاسبة يكون صاحب المكتب عضواً لمجالس إدارة شركات مسؤول عن إعداد قوائمها المالية. | 0.613 | 0.001 |
| 8 | تحصل بعض مكاتب المحاسبة نسبة تزيد عن 5% من أرباحها من مكلف واحد. | 0.492 | 0.012 |
| 9 | يستمر تعامل المحاسب المهني مع العميل لمدة لا تتجاوز 5 سنوات. | 0.485 | 0.014 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396.

يوضح الجدول (11) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل

| م | الفقرة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | يفصح المحاسب المهني عن حقائق عمليات عميله في القوائم المالية معززة بالمستندات المؤيدة لذلك. | 0.662 | 0.000 |
| 2 | يقبل المحاسب المهني العروض المقدمة له من العملاء. | 0.453 | 0.023 |
| 3 | يعتمد المحاسب المهني في البنود المعتمدة على الخبرة ولا يوجد لها مستندات مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على رأي العميل دون تقييم للمدينين. | 0.597 | 0.002 |
| 4 | يستخدم المحاسب المهني طرق الاهلاك المختلفة في تحديد القيمة الدفترية للأصول الثابتة. | 0.823 | 0.000 |
| 5 | يقيم المحاسب المهني المخزون السلعي بناءً على مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل. | 0.616 | 0.001 |
| 6 | يحسب المحاسب المهني المخزون بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً فقط. | 0.479 | 0.015 |
| 7 | يعدم المحاسب المهني الديون بناءً على الأوضاع الحقيقية لزبائن العميل وبعلمه وموافقته. | 0.476 | 0.016 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396.

يوضح الجدول (12) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

(2) **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين **معدل كل محور من محاور الدراسة** مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إنّ القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (13)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

| المحور | عنوان المحور | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| الأول | دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.657 | 0.000 |
| الثاني | دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.477 | 0.016 |
| الثالث | دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.785 | 0.000 |
| الرابع | دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.830 | 0.000 |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 0.355.

يوضح الجدول (13) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجالات الأربعة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه، مع ملاحظة أن قيمة معامل الارتباط بين درجة المحور الرابع والدرجة الكلية للمجال هي 0.83، وهذا يدل على قوة ارتباط المحور الرابع بالمجال.

- **ثبات فقرات الاستبانة Reliability:**

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدةً تقريباً، لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430)، وقد أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

(1) **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:** تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح ( Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية: $\boxed{\text{معامل الثبات} = \frac{2ر}{1+ر}}$ حيث ر معامل الارتباط، وقد بين جدول رقم (14) أنّ هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان حيث بلغ 0.875 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

| المحور | عنوان المحور | معامل الارتباط | معامل الارتباط المصحح |
|---|---|---|---|
| الأول | دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.769 | 0.870 |
| الثاني | دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.742 | 0.852 |
| الثالث | دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.882 | 0.937 |
| الرابع | دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 0.925 | 0.961 |
| | جميع الفقرات | 0.778 | 0.875 |

واضح من النتائج المبينة في الجدول (14) أنّ معاملات الثبات مرتفعة نسبياً لكل مجال وتتراوح بين (0.852، 0.961) لكل مجال من مجالات الاستبانة.

كذلك كانت قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة (0.875) وهذا يعني أنّ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة مرتفع.

(2) **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (15) أنّ معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ 0.901 مما يؤكد على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (15)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| الأول | دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 10 | 0.889 |
| الثاني | دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 8 | 0.873 |
| الثالث | دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 9 | 0.941 |
| الرابع | دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 7 | 0.947 |
| **جميع الفقرات** | | **34** | **0.901** |

واضح من النتائج المبينة في الجدول (15) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة نسبياً لكل مجال وتتراوح بين (0.873، 0.947) لكل مجال من مجالات الاستبانة.

كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.901) مما يعني ارتفاع معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة.

وعليه تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، والثقة التّامة على صحة الاستبانة وصلاحيتها للتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وعليه تكون الاستبانة في صورتها النهائية الموضحة في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع.

## 7.4: المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science ( SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

(1) تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول رقم (16) يوضح أطوال الفترات كما يلي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (16)

مقياس ليكرت الخماسي

| الفترة(متوسط الفقرة) | 1.80-1 | 2.60-1.80 | 3.40-2.60 | 4.20-3.40 | 5.0-4.20 |
|---|---|---|---|---|---|
| التقدير | بدرجة قليلة جدا | بدرجة قليلة | بدرجة متوسطة | بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة جدا |
| الوزن | **1** | **2** | **3** | **4** | **5** |

(2) تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

(3) المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنّه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996: 89) علماً بأنّ تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة.

(4) تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أنّ الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحداً صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

(5) اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

(6) معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

(7) معادلة سبيرمان براون للثبات.

(8) اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro Wilk Test) لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

(9) اختبار T لمتوسط عينة واحدة (One sample T test) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

(10) اختبار (T) للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين.

(11) تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس

## نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- ❖اختبار التوزيع الطبيعي
- ❖تحليل فقرات وفرضيات الدراسة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس:

# نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

## 1.5: اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro Wilk test):

تم استخدام اختبار Shapiro Wilk، حيث أنّ حجم المجتمع أقل من 50 مفردة لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأنّ معظم الاختبارات المعلميّة تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (17) نتائج الاختبار حيث أنّ القيمة الاحتمالية لكل محور **(sig.> 0.05)** وهذا يدل على أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميّة.

جدول رقم (17)

اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro Wilk test)

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | قيمة Z | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|
| الأول | دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 10 | 0.977 | 0.458 |
| الثاني | دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 8 | 0.979 | 0.533 |
| الثالث | دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 9 | 0.962 | 0.197 |
| الرابع | دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل | 7 | 0.973 | 0.323 |
| **جميع الفقرات** | | **34** | **0.959** | **0.084** |

## 2.5: تحليل فقرات و محاور الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أنّ أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو **القيمة الاحتمالية** أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60% والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط المحايد 3)، وغير ذلك تكون الفقرة سلبية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 3.5: اختبار الفرضيات:

❖ **الفرضية الرئيسية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالمسؤولية المهنية وبالاستقامة وبالموضوعية والحياد وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل.**

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

(1) **يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل.**

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد مجتمع الدراسة في فقرات المحور الأول (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) حيث تبين أنّ أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "1"، إذ بلغ الوزن النسبي لها "71.84%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنّه "تتوفر لدى المحاسب المهني المعرفة الكافية بالمبادئ والمعايير المحاسبية"، في حين بلغت أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "7" إذ بلغ الوزن النسبي لها "55.51%" وهي أقل من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.154" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنّ "المحاسب المهني لا يحصل على توقيع المشتري من عميله على سند استلام البضاعة"، كما يلاحظ بأنّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) تساوي 3.07 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.603 والوزن النسبي يساوي 61.31% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، وقيمة t المحسوبة تساوي 0.759 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.452 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل عند مستوى دلالة α=0.05.

مما سبق تبين أنّ ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة قد نقصت إلى ما يقارب 60%؛ تعزى لقلة التزام المحاسب بالمسؤولية المهنية، التي تعني تقديم خدمات المحاسبة والتدقيق والخدمات الضريبية على أعلى مستوى من الكفاءة، والالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق، ومعايير إعداد التقارير المالية، واجراء الاختبارات المهنية التي تؤكد صحة المبالغ المفصح عنها بالحسابات المختلفة، والتخطيط السليم، وإعداد شجرة الحسابات وقاعدة البيانات بكل شفافية ونزاهة، واكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها، وليس المساعدة والعمل على الغش والخداع، مما يولد الشك عند المفتش بصحة البيانات والمعلومات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفصح عنها في القوائم المالية، وقد توافقت هذه النتيجة مع (العجمي، 2012) الذي دعا إلى ربط مسؤولية إعداد القوائم المالية بإدارة الشركة (مجلس الإدارة، والإدارة المالية)، ولجنة التدقيق، تحت رقابة وإشراف لجنة رقابة الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق رأس المال من قبل السوق.

جدول رقم (18)

تحليل فقرات المحور الاول (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتوفر لدى المحاسب المهني المعرفة الكافية بالمبادئ والمعايير المحاسبية. | 3.59 | 0.956 | 71.84 | 4.335 | 0.000 |
| 2 | يعمل المحاسب المهني على تنفيذ الإجراءات المطلوبة حسب معايير المحاسبة. | 3.24 | 0.969 | 64.90 | 1.769 | 0.083 |
| 3 | يقوم المحاسب المهني بإجراء الاختبارات اللازمة وفقا للأصول المهنية. | 2.88 | 0.971 | 57.55 | -0.883 | 0.382 |
| 4 | يقوم المحاسب المهني بتقييم مستمر للعمل يبين مدى التزامه بمعايير المحاسبة. | 2.98 | 0.878 | 59.59 | -0.163 | 0.871 |
| 5 | يخطط المحاسب المهني لعمليات عميله قبل قبول العمل معه وفتح الحسابات وتصميم الشجرة. | 2.80 | 0.889 | 55.92 | -1.606 | 0.115 |
| 6 | يكتشف المحاسب المهني الأخطاء ويعمل على تصحيحها. | 2.86 | 0.979 | 57.14 | -1.022 | 0.312 |
| 7 | يحصل المحاسب المهني على توقيع المشتري من عميله على سند استلام البضاعة. | 2.78 | 1.085 | 55.51 | -1.448 | 0.154 |
| 8 | يرفق المحاسب المهني مع فواتير البيع كلاً من سندات القبض والتسليم، وطلب الشراء، وأوراق المناقصة وشروطها. | 3.14 | 1.137 | 62.86 | 0.880 | 0.383 |
| 9 | يقوم المحاسب المهني بعمليات الجرد الدوري والمستمر على المخزون، والأصول، بمواعيد متفق عليها، وأوقات أخرى مفاجئة. | 3.08 | 1.205 | 61.63 | 0.474 | 0.637 |
| 10 | يقوم المحاسب المهني بإعداد مذكرة تسوية حساب البنك، ويعدها مع حسابات المدينين والدائنين. | 3.22 | 1.159 | 64.49 | 1.355 | 0.182 |
| | **جميع الفقرات** | **3.07** | **0.603** | **61.31** | **0.759** | **0.452** |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**(2) يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل.**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد مجتمع الدراسة في فقرات المحور الثاني (دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) حيث تبين أنّ أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "1"، إذ بلغ الوزن النسبي لها "69.80%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.002" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنّ "المحاسب المهني يتمتع بالنزاهة والأخلاق الحميدة أثناء تقديمه الخدمات المهنية"، في حين بلغت أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "8"، إذ بلغ الوزن النسبي "54.69%" وهي أقل من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.124" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنّ "بعض مكاتب المحاسبة لا تلجأ للعمل مع العملاء شكليّاً، وفي ذات الوقت تكون مكاتب أخرى هي المسؤولة عن العمل"، كما يلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) تساوي 3.16 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.551 والوزن النسبي يساوي 63.26% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 2.066 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.044 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنّه يوجد دور ضعيف عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل عند مستوى دلالة α=0.05.

يتبين أنّ ضعف دور استقامة المحاسب المهني بقطاع غزة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل، يرجع إلى التزام المحاسب المهني بتعليمات عملائه، وعدم اتباع درجات الحيطة والحذر أثناء تأدية خدماته المهنية، ولا يحافظ على استقامته، ومنها قيامه بعرض عمل أحد عملائه على زميل آخر، يكون هو منفذ الخدمات، والزميل هو صاحب المسؤولية على تلك الخدمات بالتوقيع والاعتماد، وهذه النتيجة تتقارب مع نتيجة (الحسيني، 2007) الذي أثبت عدم نزاهة وصدق المحاسب المهني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (19)

تحليل فقرات المحور الثاني (دور الالتزام بالاستقامة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتمتع المحاسب المهني بالنزاهة والأخلاق الحميدة أثناء تقديمه الخدمات المهنية. | 3.49 | 1.043 | 69.80 | 3.286 | 0.002 |
| 2 | يتبع المحاسب المهني طرق محاسبية مناسبة ويصدر تقارير مالية صحيحة. | 3.02 | 1.010 | 60.41 | 0.141 | 0.888 |
| 3 | يحترم المحاسب المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأدية الخدمات المهنية. | 3.24 | 1.011 | 64.90 | 1.696 | 0.096 |
| 4 | يلتزم المحاسب المهني بتعليمات صاحب العمل. | 3.37 | 1.035 | 67.35 | 2.485 | 0.016 |
| 5 | يتعرض المحاسب المهني لضغوط تفقده الاستقامة. | 3.04 | 0.912 | 60.82 | 0.313 | 0.755 |
| 6 | يقبل المحاسب المهني الهدايا المتنوعة. | 3.08 | 0.932 | 61.63 | 0.613 | 0.543 |
| 7 | يبتعد المحاسب المهني عن المواقف والأحداث التي تفقده الاستقامة. | 3.02 | 0.968 | 60.41 | 0.148 | 0.883 |
| 8 | تلجأ بعض مكاتب المحاسبة للعمل مع العملاء شكلياً، وفي ذات الوقت تكون مكاتب أخرى هي المسؤولة عن العمل. | 2.73 | 1.186 | 54.69 | -1.565 | 0.124 |
| | **جميع الفقرات** | **3.16** | **0.551** | **63.26** | **2.066** | **0.044** |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**(3) يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل.**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد مجتمع الدراسة في فقرات المحور الثالث (دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) حيث تبين أنّ أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "6"، إذ بلغ الوزن النسبي لها "63.27%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.298" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنّ "معظم مكاتب المحاسبة لا تقوم بمسك حسابات للشركات التي لها صلة قرابة أو صداقة مع المحاسب"، في حين بلغت أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "2"، إذ بلغ الوزن النسبي لها "50.20%" وهي أقل من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.002" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنّ "ضريبة الدخل لا تقبل القوائم المالية أغلب الاحيان دون تعديل عليها"، كما يلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) تساوي 2.94 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.571، والوزن النسبي يساوي 58.87% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%"، وقيمة t المحسوبة تساوي 0.694 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.491 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل عند مستوى دلالة α=0.05.

ويتبين أنّ مفتش ضريبة الدخل قد نقصت ثقته بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة بنسبة 59%، تعزى لقلة اكتراث المحاسب المهني بالحفاظ على موضوعيته وحياده في إعداد القوائم المالية، وتحيزه لصالح المكلف، كما أنه يستمر في علاقته مع ذات المكلف أكثر من 5 سنوات، وهذا مخالف لحياد المحاسب المهني حسب توصيات معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، وهذه النتيجة متوافقة مع (أبو هين، 2005) الذي توصل إلى نتيجة توفر استقلالية وحياد مدقق الحسابات تؤثر إيجابياً في جودة التدقيق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (20)

تحليل فقرات المحور الثالث (دور الالتزام بالموضوعية والحياد في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يقدم المحاسب المهني توضيحات كافية لموظف الضريبة عن أي استفسار للبنود محل الاختلاف. | 2.90 | 1.026 | 57.96 | -0.696 | 0.490 |
| 2 | تقبل ضريبة الدخل القوائم المالية غالباً دون تعديل عليها. | 2.51 | 1.023 | 50.20 | -3.351 | 0.002 |
| 3 | يتقبل المحاسب المهني الاعتراضات على القوائم المالية من ضريبة الدخل. | 3.04 | 0.889 | 60.82 | 0.321 | 0.749 |
| 4 | يرفق المحاسب المهني مع القوائم المالية المستندات والأوراق المطلوبة لتوضيح بعض البنود محل الاختلاف. | 2.88 | 0.949 | 57.55 | -0.903 | 0.371 |
| 5 | يقدم موظفو ضريبة الدخل النصائح الكافية للمحاسبين التي تعزز الثقة بينهم وبين المكلف. | 3.14 | 0.979 | 62.86 | 1.022 | 0.312 |
| 6 | تقوم معظم مكاتب المحاسبة بمسك حسابات للشركات التي لها صلة قرابة أو صداقة مع المحاسب. | 3.16 | 1.087 | 63.27 | 1.052 | 0.298 |
| 7 | يوجد جزء لا باس به من مكاتب المحاسبة يكون صاحب المكتب عضواً لمجالس إدارة شركات مسؤول عن إعداد قوائمها المالية. | 2.88 | 1.033 | 57.55 | -0.829 | 0.411 |
| 8 | تحصل بعض مكاتب المحاسبة نسبة تزيد عن 5% من أرباحها من مكلف واحد. | 3.00 | 1.291 | 60.00 | 0.000 | 1.000 |
| 9 | يستمر تعامل المحاسب المهني مع العميل لمدة لا تتجاوز 5 سنوات. | 2.90 | 1.327 | 57.96 | -0.538 | 0.593 |
| | **جميع الفقرات** | 2.94 | 0.571 | 58.87 | -0.694 | 0.491 |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**(4) يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل.**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) حيث تبين أنّ أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "5"، إذ بلغ الوزن النسبي لها "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "1.00" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنّ "المحاسب المهني لا يقيم المخزون السلعي بناءً على مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل"، في حين بلغت أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم "7"، إذ بلغ الوزن النسبي لها "48.98%" وهي أقل من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.004" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنّ "المحاسب المهني لا يعدم الديون بناءً على الأوضاع الحقيقية لزبائن العميل وبعلمه وموافقته"، كما يلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) تساوي 2.81 وهي أقل من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.817 والوزن النسبي يساوي 56.16% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%"، وقيمة t المحسوبة تساوي 1.647 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.106 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنّه لا يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل عند مستوى دلالة α=0.05.

ويظهر أنّ مفتش ضريبة الدخل قد نقصت ثقته بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة بنسبة 57%؛ تعزى لقلة اهتمام المحاسب المهني ببذل العناية المهنية الواجبة، والتي تتطلب منه مراعاة الواقع في تقييم الحسابات والإفصاح عن معلوماتها المالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (21)

تحليل فقرات المحور الرابع (دور الالتزام بالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يفصح المحاسب المهني عن حقائق عمليات عميله في القوائم المالية معززة بالمستندات المؤيدة لذلك. | 2.67 | 1.214 | 53.47 | -1.882 | 0.066 |
| 2 | يقبل المحاسب المهني العروض المقدمة له من العملاء. | 3.00 | 1.190 | 60.00 | 0.000 | 1.000 |
| 3 | يعتمد المحاسب المهني في البنود المعتمدة على الخبرة ولا يوجد لها مستندات مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على رأي العميل دون تقييم للمدينين. | 2.94 | 0.922 | 58.78 | -0.465 | 0.644 |
| 4 | يستخدم المحاسب المهني طرق الاهلاك المختلفة في تحديد القيمة الدفترية للأصول الثابتة. | 2.82 | 1.112 | 56.33 | -1.156 | 0.253 |
| 5 | يقيم المحاسب المهني المخزون السلعي بناءً على مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل. | 3.00 | 1.225 | 60.00 | 0.000 | 1.000 |
| 6 | يحسب المحاسب المهني المخزون بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً فقط. | 2.65 | 1.217 | 53.06 | -1.995 | 0.052 |
| 7 | يعدم المحاسب المهني الديون بناءً على الأوضاع الحقيقية لزبائن العميل وبعلمه وموافقته. | 2.45 | 1.276 | 48.98 | -3.023 | 0.004 |
| | جميع الفقرات | 2.81 | 0.817 | 56.16 | -1.647 | 0.106 |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**(5) اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة α=0.05 للالتزام بالمسؤولية المهنية، وبالاستقامة، وبالموضوعية والحياد، وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل.**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة لجميع المحاور (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية، وبالاستقامة، وبالموضوعية والحياد، وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) حيث تم ترتيب العوامل المؤثرة في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية حسب الوزن النسبي كما يلي:

أ- (الالتزام بالاستقامة) بوزن نسبي "63.26%" حيث احتل المرتبة الاولى.

ب- (الالتزام بالمسؤولية المهنية) بوزن نسبي "61.31%" حيث احتل المرتبة الثانية.

ب- (الالتزام بالموضوعية والحياد) بوزن نسبي "58.87%" حيث احتل المرتبة الثالثة.

ز- (الالتزام بالعناية المهنية) بوزن نسبي "56.16%" حيث احتل المرتبة الرابعة.

وبصفة عامة يتبين أنّ المتوسط الحسابي لجميع المحاور (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية، وبالاستقامة، وبالموضوعية والحياد، وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل) تساوي 3.001 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، والانحراف المعياري يساوي 0.431، والوزن النسبي يساوي 60.03% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، وقيمة t المحسوبة تساوي 0.021 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.983 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنّه لا يوجد دور مهم للالتزام بالمسؤولية المهنية، وبالاستقامة، وبالموضوعية والحياد، وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل عند مستوى دلالة α=0.05.

من نتائج المحاور الأربعة السابقة والأثر التجميعي لهم تم الاستنتاج بأنّ مفتش ضريبة الدخل قد نقصت ثقته بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة بنسبة 60%؛ تعزى لقلة تطبيق المحاسب المهني مبادئ وقواعد السلوك المهني في ممارساته لمهن المحاسبة والتدقيق، ويبرز هذا الأمر من نتائج المبحوثين واتجاهاتهم في اختيار إجابات الاستبيان حسب آرائهم ومشاهداتهم، وتتوافق هذه النتيجة النهائية مع (عليان، 2009) في نتيجة تأثر عملية اختيار المراجع الخارجي بمدى التزامه ومعرفته وتطبيقه لقواعد السلوك المهني والمعايير الدولية ذات العلاقة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (22)

تحليل محاور الاستبانة (دور الالتزام بالمسؤولية المهنية وبالاستقامة وبالموضوعية والحياد وبالعناية المهنية في تقليص فجوة الثقة لدى مفتش ضريبة الدخل)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الالتزام بالمسؤولية المهنية | 3.07 | 0.603 | 61.31 | 0.759 | 0.452 |
| 2 | الالتزام بالاستقامة | 3.16 | 0.551 | 63.26 | 2.066 | 0.044 |
| 3 | الالتزام بالموضوعية والحياد | 2.94 | 0.571 | 58.87 | -0.694 | 0.491 |
| 4 | الالتزام بالعناية المهنية | 2.81 | 0.817 | 56.16 | -1.647 | 0.106 |
| | جميع الفقرات | 3.00 | 0.431 | 60.03 | 0.021 | 0.983 |

❖ **فرضية العوامل الديموغرافية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0,05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى للمتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والجنس، والعمر).**

**ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**

(1) **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0,05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى المؤهل العلمي.**

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة α=0.05 والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين أنّ قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.385 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، كما أنّ القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.172 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة α=0.05.

إنّ النتائج المتحصلة من اختبار المؤهل العلمي لمفتش ضريبة الدخل، تبين انخفاض ثقته بالقوائم المالية نتيجة قلة تطبيق قواعد ومعايير السلوك المهني عند المحاسب المهني في



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع غزة، دون أي تأثير لدرجة المؤهل العلمي لدى المفتش على رأيه (إن كان المفتش يحمل درجات أكاديمية عليا أم لا فإنه فقد الثقة).

جدول رقم (23)

نتائج اختبار t حسب الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى المؤهل العلمي

| البيان | المؤهل العلمي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني | بكالوريوس | 31 | 3.066 | 0.487 | 1.358 | 0.172 |
| | ماجستير | 18 | 2.891 | 0.290 | | |

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "47" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.01.

**(2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0,05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى سنوات الخبرة.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة α=0.05 والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين أنّ قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.245 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.81، كما أنّ القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.864 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة α=0.05.

إنّ النتائج المتحصلة من اختبار سنوات الخبرة لدى مفتش ضريبة الدخل، تبين انخفاض ثقته بالقوائم المالية نتيجة قلة تطبيق قواعد ومعايير السلوك المهني عند المحاسب المهني في قطاع غزة،، دون أي تأثير لسنوات خبرة المفتش على رأيه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى الى سنوات الخبرة

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "F" | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني | بين المجموعات | 0.143 | 3 | 0.048 | 0.245 | 0.864 |
| | داخل المجموعات | 8.756 | 45 | 0.195 | | |
| | المجموع | 8.899 | 48 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 45" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.81.

(3) **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى الجنس.**

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين أنّ قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.415 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، كما أنّ القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.680 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

إنّ النتائج المتحصلة من اختبار جنس مفتش ضريبة الدخل، تبين انخفاض ثقته بالقوائم المالية نتيجة قلة تطبيق قواعد ومعايير السلوك المهني عند المحاسب المهني في قطاع غزة،، دون أي تأثير لجنس المفتش على رأيه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (25)

نتائج اختبار t حسب الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى الجنس

| البيان | الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني | ذكر | 40 | 2.989 | 0.451 | -0.415 | 0.680 |
| | انثى | 9 | 3.056 | 0.343 | | |

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "47" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.01.

**(4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى العمر.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.756 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.58، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.560 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

إنّ النتائج المتحصلة من اختبار عمر مفتش ضريبة الدخل، تبين انخفاض ثقته بالقوائم المالية نتيجة قلة تطبيق قواعد ومعايير السلوك المهني عند المحاسب المهني في قطاع غزة،، دون أي تأثير لعمر المفتش على رأيه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى العمر

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "F" | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني | بين المجموعات | 0.572 | 4 | 0.143 | 0.756 | 0.560 |
| | داخل المجموعات | 8.327 | 44 | 0.189 | | |
| | المجموع | 8.899 | 48 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 44" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.58



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات



www.manaraa.com

# الفصل السابع:

# النتائج والتوصيات

## 1.6: المقدمة:

هدفت دراستنا هذه إلى توصيف العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل في قطاع غزة طبقا لقواعد السلوك المهني، إذ أنّ انتهاج المحاسب المهني في قطاع غزة لسلوكيات وآداب المهنة يضفي الطمأنينة على قلوب مستخدمي القوائم المالية، ويعزز من أواصر الثقة لديهم، وحيث أنّ مفتش ضريبة الدخل أحد أهم المستخدمين للقوائم المالية، فإنه يبني قراراته بالاعتماد على المعلومات الواردة في تلك القوائم، وعليه توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات ومقترحات بحثية، على النحو التالي:

## 2.6: النتائج:

(1) نقص ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة بنسبة 60%؛ تعزى لقلة تطبيق المحاسب المهني مبادئ وقواعد السلوك المهني في ممارساته لمهن المحاسبة والتدقيق.

(2) انخفاض ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة بما يقارب 60% تعزى لقلة التزام المحاسب المهني في قطاع غزة بمسؤولياته المهنية.

(3) انخفاض ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة بما يقارب 63% تعزى لقلة محافظة المحاسب المهني في قطاع غزة على استقامته؛ ويرجع ذلك إلى التزام المحاسب المهني بتعليمات عملائه، وعدم اتباعه درجات الحيطة والحذر أثناء تأدية خدماته المهنية.

(4) نقص ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة بنسبة 59%، تعزى لقلة اكتراث المحاسب المهني بالحفاظ على موضوعيته وحياده في إعداد القوائم المالية، وتحيزه لصالح المكلف، كما أنه يستمر في علاقته مع ذات المكلف أكثر من 5 سنوات.

(5) نقص ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من قبل المحاسب المهني في قطاع غزة بنسبة 57%؛ تعزى لقلة اهتمام المحاسب المهني ببذل العناية المهنية الواجبة، والتي تتطلب منه مراعاة الواقع في تقييم الحسابات والإفصاح عن معلوماتها المالية.

(6) لا يوجد فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(7) لا يوجد فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

(8) لا يوجد فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

(9) لا يوجد فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية في قطاع غزة طبقاً لقواعد السلوك المهني تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

## 3.6: التوصيات:

(1) العمل على توعية المحاسب المهني بأهمية الالتزام بقواعد السلوك المهني، وأنها تساهم في شفافية وموضوعية وحياد ونزاهة واستقامة المحاسب، مما يسهم بنجاح القرارات المبنية عليها، وإعادة ثقة مفتش ضريبة الدخل بالقوائم المالية المعدة من المحاسب.

(2) العمل على إيجاد لجان تدقيق ورقابة على المحاسب المهني (أفراد، وشركات) مشكلة من وزارة المالية، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ونقابتي المحاسبين والمدققين.

(3) العمل على تطبيق معايير المحاسبة، والتدقيق، والتقارير المالية الدولية، بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني، وإعادة النظر في أساليب التقييم المستخدمة في المحاسبة؛ للنهوض بالتقارير المالية من معلومات تاريخية إلى معلومات تعكس الوقائع الاقتصادية.

(4) حث الجهات المختصة بالمسارعة في إصدار معايير المحاسبة، والتدقيق، ومعايير التقارير المالية الفلسطينية، الملائمة للوضع الفلسطيني عامة، ووضع قطاع غزة خاصة.

(5) إقامة الدورات، والندوات، وورشات العمل لمجتمعي المحاسب المهني ومفتش الضريبة؛ لتوطيد أواصر الصلة بين المجتمعين، وتذليل العقبات المعوقة بينهما، ووضع يد العلاج على داء فقدان الثقة بينهما.

(6) تطوير قوانين العقوبات في نقابة المحاسبين، تشرح وتوضح عقوبة كل مخالفة لسلوكيات وآداب مهنة المحاسبة.

(7) ينبغي فصل العلاقات الشخصية والمصالح المتضاربة بين المحاسب المهني وعميله، وأن يحافظ على نزاهته شكلاً ومضموناً.

(8) تحديد علاقة المحاسب المهني مع العميل جبراً بمدد لا تتجاوز 5 سنوات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(9) التأكيد المستمر على سلامة الإفصاح المالي للأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، وصافي الدخل، والتدفق النقدي، وإرفاق كشوفات توضيحية من واقع المستندات السليمة، تجنباً لحالات الاعتراضات التي يقع بها المحاسب المهني.

## 4.6: أبحاث مقترحة:

(1) دور لجنة التدقيق والرقابة على المحاسب المهني في شفافية المعلومات المالية.

(2) مدى تأثير سلامة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستخدم بالقوائم المالية.

(3) أثر العلاقات الشخصية لدى المحاسب المهني في نزاهته وموضوعيته.

(4) دور المدقق بالباطن في المساعدة على غش الإدارة والموظفين.

(5) ما مدى تأثير المحاسب المهني في قطاع غزة على توصيل رسالة المحاسبة لدى المجتمع الفلسطيني بشكلها السليم؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المراجع



www.manaraa.com

**أولا: المراجع العربية:**

☒ **الكتب:**


(1) أبو جبارة، هاني، 2000، **ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وانجازاتها**، الأردن، عمان: الجامعة العلمية الملكية.

(2) أبو حشيش، خليل، 2004، **دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية**، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

(3) أبو زيد، كمال، ومرعي، عطية، 2004، **مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(4) أحمد، سامح، 2010، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، السعودية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

(5) الاتحاد الدولي للمحاسبة، 2010، **دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين**، الأردن، عمان: جمعية المحاسبين القانونيين.

(6) الحدرب، زهير، 2010، **علم تدقيق الحسابات**، الأردن، عمان: دار البداية للنشر.

(7) الحيالي، وليد، 2007، **المحاسبة المتوسطة**، الدانمارك، كوبين هاجين: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

(8) الخداش، حسام الدين، وصيام، زكريا، ونور عبد الناصر، 1998، **أصول المحاسبة المالية**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

(9) الخطيب، خالد، 1998، **الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية**، الأردن، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر.

(10) الخطيب، خالد، وشامية، أحمد، 2007، **أسس المالية العامة**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(11) الدهراوي، كمال، وهلال، عبد الله، 2012، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، مصر، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

(12) الذنيبات، علي، 2010، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

(13) الرفاعي، خليل، 2005، **المحاسبة الضريبية**، الأردن، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع.

(14) الرماحي، نواف، 2009، **مراجعة العمليات المالية**، الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

(15) الشافعي، جلال، 2000، **أساليب الفحص الضريبي**، مصر، الزقازيق: مكتبة المدينة.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(16) الشوابكة، سالم، 2006، **الدخل في التشريع الضريبي الأردني**، الأردن، عمان: الدليل الالكتروني للقانون العربي.

(17) الصباح، سالم، 1996، **الضرائب ومحاسبتها في فلسطين**، فلسطين، غزة: مجمع البحوث والاستشارات التجارية والاقتصادية.

(18) الصبان، محمد، وإبراهيم، حسن، 2012، **أصول المراجعة الخارجية المفاهيم العلمية والإجراءات العملية**، مصر، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

(19) الصعيدي، عبد الله، 2007، **علم المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الموازنة العامة**، مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

(20) الطرايرة، جمال، 2013، **الورقة الثالثة– التدقيق**، محاسب دولي عربي قانوني معتمد IACPA، الأردن، عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيون.

(21) العامري، صالح، والغالبي، طاهر، 2008، **الإدارة والأعمال**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(22) العساف، صالح، 1995، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية**، السعودية، الرياض: مكتبة العبيكان.

(23) الفداغ، فداغ، 2002، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق القوائم المالية والأصول**، الأردن، عمان: مطبعة الوراق.

(24) القاضي، حسين، ودحدوح، حسين، 1999، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

(25) المطيري، عبيد، 2004، **مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة**، السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر.

(26) المنجني، إبراهيم، 2000، **جرائم التهرب الضريبي**، مصر، الإسكندرية: دار المعارف.

(27) الناغي، محمد، 2007، **منهج المحاسبة على ضريبة الدخل**، مصر، المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

(28) الوادي، محمود، وعزام، زكريا، 2007، **مبادئ المالية العامة**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

(29) بدوي، محمد، 2005، **المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(30) بدوي، محمد، وعثمان، الأميرة، 2000، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**، مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(31) بدوي، محمد، وعثمان، الأميرة، والمليجي، فؤاد، 2001، **المحاسبة الضريبية**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(32) جربوع، يوسف، 2002، **مراجعة الحسابات وفقاً لمعايير المراجعة الدولية**، فلسطين، غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

(33) جربوع، يوسف، 2001، **أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات**، فلسطين، غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

(34) جربوع، يوسف، 2001، **نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم المبادئ المعايير**، فلسطين، غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

(35) جربوع، يوسف، 2000، **مسؤولية المراجع عن عدم اكتشاف الأخطاء**، فلسطين، غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

(36) جربوع، يوسف، وحلس، سالم، 2001، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، فلسطين، غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

(37) جعفر، عبد الإله، 2003، **المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، الأردن، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع.

(38) حجازي، محمد، 1998، **المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة**، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

(39) حماد، طارق، 2005، **مشكلات ضريبية معاصرة**، مصر، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة.

(40) حماد، طارق، 2004، **موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة من المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(41) حميدات، جمعة، وخدّاش، حسام، 2013، **الورقة الثانية– المحاسبة**، محاسب دولي عربي قانوني معتمد IACPA، الأردن، عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيون.

(42) حنان، رضوان، 2009، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(43) خصاونة، جهاد، 2000، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(44) دهمش، نعيم، وأبو نصار، محمد، والخلايلة، محمود، 2007، **مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(45) شاهين، علي، 2011، **النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي**، فلسطين، غزة: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(46) صبري، نضال، 2007، **محاسبة ضريبة الدخل**، الأردن، عمان: جامعة القدس المفتوحة، كتاب جامعي.

(47) ظاهر، أحمد، 2002، **المحاسبة الإدارية**، الأردن، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

(48) عبد الله، خالد، 2001، **تدقيق الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(49) عبد الرازق، محمد، وعبد الرازق، ابراهيم، 2007، **الدليل في الإقرارات الضريبية**، مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف.

(50) عبد العال، حماد، 2000، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(51) عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد، 2001، **البحث العلمي مفهومه أدواته وأساليبه**، الأردن، عمان: دار الفكر.

(52) عثمان، سعيد، 2000، **النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(53) عجام، ميثم، وسعود، علي، 2004، **تخطيط المال العام**، الأردن، عمان: دار الكندي.

(54) عفانة، عدي، والقطاونة، عادل، والجدع، أحمد، 2004، **المحاسبة الضريبية**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(55) كشك، محمد، 1996، **مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية**، مصر، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة.

(56) كراجة، عبد الحليم، والعبادي، هيثم، 2002، **المحاسبة الضريبية**، الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

(57) كييسو، دونالد، وويجانت، جيري، 1999، **المحاسبة المتوسطة**، حجاج، أحمد، السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر.

(58) لطفي، أمين، 2009، **فلسفة المراجعة**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(59) لطفي، أمين، 1998، **التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمار في الأوراق المالية بالبورصة**، مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

(60) محمد، سعد، 1998، **الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية**، مصر، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

(61) محمود، رأفت، وكلبونة، أحمد، وزريقات، عمر، 2011، **علم تدقيق الحسابات العملي**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(62) مطر، محمد، والسيوطي، موسى، 2007، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(63) نور، أحمد، 2004، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

(64) نور، عبد الناصر، وعدس، نائل، 2003، **الضرائب ومحاسبتها**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

(65) ياسين، فؤاد، 2005، **المحاسبة الضريبية**، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

☒ **الأبحاث والرسائل العلمية:**

(1) أبو سنينة، طارق، 2008، **العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والشكل القانوني للشركة الصناعية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(2) أبو هين، إياد، 2005، **العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين- دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(3) أحمد، حنان، 2013، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية**، الأردن، عمان، جامعة عمان العربية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(4) إسماعيل، إسماعيل، ونعوم، ريان، 2012، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، العراق، بغداد، جامعة بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30.

(5) الأغا، عماد، 2011، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية- دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية**، فلسطين، غزة، جامعة الأزهر: رسالة ماجستير غير منشورة.

(6) البسطامي، مؤيد، 2006، **ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن- دراسة مقارنة**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(7) الجوهر، كريمة، 2011، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة- دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين**، الأردن، عمان: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(8) الحجوج، يوسف، 2011، **مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات والمطلوبات المحتملة المنصوص عليها في المعيار المحاسبية الدولي رقم 37 وأثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(9) الحلبي، ليندا، 2009، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(10) الحلو، شيرين، 2012، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية– دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(11) الحلو، مفيدة، 2005، **بيئة قرار تقدير ضريبة الدخل بغزة – دراسة تحليلية**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(12) الحسيني، خالد، 2007، **مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(13) الخليل، سماهر، 2006، **دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية– دراسة تحليلية لعينة من القوائم المالية المدققة والمقدمة للسلطة المالية**، العراق، بغداد، جامعة بغداد: المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

(14) الداية، منذر، 2009، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة– دراسة ميدانية**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(15) الدوس، محمد، 2014، **دور المدقق الخارجي في التكليف الضريبي في سورية– دراسة ميدانية**، سوريا، دمشق، جامعة دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة.

(16) الشامي، أكرم، 2009، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(17) الشلتوني، فايز، 2005، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية– دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(18) العجمي، مناع، 2011، **أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت الأسباب والتداعيات والحلول**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(19) الغانم، محمد، 2011، **الاعتراضات الضريبية أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(20) المجهلي، ناصر، 2009، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة: رسالة ماجستير غير منشورة.

(21) جعارة، أسامة، 2012، **المعلومات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الملاءمة والموثوقية مشكلات التطبيق- مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية**، العراق، بغداد، جامعة بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29.

(22) حسين، رلى، 2011، **مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد كم والكشف عن حالات التهرب الضريبي**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(23) حمادة، رشا، 2010، **أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية**، سوريا، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1.

(24) حميدي، زينب، 2009، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب- دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، الأردن، عمان: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75.

(25) حوسو، محمد، 2005، **التدقيق للأغراض الضريبية**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(26) درغام، ماهر، والعمور، سالم، 2009، **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة- دراسة تحليلية**، الأردن، عمان: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 2.

(27) رابي، ماجد، 2004، **الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(28) زلاسي، رياض، 2012، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة: رسالة ماجستير غير منشورة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(29) سمور، إبراهيم، 2008، **مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين بين الإلزام والالتزام– دراسة تحليلية وتطبيقية**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(30) صالح، محمد، 2007، **العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(31) صلاح الدين، نادر، 2005، **مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(32) عباس، أحلام، 2013، **أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية– دراسة لعينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة: رسالة ماجستير غير منشورة.

(33) عبد الغفور، حسام، 2008، **العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(34) عرار، شادن، 2009، **مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية**، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: رسالة ماجستير غير منشورة.

(35) عليان، حازم، 2009، **أسس اختيار المراجع الخارجي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية– دراسة تحليلية مقارنة من وجهتي نظر المراجعين الخارجيين والشركات**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(36) غاشوش، عايدة، ولقصير، مريم، 2011، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتورى قسنطينة: رسالة ماجستير غير منشورة.

(37) قبلان، خالد، 2014، **أثر السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي**، الأردن، عمان، جامعة عمان العربية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(38) قريط، عصام، 2008، **الخدمات الاستشارية وأثرها على حياد المدقق في الأردن**، سوريا، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1.

(39) لبادة، أمجد، 2006، **حماية المال العام ودين الضريبة**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(40) محمد، محمد، 2013، **اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة– دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي**، ليبيا، طرابلس، جامعة طرابلس: رسالة ماجستير غير منشورة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(41) منصور، إيهاب، 2004، **العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(42) منصور، نسرين، 2013، **مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية– دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في قطاع غزة**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(43) مهاني، محمود، 2010، **أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة**، فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

(44) موسى، عمرو، 2006، **ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل**، فلسطين، نابلس، جامعة النجاح الوطنية: رسالة ماجستير غير منشورة.

☒ **القوانين والمنظمات والمواقع الإلكترونية:**

(1) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، **قواعد سلوك وآداب المهنة**، نسخة إلكترونية: http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm.

(2) جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، **قواعد آداب وسلوكيات المهنة**.

(3) وزارة المالية الفلسطينية، **قانون رقم 17 لسنة 2004 الخاص بضريبة الدخل**، نسخة إلكترونية: http://www.mof.gov.ps.

(4) وزارة المالية الفلسطينية، **ملحق رقم 16 لسنة 2005 الخاص بالقانون الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004**، نسخة إلكترونية: http://www.mof.gov.ps.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

(1) Ascenzo, Michael, 2005, **Relationships Between Tax Administrations and Tax Agents and Tax Payers**, Philippine, Manila: The Asia Oceania Consultants Association (AOTCA) General Meeting, Soft Copy, Web: http://igt.gov.au/files/2015/07/Review-2015-ATO-Services-Support-Tax-Practitioners-Final-Report.pdf.

(2) Australian Accounting Standards Board, 2004, **AASB101.Presentation of Financial Statements**, Soft Copy, Web: http://www.aasb.com.au.

(3) Barbera Cristina, and Martinez Maria, 2006, **The Stock Market Reaction to the Enron – Anderson Affair in Spain**, International Journal of Auditing, Vol. 10, Issue 1, Soft Copy, Web: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1099-1123.2006.00266.x/abstract.

(4) Bewley Kathryn, Chung Janne, and McCracken Susan, 2008, **An Examination of Auditor Choice Using Evidence from Anderson's Demise**, International Journal of Auditing, Vol.12, Issue2, Soft Copy, Web: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1158743.

(5) Elder Randal, Beasley Mark, and Arens Alvin, 2010, **Auditing and Assurance Services**, Pearson: Global Edition 13.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6) Feld Lars, and Frey Bruno, 2003, **The Tax Authority and Taxpayer An Exploratory Analysis**, Soft Copy, Web: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.200.8641&rep=rep1&type=pdf.
(7) Financial Accounting Standards Board, 1978, **Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises**, Statement of financial accounting concepts No. 1, Soft Copy, Web: http://www.fasb.org.
(8) Financial Accounting Standards Board, 1980, **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, Statement of financial accounting concepts No. 2, Soft Copy, Web: http://www.fasb.org.
(9) Hanousek Jan, and Palda Filip, 2002, **Quality of Government Services and the Civic Duty to Pay Taxes in the Czech and Slovak Republics, and other Transition Countries**, Soft Copy, Web: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.201.827&rep=rep1&type=pdf.
(10) Imam Patrick, and Jacobs Davina, 2007, **Effect of Corruption on Tax in the Middle East**, Soft Copy, Web: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf.
(11) Katsu Shigeo, Zachau Ulrich, Hegarty John, and Gielen Frederic, 2007, **Turkey Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC) Accounting and Auditing**, Soft Copy, Web: http://www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_tur_eng.pdf.
(12) Keiso Donald, Weygandt Jerry, and Warfield Terry, 2014, **Intermediate Accounting**, Global Edition, Author by IFRS, IASB, FASB, and GAAP.
(13) Kenny Lawrence, and Winer Staley, 2003, **Tax systems in the world- an empirical investigation into the importance of tax bases collection costs and political regime**, Soft Copy, Web: http://ideas.Repec.Org.
(14) Klassen Kenneth, Lisowsky Petro, and Mescall Devan, 2012, **Corporate Tax Compliance: The Role of Internal and External Preparers**, Soft Copy, Web: http://saf.uwaterloo.ca/SAF/Documents/Klassen%20Corporate%20Tax%20Compliance.pdf.
(15) Rezaee Zabihollah, 2004, **Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing**, Managerial Auditing Journal, Vol.19, Issue1, Soft Copy, Web: http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/02686900410509857.
(16) Robu Ioan, Chersan Ionela, Mironiuc Marilena, and Carp Mihai, 2012, **Empirical Study on the Assessment of the Auditor's Responsibility Regarding the Risk of Financial Fraud**, IBIMA Publishing, Soft Copy: http://www.ibimapublishing.com/journals/CIBIMA/2012/216771/216771.pdf.
(17) Ronen Joshua, 2006, **A Proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance**, Journal of Engineering and Technology Management Jet-M, Soft Copy, Web: http://pages.stern.nyu.edu/~jronen/articles/Journal_of_Engineering.pdf.
(18) Simon James, and Clinton Alley, 2004, **Tax Compliance, Self-Assessment and Tax**, Journal of Finance and Management in Public Services, Vol.2, No.2, Soft Copy, Web: https://ore.exeter.ac.uk/repository/bitstream/handle/10036/47458/james2.pdf?sequence=1.



www.manaraa.com

# الملاحق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1): الاستبانة:

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
المحاسبة والتمويل

**الاستبانة**

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أما بعد ...

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية على مفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة بعنوان:

"**العوامل المؤثرة على ثقة مفتش ضريبة الدخل في قطاع غزة بالقوائم المالية– تطبيقاً لقواعد السلوك المهني**".

وذلك كبحث أكاديمي لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، لذا نأمل من سيادتكم الإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث إنّ صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجابتكم، وإن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين، علما بأن البيانات الواردة في هذه الاستبانة لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة العلمية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

صبحي معروف الشلتوني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **القسم الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية:**

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة:

1. المؤهل العلمي:

◇ ثانوية عامة ◇ دبلوم ◇ بكالوريوس ◇ ماجستير

◇ دكتوراه ◇ غير ذلك، حدد:.....

2. التخصص العملي:

◇ محاسبة ◇ علوم مالية ومصرفية ◇ إدارة مالية ◇ إدارة أعمال

◇ تسويق ◇ غير ذلك، حدد:.....

3. سنوات الخبرة:

◇ أقل من 5 سنوات ◇ من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات

◇ من 10 سنوات وأقل من 15 سنة ◇ من 15 سنة وأكثر

4. الجنس:

◇ ذكر ◇ أنثى

5. العمر:

◇ أقل من 25 سنة ◇ من 25 سنة وأقل من 30 سنة

◇ من 30 سنة وأقل من 35 سنة ◇ من 35 سنة وأقل من 40 سنة

◇ من 40 سنة وأقل من 45 سنة ◇ من 45 سنة وأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة**

| المحور الأول: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمسؤولية المهنية على تقليص فجوة الثقة لدى مفتشي ضريبة الدخل. | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| م | البيان | درجة الموافقة | | | | |
| | | كبيرة جداً | كبيرة | متوسطة | قليلة | قليلة جداً |
| 1 | تتوفر لدى المحاسب المهني المعرفة الكافية بالمبادئ والمعايير المحاسبية. | | | | | |
| 2 | يعمل المحاسب المهني على تنفيذ الإجراءات المطلوبة حسب معايير المحاسبة. | | | | | |
| 3 | يقوم المحاسب المهني بإجراء الاختبارات اللازمة وفقا للأصول المهنية. | | | | | |
| 4 | يقوم المحاسب المهني بتقييم مستمر للعمل يبين مدى التزامه بمعايير المحاسبة. | | | | | |
| 5 | يخطط المحاسب المهني لعمليات عميله قبل قبول العمل معه وفتح الحسابات وتصميم الشجرة. | | | | | |
| 6 | يكتشف المحاسب المهني الأخطاء ويعمل على تصحيحها. | | | | | |
| 7 | يحصل المحاسب المهني على توقيع المشتري من عميله على سند استلام البضاعة. | | | | | |
| 8 | يرفق المحاسب المهني مع فواتير البيع كلاً من سندات القبض والتسليم، وطلب الشراء، وأوراق المناقصة وشروطها. | | | | | |
| 9 | يقوم المحاسب المهني بعمليات الجرد الدوري والمستمر على المخزون، والأصول، بمواعيد متفق عليها، وأوقات أخرى مفاجئة. | | | | | |
| 10 | يقوم المحاسب المهني بإعداد مذكرة تسوية حساب البنك، ويعدها مع حسابات المدينين والدائنين. | | | | | |
| المحور الثاني: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية للالتزام بالاستقامة على تقليص فجوة الثقة لدى مفتشي ضريبة الدخل. | | | | | | |
| 11 | يتمتع المحاسب المهني بالنزاهة والأخلاق الحميدة أثناء تقديمه الخدمات المهنية. | | | | | |

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | يتبع المحاسب المهني طرق محاسبية مناسبة ويصدر تقارير مالية صحيحة. | | | | | |
| 13 | يحترم المحاسب المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأدية الخدمات المهنية. | | | | | |
| 14 | يلتزم المحاسب المهني بتعليمات صاحب العمل. | | | | | |
| 15 | يتعرض المحاسب المهني لضغوط تفقده الاستقامة. | | | | | |
| 16 | يقبل المحاسب المهني الهدايا المتنوعة. | | | | | |
| 17 | يبتعد المحاسب المهني عن المواقف والأحداث التي تفقده الاستقامة. | | | | | |
| 18 | تلجأ بعض مكاتب المحاسبة للعمل مع العملاء شكليّاً، وفي ذات الوقت تكون مكاتب أخرى هي المسؤولة عن العمل. | | | | | |
| المحور الثالث: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية للالتزام بالموضوعية والحياد على تقليص فجوة الثقة لدى مفتشي ضريبة الدخل. | | | | | | |
| 19 | يقدم المحاسب المهني توضيحات كافية لموظف الضريبة عن أي استفسار للبنود محل البحث. | | | | | |
| 20 | تقبل ضريبة الدخل القوائم المالية غالباً دون تعديل عليها. | | | | | |
| 21 | يتقبل المحاسب المهني الاعتراضات على القوائم المالية من ضريبة الدخل. | | | | | |
| 22 | يرفق المحاسب المهني مع القوائم المالية المستندات والأوراق المطلوبة لتوضيح بعض البنود محل الخلاف. | | | | | |
| 23 | يقدم موظفو ضريبة الدخل النصائح الكافية للمحاسبين التي تعزز الثقة بينهم وبين المكلف. | | | | | |
| 24 | تقوم معظم مكاتب المحاسبة بمسك حسابات للشركات التي لها صلة قرابة أو صداقة مع المحاسب. | | | | | |
| 25 | يوجد جزء لا باس به من مكاتب المحاسبة يكون صاحب المكتب عضواً لمجالس إدارة شركات مسؤول عن إعداد قوائمها المالية. | | | | | |
| 26 | تحصل بعض مكاتب المحاسبة نسبة تزيد عن 5% من أرباحها من مكلف واحد. | | | | | |

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 27 | يستمر تعامل المحاسب المهني مع العميل لمدة لا تتجاوز 5 سنوات. | | | | | |
| المحور الرابع: يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية للالتزام بالعناية المهنية على تقليص فجوة الثقة لدى مفتشي ضريبة الدخل. | | | | | | |
| 28 | يفصح المحاسب المهني عن حقائق عمليات عميله في القوائم المالية معززة بالمستندات المؤيدة لذلك. | | | | | |
| 29 | يقبل المحاسب المهني العروض المقدمة له من العملاء. | | | | | |
| 30 | يعتمد المحاسب المهني في البنود المعتمدة على الخبرة ولا يوجد لها مستندات مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على رأي العميل دون تقييم للمدينين. | | | | | |
| 31 | يستخدم المحاسب المهني طرق الاهلاك المختلفة في تحديد القيمة الدفترية للأصول الثابتة. | | | | | |
| 32 | يقيم المحاسب المهني المخزون السلعي بناءً على مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل. | | | | | |
| 33 | يحسب المحاسب المهني المخزون بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً فقط. | | | | | |
| 34 | يعدم المحاسب المهني الديون بناءً على الأوضاع الحقيقية لزبائن العميل وبعلمه وموافقته. | | | | | |

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2): كشف بأسماء الدكاترة المحكمين للاستبانة:

| اسم الدكتور | جامعة الدكتور | منصب الدكتور |
|---|---|---|
| علي عبد الله شاهين | الجامعة الإسلامية | مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية، وأستاذ دكتور في قسم المحاسبة والتمويل في كلية التجارة. |
| حمدي شحدة زعرب | الجامعة الإسلامية | نائب عميد كلية التجارة، وأستاذ المحاسبة في كلية التجارة. |
| علي سليمان النعامي | جامعة الأزهر | نائب عميد كلية التجارة، ورئيس قسم المحاسبة، وأستاذ مشارك. |
| مفيد خالد الشيخ علي | جامعة الأزهر | أستاذ مساعد قسم المحاسبة، كلية التجارة. |
| سمير خالد صافي | الجامعة الإسلامية | نائب عميد كلية التجارة، أستاذ الإحصاء في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية. |

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com